

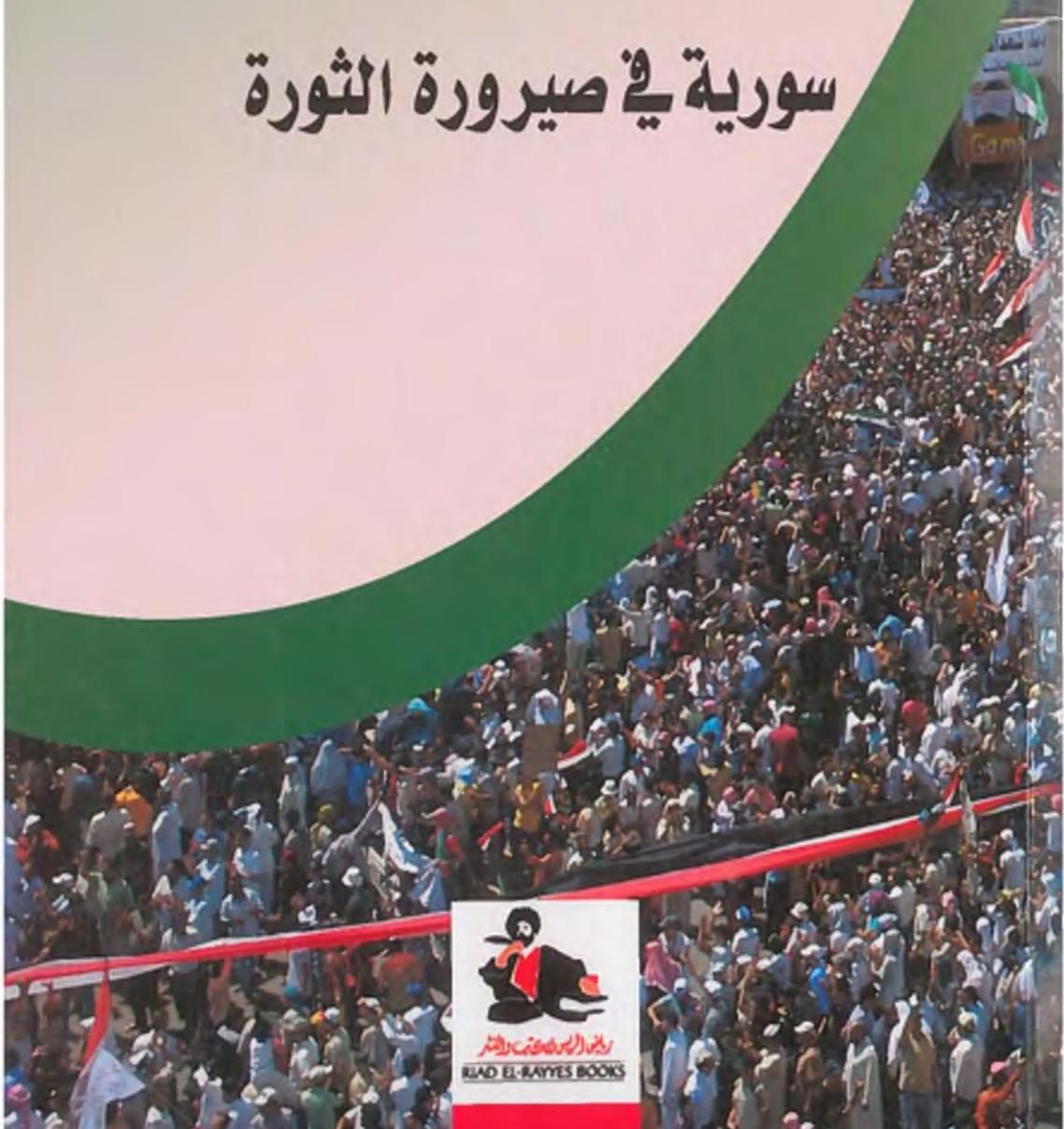
سلامة كيلة



أبو عاد و المبلغ

مصائر الشمولية

سورية في صيرورة الثورة



٥٣٨٥

مصادر الشموخية

سوريا في صيرورة الثورة



سلامة كيلة

**مصائر الشمولية
سورية في صيرورة الثورة**



**Fates of Totalitarianism
Syria in the Revolution's Process
Politics
Salama Kayleh**

First Published in septembre 2014

Copyright ©Riad El-Rayyes Books S.A.L.

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb — www.elrayyes-books.com

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-589-1

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without prior permission in writing of the publishers.

الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤

لشراء النسخة الإلكترونية:

www.arabicebook.com

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

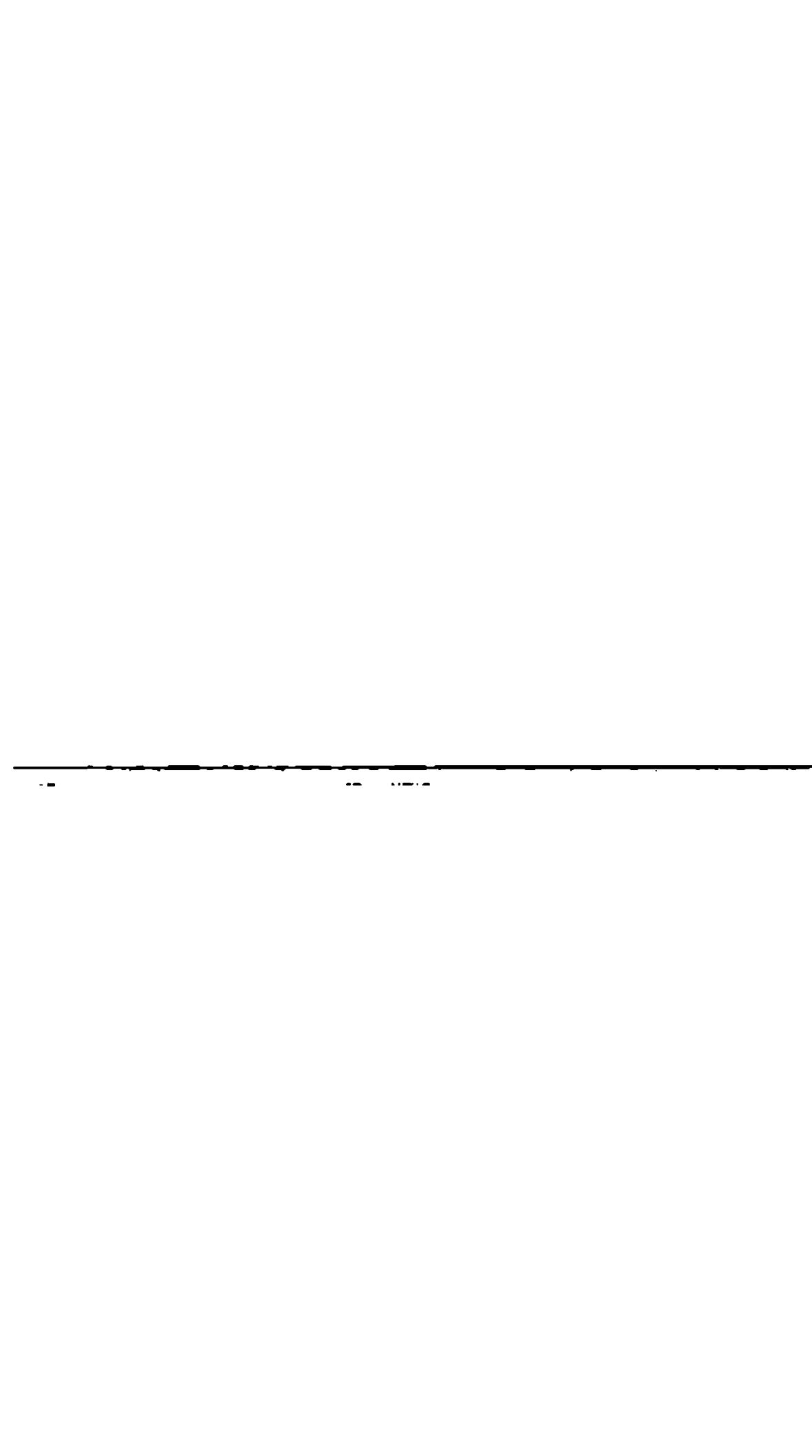
المحتويات

مقدمة	١١
الفصل الأول، مقدمات الشمولية	
الأساس الاجتماعي للتحولات السياسية	١٧
رحلة الأسد: إطالة على التغير المحتمل	٣٩
الفصل الثاني، سؤال الأزمة في سورية	٤٧
في كشف دكتاتوريتا / في كشف ديموقراطيتا.....	٤٩
سؤال الأزمة في سوريا تجاوز البنية الشمولية	٥٧
تساؤلات حول الراهن السوري	٦٣
دراسة الآليات التي تسمح بتحقيق المقاومة والمواجهة	٦٩
غيبة السياسة السورية	٧١
منطق الاستبداد لحظة القرار الأميركي بالتغيير في سوريا	٧٥
الفصل الثالث، ضد الديربانية؛ كيف انهار الاقتصاد؟	٨١
التثير بالخصوصية.....	٨٣
في مواجهة اقتصاد السوق.....	٨٩

مسار المخصوصة في سوريا.....	٩٥
أوهام الليبرالية وخطاباتها.....	١٠١
أزمة - القطاع العام - في سوريا.....	١٠٧
عن الليبرالية والأيديولوجية والواقع.....	١١٣
التائج المجتمعية للشراكة السورية الأوروبية	١١٧
الفصل الرابع، سوريا في الوضع الإقليمي	١٢٥
الجغرافيا السياسية للمشرق العربي	
بعد احتلال العراق، ما يمكن أن يكون رؤية بوش	١٢٧
سوريا في الوضع الإقليمي.....	١٣٥
الفصل الخامس، ملاحظات حول إعلان دمشق	
وتحولات المعارضة في سوريا	١٤١
ملاحظات حول - إعلان دمشق -	١٤٣
دعوة لتجاوز - إعلان دمشق -	١٥١
ملاحظات أخيرة على إعلان دمشق	١٦٣
توضيح - إعلان دمشق -	١٨٣
إعلان دمشق في منعطف جديد	١٨٧
حول آفاق المعارضة السورية في الوضع الراهن	١٩٣
خاتمة، الواقع الراهن والتحول الثوري	١٩٩
حدود التغير وإمكانات مختلف القوى	٢٠١
طبيعة التناقضيات ووضع القوى	٢١٤
إشكالات رؤية المعارضة	٢١٩

المحتويات

إمكانات التغيير الديمقراطي ٢٣٢	
التحولات الممكنة على ضوء الظروف الدولية ٢٣٥	
ملحق، من أجل تصور برنامجي ٢٤٣	
البرنامج الديمقراطي ٢٤٩	
القضايا المطلية ٢٥١	
قضايا التنمية والتطور ٢٥٢	
المسألة الوطنية ٢٥٣	
الإطار الإستراتيجي ٢٥٤	
على الصعيد العالمي ٢٥٥	
مهام مباشرة ٢٥٦	
فهرس الأعلام ٢٥٧	
فهرس الأماكن ٢٥٩	



مقدمة

الكتاب يحاول رصد التحولات التي شهدتها سوريا خلال العقد الأخير، عبر تناول الجذور التي أنسنت لتشكل نظاماً استبدادياً شاملأً فرض توريث السلطة من الأب إلى الابن، ومن ثم التحول الاقتصادي الذي كان يحدث خلال تلك الفترة، والذي كان يسارع نحو فرض ليبرالية محتكرة من قبل فئة عائلية متسلطة كان الاستبداد هو ستار الذي سمح لها بنهب «القطاع العام» ومراسمة ثروة هائلة كانت تعمل على تحويلها إلى نشاط اقتصادي خاص. أيضاً ملاحظة الظروف الإقليمية التي كانت تجري التحولات الداخلية خلالها، والتي كانت تسمى بهجوم إمبرالية أميركية كانت تريد تغيير وضع المنطقة ككل، قبل وبعد احتلال العراق خصوصاً، لصالحة تفكير يضعف الدول ويؤسسها على أساس طوائفي لكي تبقى هزيلة.

في المقابل، يحاول الكتاب أن يدرس وضع المعارضة، ضعفها وطبيعة سياساتها التي جعلتها قوى مهمشة عاجزة. ومن ثم تناول ميل قطاعات منها إلى المراهنة على التدخل الخارجي كحل لـ «استعصاء» إسقاط النظام.

وبالتالي أفق المعارضة في سياق التحولات المحلية والدولية.

ربما كان كل ما جاء في الكتاب هو تحليل للظروف التي قادت إلى الثورة، والتي نلمسها اليوم بوضوح؛ فأولاً، كان تحليل التحولات الاقتصادية يهدف إلى القول وإن اللبرلة التي تفرض تقدّم إلى انهيار اجتماعي كبير، حيث ينهار الوضع المعيشي للشعب، وتمرّكز الثروة بيد أقلية. ويفضي بعث وتدمير «القطاع العام» إلى زيادة البطالة؛ فهو من هذه الزاوية يؤشر إلى الانحدار الاجتماعي الذي كان يحيى لانفجار الثورة.

وثانياً، كان تحليل تكوين السلطة الاستبدادي يؤشر إلى مكانت مارستها ضد الشعب. وثالثاً، كان تلمس وضع المعارضة يؤشر إلى عجزها عن مواكبة الانفجار الاجتماعي المحتمل حينها، ولقد شهد الناقاش في إطار المعارضة حينها افتراقاً بين من يريد التركيز على «الانتقال السلمي من الاستبداد إلى الديموقراطية» كمدخل للتغيير، ومن يعتقد بأن الأمور تسير نحو ثورة شعبية. وكنت من يطرح الباق الثاني، بالضبط نتيجة تحليلي للتحولات التي كانت تجري في المستوى الاقتصادي وانعكاسها الاجتماعي الطبقي.

ورابعاً، ربما كان الوضع الدولي الذي جرى توصيفه خلال ذلك العقد قد تغير بعد الأزمة المالية (والاقتصادية الشاملة) التي حدثت في البلدان الرأسمالية سنة ٢٠٠٨؛ فقد تراجع دور أميركا كإمبريالية تسعى إلى السيطرة وتحقيق «مشروع الشرق الأوسط الموسع»، وتفكيك المنطق، بالضبط نتيجة تلك الأزمة التي أسرت إلى «أقول» السيطرة الأميركيّة. وهذا ما توضح جلياً سنة ٢٠١٠، بعد اليأس من معالجة الأزمة الاقتصادية، وظهر في

تحول سياسة أوباما تجاه النظام السوري، وبدء عملية تطبيع هادئة من أجل إعادة العلاقات بين الطرفين. وكان واضحاً خلاها التراجع الأميركي عن السياسات التي اتبعتها إدارة بوش وأخفقت.

ربما كان الأهم هنا هو ما شمله العنوان الفرعي للكتاب، أي «سوريا في صيرورة الثورة»، على الرغم من أنني كنت قبل انفجار الثورة قد وضعت العنوان الفرعي على الشكل التالي: «سوريا في صيرورة الانحدار»، وكنت أقصد الانحدار نحو الثورة.

لكن يمكن الإشارة إلى عديد من الخلاصات الأخرى. مثل عمق الجذور الاستبدادية للسلطة. ومثل ما يمكن أن يؤدي إليه تخلّي الدولة عن دورها الاقتصادي». وكذلك مثل تلمس نتائج البطالة والفقر والتهميش التي ظهرت الآن مدى قوّة وصلابة الشباب الذي يخوض الثورة.

وإذا كان التحول الاقتصادي يؤدي إلى الثورة، وقد أدى فعلاً إلى ذلك، فإن تأخر انتصار اللبرلة حتى سنة ٢٠٠٧، قد أوجد مشكلات ظهرت في مسار الثورة ذاتها. لقد توسيط بيطره، لتأخذ سنة كي تشمل كل سوريا. وإذا كان العنف أحد عناصر ذلك، فإن تأخر اللبرلة والانهيار المتأخر للوضع المعيشي الكبير، كان عنصراً مهماً في ذلك. وأيضاً فإن تخليل الطابع الاستبدادي ربما يؤشر إلى الطابع الدموي الوحشي لمارسة السلطة ضد الثورة.

ربما يكون تخليل وضع المعارضة ونقد سياساتها يؤشر إلى دورها في الثورة. لقد كان دوراً هامشاً كما نرى، ولقد اتبع بعضها سياسة أضرت بتوسيع الثورة، سواء تعلق الأمر بالدعوة إلى التدخل العسكري الأميركي،

الذي تأسس المجلس الوطني بناءً عليها، أو المنطق الطائفي الذي يحكم الإسلام السياسي؛ فهذا وذاك كانا يزيدان من تردد فئات اجتماعية كبيرة كان يجب أن تشارك في الثورة لكي تنهار السلطة.

بني هذا الكتاب على دراسات ومقالات كتب في العقد الأول من هذا القرن، وهو العقد الذي أصبح فيه بشار الأسد رئيساً. وهي تعالج التحولات التي جرت في الاقتصاد والسياسة، وتنطلق من تفاصيل طبيعة السلطة وأدواتها من تسلّم العسكر العبيون السلطة.

وبالتالي فهي تشمل التكوين العام للسلطة والأمس التي جعلتها كذلك، ثم التحولات التي طالتها خلال العقود الأربع حتى وفاة حافظ الأسد. وبالتالي التحولات الاقتصادية التي حدثت وأفضت إلى انتصار الليبرالية، التي كانت في أساس انفجار الانتفاضة الشعبية التي بدأت في 15 آذار / مارس / مارس سنة ٢٠١١.

ومن ثم تناول البيئة السياسية التي شكلت خلال هذا العقد، والتي كانت تدفع نحو تحقيق التغيير في سوريا عبر ضغط دولي أخفق في النهاية.

وبالتالي تناول وضع المعارضة، وأزماها، والمسار الذي سلكته، والذي كان ينفي إلى تهميشها وهامشيتها. وصولاً إلى ربط كل هذه العناصر في تلخيص يوضح مسار تطور الوضع في مترباته الاقتصادية والسياسية والدولية، والبحث في الأزمة المجتمعية التي تؤسس لانفجار ثوري، وأزمة المعارضة التي تركز على مسار مختلف عما يجري في الواقع، من أجل تقديم رؤية برنامجية بديلة.

لكن لا بد من ملاحظة تحولين حدثا خلال السنوات الأخيرة، المتحول الأول داخلي، وتعلق بالوضع الاقتصادي، حيث انتصرت اللبرلة نهائياً سنة ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، حيث تحقق الانفتاح الكامل وبات الأسعار عالمية، وتعرضت القطاعات الصناعية والزراعية لوضع أفضى إلى انهيار كبير فيها، كما اتى الدعم الذي كانت تتحققه الدولة عن كل السلع الأساسية، في ما عدا الخبز، وتراجع دعم التعليم والصحة. وتمركزت الثروة بيد أقلية ضئيلة بينما أفرجت كتل كبيرة. وأصبح الاقتصاد متحكماً فيه من قبل «رجال الأعمال» الجدد، ملوك موظفي الدولة الفاسدين والذين نشطوا مع المafيات الدولية. وهو الأمر الذي جعل الانتفاضة الشعبية أمراً لا بدile عنده. وهذا ما عالجه في كراس مستقل في حينها (من أجل حزب للعمال والفلاحين الفقراء في سوريا، الواقع الراهن ومهماتنا) بات هو خاتمة هذا الكتاب.

والتحول الثاني عالمي، حيث إن «الهجوم» الإمبريالي التي عالجت أسمها في المقالات التي نشرتها سنوات ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧، والمنشورة هنا، تراجعت بفعل الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، وتفاقمتها بعدئذ، وحتى الآن. والتي أفضت إلى تغير مهم في الوضع الدولي يقوم على ضعف «القبضة» الإمبريالية الأمريكية، وهزال أوروبا، وبده تقدم روسيا والصين كقوى عالمية تحاول أن تأخذ حصتها في إطار تقاسم الأسواق. وهو الأمر الذي أفضى إلى تراجع وضع أميركا العسكري في المنطقة، وانتقال تركيزها على الباسيفيك، وجعل دورها في «الشرق الأوسط» حماية مصالحها النفطية، من دون أن تستطيع أوروبا-(والحلف الأطلسي)- «أهل»-«الفراغ». وبهذا سقط مشروع الشرق الأوسط الموسّع، بتراجع التأثير الخارجي الإمبريالي.

مصادر الضمولية

كلا العاملين فرضا انفجار الثورة، وجعل الوضع الداخلي هو الأساس في كل عملية التحول التي تجري. وهذا يدحض فكرة «المؤامرة الإمبريالية» التي يروجها بعض «اليسار المانع»، وبعض المskونين بها جس «وطني» مغالي به؛ فقد كان الوضع الأميركي الجديد يفرض «التطبيع» مع النظام السوري، الأمر الذي بدأ مع استلام باراك أوباما الرئاسة.

الآن، انفجرت الانتفاضة الشعبية، وهي مستمرة. وبهذا فقد فتحت على مرحلة جديدة.

الفصل الأول

مقدمات الشمولية

الأساس الاجتماعي للتحولات السياسية

إن تناول التكوين الراهن للسلطة السياسية يفرض البحث في أساسها الاقتصادي الاجتماعي، لأن «السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد» وفق رأي لينين^(١)، وربما كانت دراسة التحولات التي أحدثتها الجيش في عدد من البلدان العربية (وربما في مواقع أخرى من العالم الثالث)، توضح عمق هذه الفكرة الأساسية، حيث ستبدو حركة الجيش كتعبير عن قملل الريف وأزمه^(٢)، وكذلك التعبير عن ميله لتغيير ميزان القوى، بما يعيد ترتيب «العلاقة» بين الريف والمدينة^(٣) من جهة، وبين المالكين (ملاك الأرض) وال فلاحين من جهة أخرى. وهذا ستبدو هذه الحركة خلافة عن كل التحولات التي حدثت في القرنين التاسع عشر والعشرين، لأنها حركة ريف بامتياز، وهدفت بالأساس لإعادة صياغة وضع الريف، على الرغم من أنها حلت «حلم التحقيق» نهوض شامل، يستند إلى تطوير الصناعة،

ويؤسس لبناء مجتمع صناعي حديث.

فلقد أدت البورجوازية الناهضة دور تحقيق التحولات، وأسست لنشوء النمط الرأسمالي الحديث، الذي فرض أن تصبح الرأسمالية التابعة هي الشكل الوحيد للرأسمالية في الأطراف، في إطار سوق اقتصادية عالمية يسيطر عليها الغرب الرأسمالي، بحسب ما يعتقد د. هشام شرابي^(٤).

وبذلك استمر التكوين الريفي لهذه المجتمعات وتعمق، وكذلك تداخل ومصلحة الرأسمال في المراكز، ليدو التطور الصناعي محتجزاً^(٥)، ويبدو كذلك أن التافق في الريف هو الذي يحكم جمل التافقات في المجتمع، حيث يشتد تمركز الملكية العقارية، ويتعمق اضطهاد الفلاحين وإملاقتهم، ولتكون السلطة/ الدولة هي سلطة كبار الملاك بالأساس، المشابكين مع الرأسمالية التابعة، رأسالية التجارة والمصارف والمضاربات.

كان البديل عن «التطور الطبيعي» (وأقصد الترسمل عبر تشكيل رأسالية صناعية وهيمنتها) هو الثورات التي تقودها أحزاب ماركسية، والتي أفضت - بالاستثناء إلى الريف - إلى فتح أفق التصنيع والتحديث، (وإن كانت قد حققت كل ذلك تحت إدعاء تحقيق الاشتراكية)، وبالتالي أعادت تشكيل المجتمع على أسس جديدة، أدت الفئات ذات الأصول الريفية دوراً مهماً فيها (وفي شكلها). وبهذا فقد كان الريف منقاداً لفئات مدينة، ولأفكار حديثة (وان كان قد أثر فيها بصيغة ما).

دور التحشيش جاء في المسافة بين اختجاز التطور الرأسمالي، والعجز الواقعي عن أن تؤدي الأحزاب الماركسية دور المحقق لأدوات التطور، ليدو وكان

تناقضات الريف هي التي حكمت بعمل العملية. أقصد و كان الفلاحين الفقراء هم من يحدد مسار التطور و طبيعته، و شكله كذلك، و ليتحولوا إلى «طبقة مهيمنة في أواسط القرن العشرين»^(٦). إن تناول الأنظمة التي حكمتها الحركة القومية العربية بالدراسة، يفترض أن نلحظ طابعها العسكري أولاً، و طابعها الريفي ثانياً، و هما أساس تكوينها الشمولي، و سلطتها الاستبدادية. إنها في جذر ذلك، و ستبدو مصالح الفئات التي أدت هذا الدور من جهة، و طبيعة وعيها ومستوى الأيديولوجيا التي تحكم لها من جهة ثانية، ستبدوان في أساس هذا الشكل من السلطة، الذي أساه د. هشام شرابي المجتمع البطريكي الملقح بالحداثة^(٧)، المنحكم لسلطة بطركية محدثة^(٨)، هذا ما نلاحظه في الثورات في مصر، سوريا، العراق، السودان، واليمن الشمالي، على الرغم من الاختلافات الممكنة بينها.

هذا يعني - ونحن نتناول وضع سوريا - العودة إلى الجذور الطبقية للفئات التي أحدثت التغيير منذ ٨ آذار / مارس ١٩٦٣^(٩)، ويعني، وبالتالي، أن نبحث في المشكلات الأساسية التي كان يعيشها المجتمع، والتي قادت إلى أن تؤدي هذه الفئات دوراً محورياً في المرحلة التالية.

بعد انقلابات متعددة لم تدم طويلاً، سيطر الجيش على السلطة في ٨ آذار / مارس ١٩٦٣ (عبر تحرك ضباط من رتب عسكرية دنيا). وعلى الرغم من أن حزب البعث هو الذي أصبح المحاكم (بعد تصفية الناصريين في تموز / يوليو ١٩٦٣)، إلا أن السلطة بدت أنها في قبضة الجيش، لقد صنع الجيش انقلاب ٨ آذار / مارس ١٩٦٣، وأنهى بالحزب إلى الحكم، ليعاد تشكيل الحزب بعد أن حل نفسه سنة ١٩٥٨ على مذبح الوحدة مع مصر، وكان

أنتهى في مرحلة تجميع قواه بعد الانفصال في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، لهذا كان تحرك «بعض» الجيش أسبق من تحرك الحزب، ولهذا جاء إلى السلطة بقوة الجيش، وليس بقوته كحزب. ولقد كانت مرحلة ٦٣ - ٦٦ (أي حتى انقلاب شباط/ فبراير ١٩٦٦) هي مرحلة الصراع بين الحزب والجيش، أو هكذا كانت في الجوهر (أي المجندة العسكرية من جهة وقيادة الحزب من جهة أخرى)، ما لبثت أن انتهت بالخلص من سيطرة الحزب تدريجياً، ليتحول منذ سنة ١٩٧٠ إلى واجهة. لكن مرحلة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ (وربما أيضاً منذ تصفية الناصريين في الجيش في تموز/ يوليو ١٩٦٣)، هي مرحلة الصراع بين مراكز قوى في الجيش ذاته، حمت في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٠.

يشير د. غسان سلامة، إلى أن الجيش المشكل من قبل الاستعمار الفرنسي استند - وفق خطة الاستعمار الفرنسي ذاته - إلى قوة نظامية قوامها البشري من الأقليات^(٥) على تنويعها، لهذا ورثت دولة الاستقلال جيشاً قوامه من الأقليات، وإن كان يقاد من ضباط اختيروا من أبناء كبار ملاك الأرض وأعيان المدن. وستقود الانقلابات المتواتلة إلى تراجع دور العديد منها، حيث أصبح دور الأكراد هاماً، وضعف دور الضباط السنة ذوي الأصول المدينية، ثم تراجع دور الضباط الدروز، أو ذوي الأصول الحورانية إقليمياً، بينما يبقى دور الضباط الميحيين محصوراً بالأمور التقنية وغير السياسية،...^(٦). وإذا كانت الدراسات المختلفة تولي البعد الطائفي - جل اهتمامها - نظرة انتقائية من زاوية أخرى، لأنني أراها أكثر عمقة، وتعبر عن الواقع بشكل أدق، ليدو «البعد الطائفي» فيها، كمدخل له، أو

كتعبر عن مستوى آخر. لهذا استبدوا الصراعات، ومن ثم التصفيات كنتيجة لتناقضات واقعية، وكتعبر عن صراع بين فئات اجتماعية مختلفة ومتخالفة، ما دمنا نطلق من أنه ليس من قوة أو سلطة بلا أساس طبقي، وما دامت تبدو السلطة أو يبدو الجيش (أو الأحزاب) كتعبر عن طبقة، أو «قطاع» منها.

وفق ذلك سيبدو انتقال مركز الهيمنة من الحزب إلى الجيش كتعبر عن الانتقال من هيمنة الفئات المدنية (التي كانت قوام قيادة الحزب وكادره النشط) إلى هيمنة الفئات الريفية^(١١)، التي دخلت كذلك في عملية تصفيه في ما بينها أفضت إلى هيمنة مركز محدد، حكم البلاد طيلة السنوات الثلاثين الماضية. لكن إذا كان الجيش قد أدى الدور الأساسي في استلام السلطة، فقد فرض - في النهاية - مصالح فئات اجتماعية محددة، وستبدو ملاحظة فؤاد شحادة الخوري، على قدر من الدقة، حيث يشير إلى «إن تدخل العسكر في السياسة وسيطرته على مقدرات الحكم، قد حصل في البلدان العربية التي تسم بالنظام الفلاحي - الزراعي، كسوريا ومصر والجزائر والسودان والعراق»^(١٢)، حصل في البلدان «التي تتصف مجتمعاتها بالتنظيمات الفلاحية - الزراعية المنثقة من خلفية إقطاعية..»^(١٣). هذا يلاحظ د. خلمن دون حسن النقيب بأن معظم الضباط جاءوا من المدن الصغيرة والريف «ولم يأتوا من المراكز الحضرية الرئيسية»، وإن الغالبية العظمى من هؤلاء الضباط جاءت من الفئات الفقيرة والمحسوقة من الطبقة الوسطى الريفية والحضرية الهاشمية^(١٤).

ولاشك في أن حنا بطاشو، هو أكثر (وربما أول) من حاول تناول الأساس الاجتماعي للفئات التي حكمت عبر الجيش، لهذا اعتبر بأن الثورات التي

تحققت في مصر وسوريا والعراق، تحققت عبر تحالف جماعات مختلفة، تتقاسم جذوراً ريفية متشابهة، وتوجهات ريفية متشابهة كذلك^(١٥). وبؤكد «تغلغل الريفين عميقاً في الجيش السوري»^(١٦)، فقد كانوا كما يجدر بالمرء أن يتذكر أناساً من أصول ريفية متواضعة، وسلكوا مسلكهم على هذا النحو، أي بحسب ما أعلاه وضعهم الريفي من نوازع غريزية وميل طبيعية^(١٧). ولا شك في أن دراسة نسبة الجنود والضباط من أصول ريفية في بعث الجيش توضح الطابع الريفي له، وسيوضح تكوين الأنظمة التي أسها هذا الطابع كذلك.

أوضح هنا بأن الفارق بين انقلاب ٨ آذار / مارس ١٩٦٣، والانقلابات السابقة، يتحدد في أنه تحول إلى صيغة لتغيير التكوين الاقتصادي الاجتماعي بمجمله (ربما انقلاب حني الزعيم حاول شيئاً من ذلك). وإذا كانت بداية التحولات قد تحققت مع الوحدة المصرية-السورية، فإن كل التكوين التالي جاء نتيجة السياسات التي اتبعت بعد ذلك (إكمال الإصلاح الزراعي، والتأمين...). والسؤال الذي يطرح هنا يتعلق بالظروف التي فرضت أن يتكون الجيش من فئات ريفية؟ ولماذا أدى هذا الدور وعما عبر؟

إذا كان الاستعمار الفرنسي قد استند إلى الأقليات وهو يؤمن الجيش الذي يخدم مصالحه، فقد تطابق هذا الاختيار ووضع هؤلاء الريفي، لكن سلاحظ بأن الجيش تأسس فعلياً بعد الاستقلال سنة ١٩٤٦، حيث لم يكن قبل ذلك سوى قوة صغيرة، ولهذا يجب أن ندرس أسباب الانحراف في الجيش بعيداً عن محاولة الاستعمار الفرنسي الإفاده من بعض عجندى الأقليات في تفزيذ سياساته.

المسألة هنا تتعلق بأن الجيش في التكوين الفلاحي - الزراعي يوفر للريفيين «وسيلة لارتقاء الاجتماعي سواء كان الحكم للعسكريين أو المدنيين»^(١٨). حيث تصبح الوظيفة في الجندية أو في الدولة وما يتأنى عنها من ضمانات صحية وعائلية «هدفًا يصبو إليه العامة بشفف مرموق»، في وضع يكسب الفلاحين لقمة العيش بالمشقة وبالالتزام والارتهان إلى صاحب الأرض والرأسمال^(١٩). وبالتالي ستعتبر الوظيفة هنا «جنة الوظائف»، حيث إن الجيش أول من اتبع سياسة الضمانات في العمل كالضمان الصحي والتعويضات العائلية والتأمين وقواعد التقاعد والترقى والمكافآت. إضافة إلى كونه يوفر الملبس والأكل والمسكن، «فيصبح إذاً مثالاً للإنعاش الاجتماعي»^(٢٠). بمعنى أن وضعًا ريفياً مزرياً سوف يدفع الفلاحين لـ «العمل» في الجيش كي يصبح مكناً لهم العيش، من من دون أن أتجاهل هنا أن هذا الاندفاع نحو التجنيد في الجيش تزايد بعد الاستقلال، وبعد هزيمة فلسطين سنة ١٩٤٨، ومن ثم تصاعد المذى القومي، وبالتالي أنا لا أتجاهل هنا أثر المسألة الوطنية وبالتالي انعكاس الوضع المزري في الطموح لتحقيق الوحدة والتقدم (وهذا هو سبب انتهاء الضباط الريفيين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي)، وهو ما يلمس حين تناول مطامع الريف، لكن سألاحظ بأن مشكلة وضع الريف ستبقى أساسية هنا، خصوصاً في ما يتعلق بها جرى في ما بعد، أي بعد استلام هؤلاء السلطة، حيث نشأت ازدواجية «المشروع العام» (أي مشروع الوحدة والتقدم)، والطموح الفردي (أي مسألة ارتقاء الطبقي). بمعنى أنه إذا كان الوضع المزري في الريف قد أنس لنشوء الميل لتحقيق «الوحدة والتقدم»، فقد فتح استلام السلطة الباب أمام تجاوز الوضع المزري ذاته، وهنا تغلب الفردي على

العام، وبالتالي تحول العام إلى «شعارات»، عبر السقوط التدريجي لأهداف الوحدة والتصنيع والتحديث.

ما أقوله هنا هو أن دراسة طبيعة السلطة تفرض دراسة الأساس الاجتماعي للฟئات التي أصبحت هي السلطة، ولقد أشرت إلى أن الفئات الريفية الفقيرة هي التي غدت مهيمنة، غدت هي السلطة. هذا يقودنا إلى البحث في وضع الريف، حيث ستبدو التناقضات التي حكمته في أساس كل السياسات الاقتصادية التي اتبعت، والتي كان لها هدف محدد، هو إعادة توزيع الثروة في المجتمع، سواء بهدف تعديل العلاقة بين الريف والمدينة، وبالتالي تجاوز «الظلم التاريخي» الذي عاشه الريف من جهة، أو لكي تأسس طبقة مالكة جديدة من جذور ريفية، انطلاقاً من ميزة الهيمنة تلك من جهة أخرى.

سنلاحظ هنا أولاً، بأن الطابع الريفي هو الذي كان سائداً، أما المدن فقد كانت «هوامش» على الرغم من أنها كانت تهيمن على الريف وتعتبر الفائز منه^(٢١)، وتحكم بوضعيه، عبر كونها «مركز استقرار» ملاك الأرض (القطاع)، ومركز الدولة التي هي دولتهم^(٢٢)، بمعنى أن النمط الزراعي - الفلاحي هو الذي كان يطبع المجتمع. لقد كان سكان الريف يشكلون أغلبية السكان^(٢٣)، بينما بدت المدن وكأنها «مستوطنات غرباء يعيشون على حساب سكان الريف الفقراء»^(٢٤). وبالتالي فنحن إزاء تكوين فلاحي، وهذا يفرض البحث في تناقضاته لأنها في أساس التحولات التي حدثت في ما بعد، ولا شك في أن المعلومات واسعة حول توزيع ملكية الأرض وبالتالي الانقسام الطبقي الحاد، حيث عانت الملكية من «التركيز الشديد»^(٢٥)، ليملك ٥٪

في المئة من السكان ٤٥ في المئة من الأرض المروية صناعياً، و ٣٠ في المئة من الأرض المروية بالملط، بينما كان ٨٢ في المئة من سكان الريف قبل سنة ١٩٥٨ «لا يملكون أي أرض زراعية، أو يملكون أرضاً مساحتها من دون ١٠ هكتارات»، منهم حوالي ٧٠ في المئة «لا يملكون أي عقار زراعي»^(٦). ويشير بو علي ياسين، إلى أن الأسر الإقطاعية التي كانت تمثل ٤١ في المئة من السكان ملكت ٦٨٢ في المئة من الأرض، وأن ملكية الملاك الكبار والذين كانت نسبتهم من السكان ٣٠ في المئة بلغت ١٩ في المئة من الأرض، بينما بلغت ملكية الأسر الفلاحية المالكة (والذين نسبتهم ٥٣١ في المئة من مجموع السكان) ٢٢ في المئة من الأرض، وظلت نسبة ٦٦٨ في المئة من السكان، أسر معدمة^(٧). لهذا اختلف توزيع الدخل في الريف اختلافاً واسعاً، حيث حظي الملاك الكبار (ونسبتهم ١٥ في المئة) بـ ٦٠ في المئة من مجموع الدخل الزراعي، والمتوسطون (ونسبتهم ١٠ في المئة) بـ ١٠ في المئة من مجموع الدخل الزراعي، بينما لم يحظ صغار الملاك والمعدمون (ونسبتهم ٧٥ في المئة من مجموع سكان الريف) سوى بـ ٣٠ في المئة من مجموع الدخل الزراعي^(٨).

يشير د. عبدالله حنا، إلى أن دخل الفلاحين، وخصوصاً الفقراء منهم، كان منخفضاً إلى درجة رهبة بحيث لم يكن بإمكانهم تحديد قيمة عملهم إلى المستوى الضروري من أجل العمل بنشاط في الأرض وإنتاج الخيرات المادية^(٩). ونلمس هنا أن وضع الفلاحين كان يتحكم لمسائين، الأولى، تتعلق بـ «الاضطهاد الإقطاعي» وهذا يتعلق بالفلاحين الذين يعملون في أرض الإقطاعيين، والثانية، تتعلق بالملكيات الصغيرة والتي غالباً ما كانت لا تفي بداعلة الفلاح.

يقول بو علي ياسين، «إن الملكيات الصغيرة تنتشر بالدرجة الأولى في محافظات حوران وجبل الدروز ثم اللاذقية ودمشق، في حين أن الملكيات الكبيرة وأراضي أملاك الدولة تهيمن في محافظتي حمص وحماة وكذلك في محافظات الفرات والجزيرة وحلب»^(٣٠). وهذا الوضع كان يؤسس لأشكاليتين، التملك المحدود مع الفقر المدقع، خصوصاً في الأرض الجبلية القاحلة (جبل الساحل)، والاستغلال الطبقي الوحشي. حيث بدا أن الأغلبية الساحقة من الفلاحين، إما فلاحون فقراء، أو يعملون في أراضي كبار ملوك الأرض، ما يجعلهم يشعرون في تنافس عنيف وهؤلاء (وكبار ملوك الأرض)، من جهة، و«المدينة/ الدولة» التي هي عنصر نهبهم واستغلالهم واضطهادهم من جهة أخرى.

وإذا كان هؤلاء الفلاحين يسعون إلى تغيير هذا الواقع، ويحلمون بالمساواة (وبالوحدة والتضييق والتحديث كما سترتبط عبر فعل بعض الأحزاب، أو عبر إحساس عفوياً)، فإن التطورات أوضحت أن المناطق الأكثر فقرًا هي التي سيطرت أخيراً، حيث انهزمت كل «الكتل العسكرية» الأخرى، سواء المدينة منها (دمشق، حلب)، أو الريفية (حوران، السويداء..).

حيث إن جبال الساحل هي «من أكثر المناطق السورية حرماناً وتأخراً، بل كانت متخلفة عن بقية مناطق الدولة في كثير من الحالات»^(٣١)، «وكان أكثر الفلاحين من سكان السهول غربي جبال العلوين وجنوبها وشرقها عدداً وأشدتهم فقرًا من العلوين بلا ريب»، يعملون في فلاحرة أراضي الملاكين الأوسع ثراءً في اللاذقية وجبلة وبانياس، «فضلاً على خدمتهم في أراضي كبار الملوك»، في حماة وعكار. و Hanna بطاوطو الذي يخرج بهذا الاستنتاج يؤكد

مسألة مهمة تتعلق بالتوافق بين التقسيمات الطائفية والتقسيمات الطبقية^(٣٢)، وهو ما يصبح أساس دراسات لاحقة^(٣٣). وسنلاحظ هنا عملية اضطهاد مزدوج، كانت تقود إلى تعميق الاستغلال الطبقي، ويؤسس لنشوء حالة من «الاسترقاق»^(٣٤)؛ ففي زمن العثمانيين كانوا هدفاً لاضطهاد السلطة، والتي أثقلتهم كذلك بالضرائب والسخرة، ولم يكن ينفع لهم أكثر من نصيب الرابع، حيثما كانوا يعملون في السهول والقرى، التي كانت بالأساس جزءاً من «أملاكهم» حينما كانت أرضاً مشاعراً، انتقلت ملكيته إلى التجار والأعيان. ولم يتحسن الوضع زمن الاستعمار الفرنسي، وهو الأمر الذي دفعهم إلى دخول قوات الدولة بأعداد كبيرة بحسب ما يتبع حنا بطاطو^(٣٥).

إذًا، سنلاحظ تزاوج الفقر والتخلف، وكذلك الاضطهاد الطبقي والاضطهاد الطائفي (والأخير كان مدخلاً لتوحش الاضطهاد الطبقي وهو المهد الأسس). وهذا الوضع كان يؤمن لمساكين، الأولى، اقتصادية، وتتعلق بالطموح حل أزمة الفقر والاضطهاد الطبقي، والثانية، سياسية، تتعلق بأساليب السيطرة، والتي ستمرس بعد أن أصبحت هي القوة المهيمنة، حيث يؤمن الفقر والتخلف وطبيعة التكوين الاجتماعي عموماً، لأدوات من السيطرة لها «مذاقاتها الخاصة»، وستبدو المسألة وكأنها مسألة «تعريض» عن فقر مزمن وأوضاعهاد فظيع، يتحقق عبر أدوات فهرية وفي صيغة «فقطة». بمعنى أن شكل السلطة كان يجب أن يخدم عملية التحول - الطبقي - - - - -

يلاحظ حنا بطاطو، استناداً إلى الدليل الإحصائي، أن الجزء الأكبر من

المكون الرئيس للطبقة الوسطى في الجهاز الحكومي والقطاع العام هو «ذو أصل ريفي حديث نسبياً»^(٣٦). وهذا ما يلاحظه كذلك د. غسان سلامة حيث يشير إلى أن النخبة الحاكمة أصواتها فلاحية^(٣٧). وسلمس تحقق هذه المسألة عبر عملية واسعة من التحولات، ابتدأت بقانون الإصلاح الزراعي، ولكنها شعبت إلى مختلف المناحي؛ فإذا كان قانون الإصلاح الزراعي قد حرر الفلاح من أسر العلاقات الإقطاعية، فقد أدى تحويل السياسات الاقتصادية إلى نشوء مجالات عمل جديدة، لم تكن متوافرة في السابق.

يمكن هنا رصد ثلاثة متحولات مهمة، يتعلق الأول، منها بتأمين الصناعة والسياسات الصناعية التي اتبعت، والتي كانت مدخلًا لاستيعاب «جيش العمل الاحتياطي»، فلقد أصبح التصنيع هدفًا مركزياً في التكوين الجديد، وبالتالي أصبح مجالاً لاستيعاب الفلاحين المتدقين إلى المدينة. والمتحول الثاني، يتعلق بإقرار مجانية التعليم وبالتالي افتتاح الأفق أمام أبناء الريف للتعليم ومن ثم الحصول على «وظيفة مناسبة». ولا شك في أن هذه المسألة كانت حلمًا ريفياً بامتياز، لأنها كانت توسيع لعملية «ارتفاع طبقي»، كان الريف يحتاجها. والمتحول الثالث، يتعلق بتضخم أجهزة الدولة، وخصوصاً الجيش^(٣٨) (بغض النظر عن السبب هنا، وهو على كل حال سبب مiasi) يتعلق بالصراع مع الكيان الصهيوني ومع الإمبريالية، ويصبح ميزانية الجيش هي الكتلة الأضخم من بجمل ميزانية الدولة^(٣٩).

أشير هنا إلى تلاشي علاقة ريف - مدينة، التي كانت قائمة قبل التأمن من آذار / مارس ١٩٦٣، لكنني أشير كذلك إلى اندراج الريف في «حياة مدينة

جديدة»، حيث بدأ التغير في التكوين العام للمجتمع ولمصلحة التركز في المدن^(٣٠). لكن يجب أن نلاحظ بأن «مفاوضات» قد حدثت في الواقع، وتمثل في أن «السياسة» التي اتبعت كانت تقوم على تعيم ملكية الأرض في الريف من جهة، والتأمين وسيطرة الدولة، على الصناعة والتجارة من جهة أخرى.

فقد بلغت المساحات المستولى عليها منذ القانون الرقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ إلى ١٢/٣٠، حوالي ١٥ مليون هكتار^(٣١)، وزع معظمها على الفلاحين^(٣٢)، ما أفضى إلى «ازدياد نسبة الحيازات الصغيرة إلى حوالي ٧٦ في المئة من مجموع المساحة الزراعية، ولتمثل الملكيات بين ٢ - ٢٥ هكتار حوالي ٩٣ في المئة من إجمالي المساحة الزراعية، ما جعلها تشكل «القاعدة الأوسع»^(٣٣) في الريف. ومقارنة بين ما كان سائداً في الأربعينيات والخمسينيات وسنة ١٩٧٠ توضح ذلك، حيث كانت تبلغ حوالي ٣٠ في المئة من بحمل الملكية قفزت سنة ١٩٧٠ إلى حوالي ٨٧ في المئة في الوقت الذي تراجعت فيه الملكيات الكبيرة من ٤٩ في المئة من بحمل الملكية إلى حوالي ١ في المئة في الأعوام ذاتها^(٣٤).

في المقابل «انتقلت إلى يد الدولة في بداية عام ١٩٦٧ جميع المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة في البلاد»^(٣٥)، وكذلك وضعت الدولة يدها على المصارف والتجارة الخارجية. ليبدو أن تركز الرأسمال الصناعي والمصرفي إلى حد كبير التجاري قد أصبح بيد الدولة، بينما تعممت الملكية الخالصة في الريف، وأصبحت هي «القانون الحاكم» هناك، ولقد ترافقت هذه العملية وهيمنة الضباط ذوي الأصول الريفية على السلطة، وكذلك تضخم حجم الفئات من أصل ريفي في أجهزة الدولة (وخصوصاً الجيش

والاستخبارات). ما أنس لأن تخضع ملكية الدولة التي أسميت القطاع العام). لآليات إعادة الترسمل التي كان الريف في أساسها، عبر «نهب الدولة»، ليدو التأمين وكانه يهدف إلى إعادة تشكيل الطبقة المالكة، على الرغم من أن الوعي الذي حكم صانعيه كان «اشتراكيًّا» (أي كان يعتقد بأنه اشتراكي)، وهو الوعي ذاته الذي اعتبر أن الاشتراكية هي تحقيق الإصلاح الزراعي وتغليب الفلاحين الأرض (وهذه هي الاشتراكية الفلاحية التي يمكن جوهرها في التملك وليس في نفيه). وهذا الوعي «المموه» (وريثاً «المموه» كذلك) كان يفرض تأسيس سلطة «حاجة» ليس لقمع مقاومة الملاك السابقين فحسب، بل وكتبت احتجاجات المتضررين كذلك، لهذا ستخترق كل التحولات التي تحققت منذ الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨، وخصوصاً بعد الثامن من آذار / مارس سنة ١٩٦٣ في إفادة «فتنة قليلة»، فإذا كانت «أحلام المساواة» هي السيطرة في البدء، فنلحظ تحول «الفتنة السيطرة» من «ماثالية» الريفي المعنى بتحقيق المساواة (مرحلة ١٩٦٦ - ١٩٧٠) إلى «واقعية» الريفي المعنى بأن يصبح هو المالك، لتصبح الدولة وسيلة نهب (نهب مؤسسات القطاع العام، القوميون على المشتريات، غض النظر عن تطبيق بعض القرارات، التهريب...). وهنا تقلب المساواة إلى لاماواة، ويتصر طموح الفلاح بأن يصبح رأسالياً، وعبر ذلك ينحدر الوضع العيشي للريف، وللشعب عموماً، ويدخل القطاع العام (والصناعي منه بالتحديد) نفق «الموت السريري»، وتعود للتشكل طبقة جديدة.

سيدو من كل هذا السياق أن «حلم الريفي» العام والمهم بالملكية الخاصة،

مقدمات الشمولية

يتحول عبر صيورة الهيمنة على الدولة، إلى حلم واقعي، من قبل ذات أصبحت هي الدولة، بأن ت تلك الرأساً، فبدأ بنهب الدولة، وهذه العملية تفترض شكلاً محدداً للسلطة، يقوم على المركزة الشديدة، كما على كبت «آخر»، الذي هو الشعب عموماً.

الهوامش:

- (١) هذا الفصل للين، انظر لين:
- (٢) هذه الفكرة تبدو واضحة في دراسات عد من الكتاب، مثلاً حنا بطاولو، خلمن دون حسن النقيب، غسان سلامة، فؤاد اسحق الخوري، وغيره ميرسكى الخ، وسوف تردد في الموسوعة التالية المراجع التي جرى الاستاد إليها المؤلاء.
- (٣) انظر مثلاً: د. غسان سلامة «المجتمع والدولة في الشرق العربي»، مركز دراسات الورقة العربية (بيروت) ط ١٩٨٧ (ص ١٩١).
- (٤) انظر: د. هشام شرابي «البنية البطركية»، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة (بيروت) ط ١٩٨٧ (ص ٢١).
- (٥) هذه إشكالية خضعت العالم التخلف عموماً حول مصر انظر مثلاً:
١- محمود حسين «الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠» دار الطليعة (بيروت) ط ١٩٧٠ (ص ٣٨).
ب- سلامة كيلة «أية تعبية تلغى التعبية في الوطن العربي» مجلة الورقة، الرباط العدد ٥ «السنة» حزيران ١٩٨٨ (الصفحتان ٦٢ - ٧٧).
- (٦) انظر: د. هشام شرابي «البنية البطركية» مبق ذكره (ص ٢١). وإن كان لا يربطها بالريف تحديداً، بل يتحدث عن طفة وسطى، أسميت البورجوازية الصغيرة، وللمع في أكثر من موقع إلى طابعها المديني وليس الريفي، وأعتقد أن في ذلك خطأ.
- (٧) المصر نفسه (ص ١٩).
- (٨) د. هشام شرابي يحدد سماتها وبالتالي:
سيطرة الأب في العائلة، شأنه في المجتمع. حيث إرادة الأب هي الإرادة المطلقة، يعبر عنها عبر الإجماع القرى الصامت، المبني على الطاعة والفعس. وإن أكثر

مقدمات الشمولية

المناصر تقدماً وفعالية في الدولة البطركة الحديثة هو جهاز أنها الداخلي. أي ما يدعى الاستخبارات، ويشير إلى «ازدواجية الدولة»، حيث يتغاضر تنظيم عسكري - برو Fénelon إلى جانب تنظيم بوليسي سري يعنى على الحياة اليومية ويشكل أداة القبض النهائية في الحياة المدنية والسياسية» المصدر السابق (ص ٢٢).

- (٩) د. غسان سلامة «المجتمع والدولة في الشرق العربي» سبق ذكره (ص ١٦٤).
- (١٠) حول هذا التناول يمكن ملاحظته في: د. نيكولاوس فان دام «الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في اليسا ١٩٦١ - ١٩٩٥» مكتبة مدبوبي القاهرة ط ٢ حزيران / يونيو ١٩٩٥.
- (١١) د. غسان سلامة «المجتمع والدولة في الشرق العربي» سبق ذكره (ص ١٦٤).
- (١٢) فؤاد إسحق الخوري «العسكر والحكم في البلدان العربية» دار الساقى (لندن) ط ١٩٩٠ (ص ٣٥).
- (١٣) المصدر نفسه (ص ٥٨).
- (١٤) د. خلمن دون حسن التقى «الدولة التسلطية في الشرق العربي المعاصر، دراسة بتألية مقارنة» مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) ط ٢ / ١٩٩٦ (ص ١٣٥).
- (١٥) حنا بطاطو، الثورات المصرية وال叙利亚 والمرأة، مجلة النهج السنة ٢٠٠١ / ١٧ العدد ٦٦ (إصدار جديد ٢٥) شاه ٢٠٠١ (ص ٩٧).
- (١٦) حنا بطاطو، ملاحظات حول الجذور الاجتماعية للمجموعة العسكرية الحاكمة في سوريا وأسباب هيمنتها، نشرت في مجلة ميل إست جورنال، آب / أغسطس ١٩٨٠ ونشرت بالعربية كملحق لكتراة «الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط» المحرر د. ماكلورين، (من دون إشارة لجهة الإصدار) (ص ١٠).
- (١٧) المصدر نفسه (ص ١٧).
- (١٨) فؤاد إسحق الخوري «العسكر والحكم» سبق ذكره (ص ٢٦ و ٩٥).

- (١٩) المصدر نفسه (ص ٢٦).
- (٢٠) المصدر نفسه (ص ٣٠).
- (٢١) د. نقولاوس فان دام «الصراع على السلطة في سوريا» سبق ذكره، (ص ٢٦).
- (٢٢) فؤاد اسحق الخوري «العسكر والحكم» سبق ذكره (ص ٧٠).
- (٢٣) يشير د. عبد الله حنا إلى أنهم يشكلون ٦٥ في المائة من جموع السكان، انظر: د. عبدالله حنا «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (١٩٤٥ - ١٩٢٠)»، الفصل الثاني، دار الفارابي (بيروت) ط ١١/١٩٧٨ (ص ٦١).
- (٢٤) فان دام «الصراع على السلطة في سوريا» سبق ذكره (ص ٢٦).
- (٢٥) د. خلمن دون حسن التقيب «الدولة السلطانية» سبق ذكره (ص ٩٥ وكذلك ص ١٠٠).
- (٢٦) د. غسان سلامة، «المجتمع والدولة في المشرق العربي» سبق ذكره، (ص ١٨٥) والمعلومة الأولى يحيلها إلى سمير مقدس.
- (٢٧) بوعلي ياسين «حكاية الأرض والفلاح السوري ١٨٥٨ - ١٩٧٩» دار الحقائق (بيروت) ط ١٩٧٩ (ص ٣٧). ويمكن ملاحظة التوزيع في سنة ١٩٥٢ في الصفحة ٣٤.
- (٢٨) المصدر نفسه (ص ٣٩).
- (٢٩) د. عبد الله حنا «القضية الزراعية» سبق ذكره (ص ٤٨).
- (٣٠) بوعلي ياسين «حكاية الأرض والفلاح السوري» سبق ذكره (ص ٣٣).
- (٣١) فان دام «الصراع على السلطة في سوريا» سبق ذكره (ص ٢٨).
- (٣٢) حنا بطاطر، ملاحظات حول الجلوس الاجتماعية، سبق ذكره (ص ٤).
- (٣٣) فان دام «الصراع على السلطة في سوريا» سبق ذكره (ص ٣٥)، حيث يشير إلى أن البعد الطاغي للانقسام الثاني الريفي المديني في سوريا يجديز بالمشاهدة، فيما تركز الأقليات الدينية المهاشكة أساساً في الناطق الريفي الفقير المحرورة، نجد أن الناطق الأكثر نراة والملد الأكبر يهيمن عليها سينون، معأخذ هذه المسألة كملاحظة عامة،

لأن جزء من الأرباف ليس من الأقباب من جهة، ولأن المدن ذاتها تنقسم إلى مجموعات في التكوين الاجتماعي من جهة أخرى.

(٣٤) هنا بطااطو، ملاحظات حول الجلور الاجتماعية، سبق ذكره (ص ٥ وص ٦)، وكذلك، هنا بطااطو، الثورات المصرية والسورية والعراقية، سبق ذكره (ص ٩٨).

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه (ص ١٠٢).

(٣٧) د. غسان سلامة «المجتمع والدولة في المشرق العربي» سبق ذكره (ص ١٩١).

(٣٨) فؤاد اسحق الخوري «العسكر والعلم» سبق ذكره (ص ٨٣).

(٣٩) يشير فؤاد اسحق الخوري، إلى أن ميزانية الجيش تتحوز على ٧٠ في المئة من الميزانية، المصدر نفسه (ص ١٠١)، ويشير ف.ب. نيكوروف إلى أنها بين ٥٥ و٦٠ في المئة، انظر، ف.ب. نيكوروف «اقتصاديات سوريا الحديثة، مشكلاته وأفاقه» دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع (د.ت) (ص ٨٨).

(٤٠) مير الحمش «تطور الاقتصاد السوري الحديث» دار الجليل (دمشق) ط ١/١٩٨٣ (ص ٣٤).

(٤١) د. محمد كفافا «تحولات الاقتصاد الزراعي في سوريا» دار الشبيبة للنشر (د.ت) (ص ٥٨)، وكذلك، أ. فيلونيك «صعوبات الزراعة السورية الحديثة» دار الجمهورية للطباعة (دمشق) ط ١/١٩٨٧ (ص ٣٤).

(٤٢) أ. فيلونيك «صعوبات الزراعة السورية الحديثة» سبق ذكره (ص ٣٨ - ٣٩).

(٤٣) د. محمد كفافا «تحولات الاقتصاد الزراعي في سوريا» سبق ذكره (ص ٦٠).

(٤٤) أ. فيلونيك «صعوبات الزراعة السورية الحديثة» سبق ذكره، حيث يمكن مقارنة الجداول في الصفحات ٤٤ و ٤٦.

(٤٥) نيكوروف «اقتصاد سوريا الحديثة» سبق ذكره (ص ٦٧).

مصالح الشمولية

- (*) ستوضـح التـحـولـاتـ الـتيـ أحـدـنـهاـ التـغـيـيرـ هـذـاـ الأـسـنـ الـتـيـ جـعـلـتـ تـعـبـرـ ثـورـةـ مـرـاقـلـاـهـ،ـ حـيـثـ سـتـبـدوـ أـنـهـ زـعـرـتـ النـظـامـ الـاـقـتـصـادـيـ الـاجـتـهـاعـيـ وـالـيـاسـيـ الـقـدـيمـ.
- (**) تـعـبـرـ الـأـقـلـيـاتـ حـيـثـ يـرـدـ فـيـ النـصـ يـفـصـدـ بـهـ الـأـقـلـيـاتـ الـدـينـيـةـ تـحدـيدـاـ.

رحيل الأسد: إطلاة على التغيير المحتمل

رحيل الرئيس حافظ الأسد، وتسلم بشار الأسد السلطة في سوريا بدياً كحدثين استثنين. ولاشك في أن موقع سوريا ودورها الإقليمي، وكذلك سياستها في ما يتعلق بمقاييس السلام، هو ما أعطى كل هذه الأهمية الاستثنائية للحدث ذاك. وهذا السيل من المقالات والدراسات والتعليقات والتصريحات التي تمجّد حيناً، وتتقدّم بقسوة حيناً آخر، يلخص كل ذلك، ويوضح أهمية اللحظة تلك. إننا إزاء لحظة تفجرت فيها المواقف لتشعر شيئاً من الآراء المتناقضة وتطرح وضع سوريا على بساط البحث، كما تفتح الأفق على ما يراد من سوريا ولها.

فمن جهة تكثفت لحظة التمجيد وتوسيع التوكيد على الخسارة الكبيرة، محددة للرئيس الأسد صورة زاهية وإطاراً واسعاً، ملخصة فيه مشروع

نهضة مجهمض، وُمكِّنة مواقفه الصلبة والمبدئية في إطار عملية السلام. ولقد تأسست هذه الثورة الزاهية على ما هو قومي عموماً، انطلاقاً ما آتى إليه الوضع العربي، وما أفضت إليه مفاوضات السلام من اندفاع حموم نحو عقد اتفاقات تنهي الصراع المستمر منذ مائة عام. وكذلك من ميل نحو «التطبيع» انطلاقاً من قناعة بأن هذا الكيان الذي ألغى فلسطين وتأسس على جثتها، بات جزءاً عضوياً من الشرق الأوسط، ومن الحكمة التعامل معه انطلاقاً من هذه الحقيقة البسيطة. ليدو ما هو طبعي «كاستناء»، والاستثنائي، لكي يصبح كذلك، يؤسس على التضخيم، فيكون التمجيد هنا ضرورياً. ولاشك في أن هذه المواقف القومية أثارت الإعجاب، وأثرت - في حدود معينة - في الوضع العربي العام، لكن من الضروري أن نلحظ أن آليات التمجيد الداخلية طالت كل شيء، وانطلقت من كل شيء.

من جهة أخرى، كان غياب الأسد مناسبة لإعلاء صوت وتأكيد موقف ونقد سياسات، كان بعضها يتعلق بموقف الرئيس الأسد من «عملية السلام»، لكن علا الصوت هذه المرة من الطرف المقابل، من العدو للتاكيد على التشدد وعدم المرونة والتصلب، وهو ما كان يعطي الأسد صدقية ما، ويؤكد تلك الصورة الزاهية. لكن معظمها انطلق من الوضع السوري الداخلي، مشيراً إلى ما آتى إليه الاقتصاد، وما وصل إليه الوضع الشعبي. وبشكل أوسع «انفجرت» الملاحظات حول طبيعة النظام الذي أسسه الرئيس حافظ الأسد، حول الطابق الشمولي للسلطة، وحول الشخصية التي حكمتها.. وهنا كانت الديموقراطية في أساس كل هذا الانتقاد. وكانت مسألة التوريث في نظام جمهوري مدعاة للرفض والانتقاد، واعتبرت

النتيجة المنطقية لشخصنة السلطة، وعودة لأشكال الحكم الملكي. ولقد جاء هذا النقد -بالأساس- من المتضررين المباشرين من طابع السلطة ذاك.

إننا، وبالتالي، إزاء مستويين من تناول الحدث، وانطلاقاً من موقفين متافقين، على الرغم من التداخل بينهما أحياناً. وإذا كان الرئيس الجديد قد ميز، في رؤية الأسد، بين المستويين الخارجي والداخلي، ليؤكد صحة الأول وخلل الثاني، عازياً ذلك «ربما إلى أفراد السلطة الآخرين، الذين لم يطبقوا استراتيجية داخلية مطابقة لاستراتيجية الأسد الخارجية، فسنلاحظ أن رابطاً يقوم بين المستويين، وفي الاتجاهين»؛ بمعنى أن الأسد كان هو المركز، وكان هو ذاته الرابط، وبالتالي كان هو المحدد للاستراتيجيين فهو الذي صاغ هذا النظام الشخصن، وأسس ذلك الطابع الشمولي، واختار هؤلاء الأفراد. إنه وبالتالي، نظامه بامتياز. وإذا كنا نرى أن في ذلك الموقف القومي من إيجابية، ونشير إلى ما في الوضع الداخلي من مشكلات، فهل من منطقية تربط بين الاستراتيجيتين؟ وبالتالي هل يمكن لسلطة كهذه أن تحقق استراتيجية خارجية؟

لفهم ذلك من الضروري الدخول في العمق، عبر دراسة التكوين كله، حيث لا يمكن تلخيص نظام في فرد، على الرغم من كل الشخصية التي تتحقق، وعلى الرغم من كل الفردية التي كانت بادية للعيان؛ لأن لكل ذلك أساس واقعي، ولأن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار تكوين اقتصادي اجتماعي مهيئ، حيث أن الميل الفردية لا تؤدي هنا سوى دور معين يملئه هذا التكوين انطلاقاً من هذا الأساس. سأبدي بعض الملاحظات العامة كمدخل ضروري، ربما يمثل أرضية تساعد على الفهم.

إن تناول لحظة حافظ الأسد لا يمكن أن تكون خارج سياق تاريخي، ولا خارج صيغة واقع محدد، والسياق هو سياق تشكل الحركة القومية العربية، ومن ثم استلامها السلطة في عدد من البلدان العربية، وسنلمس هنا، وبالتالي، أوجه التشابه بين دول حكمتها أحزاب قومية (فشل في توحيدها على الأقل): فقد تشكلت الحركة القومية العربية في ظرف يحمل سمات ثلاث، أوها: السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي، وثانيها: سيادة تكوينات إقطاعية، وثالثها: تبلور ميول مدينة تهدف إلى تحقيق التحديث والتقدم. إضافة إلى تفاقم مشكلات الريف. لهذا هدفت الحركة القومية العربية إلى مواجهة الاستعمار (وبالتالي السعي إلى تحقيق الاستقلال) وتصفية الإقطاع (الإصلاح الزراعي)، وتحقيق التحديث والتقدم (التصنيع والوحدة العربية)، ما جعلها تستقطب قطاعات ريفية ومدينة تطمح - بهذا القدر أو ذاك - إلى تحقيق ذلك، انطلاقاً من مواقعها الطبقة.. وإذا كان الحزب قد استقطب فئات مدينة وريفية، فإن الجيش كان مجال استقطاب فئات ريفية (في الغالب)، وربما كان فقر الريف وأزماته في أساس هذه الظاهرة، التي سيكون لها دور فاعل، وتكون في أساس تكوين تشكل منذ استلام الجيش للسلطة، هذه القوة المنظمة والفاعلة التي همت الحزب وأخضعت السياسة، وعبرها حل الريف ذلك الناقض العميق الذي يسكنه منذ عقود، ولم يتحقق ذلك إلا بعد تصفيات داخلية متالية.

وإذا كان هدف تحقيق الوحدة العربية أولوية حاسمة مع نشوء الحركة القومية العربية، فقد تراجع إلى الخلف حين طفت مسألة حل الناقضات الداخلية وأصبحت السلطة وسيلة حل هذه الناقضات، ليتحول هنا

الهدف إلى «شعار» فارغ.. وغطاء مفقأ، ولتحول العمل القومي إلى ملحق. بمعنى أن السلطة «كَيْفَت» الشعار والعمل القوميين وأخضعتهما لشروط داخلية.

ويمكن لنا أن نحدد هذا التناقض في مستويين، الأول: يتعلق بالريف، وهو الميل المتعلق بحل التناقض بين الفلاحين والإقطاع، والمحدد في حل مسألة الأرض، عبر إعادة توزيع الملكية الريفية بين الفلاحين (وهو ما تحقق عبر ما اسمي بـ«الإصلاح الزراعي»)، والمستوى الثاني: مديني، يتعلق بإنهاء الاستغلال الرأسحالي، وكذلك بالميل نحو التحديث والتنصيع.. وكان حل التناقض في الريف يهم في تحقيق التحديث والتنصيع، لأنّه كان يفتح الأفق لتدفق الأيدي العاملة من جهة، ولتشكيل سوق للصناعة من جهة أخرى، كما كان الميل نحو التنصيع يفتح الأفق لإعادة توزيع الثروة عبر دور الدولة الاقتصادي. بمعنى، أن الفئات المدينية كانت تسعى إلى فتح أفق التطور، بينما كان «هم» الريف يتحدد في إعادة توزيع الثروة العامة (وليس الأرض فحسب). وبالتالي، كان مقصد الفئات الريفية التي ستغدو هي السلطة تحقيق مستوى من التطور (التصنيع والتحديث) يفضي إلى هذه النتيجة؛ فكانت سيطرة الفئات الريفية هذه على السلطة مجال الانتقال من حل التناقض في الريف (عبر توزيع الأرض، وهو ما تحقق في مرحلة أولى)، إلى تجاوز القهقراني، الذي كان يتمثل في ثقب التراكم المتحقق في الريف، وتحويله إلى المدينة، تجاوزه عبر إعادة توزيع الثروة في المجتمع ككل، وكان ذلك يفترض قهر المدينة، وبالتالي قهر المجتمع عموماً. إنني أتحدث هنا عن الفئات الريفية، التي تحكمت بالسلطة بعد انقلابات متابعة، وعن ميلها لإعادة توزيع الثروة،

و هنا نلمس أن آليات التوزيع هذه قادت من جهة إلى تحقيق فائدة عامة للمجتمع ككل وللريف خصوصاً (عبر مجانية التعليم، وتوظيف الرأس المال في المناطق الريفية، وفتح مجال العمل في الدولة وفي مشاريعها، وتقديم الخدمات العامة..) عن طريق تخصيص كلة أكبر من الرأس المال للريف.

لكنها قادت، من جهة أخرى، إلى تحقيق «إفادة» خاصة، ابتدأت بالإمتيازات لتصل إلى تحقيق التراكم الرأسالي الخاص، عبر نهب مؤسسات الدولة، وما توفره السلطة من امتياز يفتح مجالاً للسرقة والتهريب و«السرقة». في هذه اللحظة تكون الدولة (والمجتمع بالأساس) قد دخلت في مرحلة التخثر، حيث يكون التطور قد توقف، وأصبحت مؤسسات القطاع العام مجال نهب واع ومنظم، وستمر تكوينها هذا ما دامت تتحقق استمرارية النهب، لتشكل فئة «رأسالية» تكتز الرأسمال من دون أن توظفه (أو يمكن أن توظفه جزئياً) في الداخل، بل تسعى إلى تصديره إلى المراكز الرأسالية. لكن استمرار النهب يوصل الدولة ذاتها إلى مأزق عام، ما يؤسس لنشوء ميل نحو «الانفتاح الاقتصادي» وإلى الخصخصة وحرية السوق ودور القطاع الخاص، وإلى الالتزام بسياسات صندوق النقد الدولي، وبالأساس تحول الفئة السيطرة إلى جزء من طبقة بورجوازية، تجمع شتات الطبقة القديمة والأثرياء الجدد.

وهذا التكوين، من أساسه، يفترض تأسيس نظام سياسي «أبوبي»، ينطلق من «مفاهيم تقليدية» تقوم على أساس شمولية السلطة وتحكّمها بآليات المجتمع، وبالتالي سيادة وحدانية الرأي والتعامل مع الشعب كـ«رعايا» من درجة أدنى - وتعتمد التكيل بالأراء والأحزاب الأخرى (وبالتالي

انتشار ظاهرة القمع والاعتقال وتدخل الأجهزة الأمنية بكل تفاصيل حياة البشر..). وإذا كان تحقيق التطور في مجتمع مختلف يفترض «مركز السلطة» كما يفترض «مركز التراكم».. وأن تؤدي الدولة دوراً اقتصادياً محورياً.. فإن هذه الفئات أعطت للسلطة بعدها الأكثر فظاظة، صبغتها بشكل من الحكم استبدادي. وأعتقد أن أولوية إعادة توزيع الثروة لمصلحة الريف ابتداء، ومن ثم - وأساساً - لمصلحة هذه الفئات الحاكمة، كان يفترض هذا الشكل من النظام السياسي (من هنا تراكم تحقيق التطور - في مرحلة أولى - وتكوين سياسي «تقليدي»). ولقد أصبح يفترضه أكثر في «مرحلة التخّر»، لكي يتحقق النهب من دون مقاومة أو حتى من دون ملاحظة؛ فضيّان «استقرار السلطة» والشخصنة المعطاة لها، عبر القوة والقهر (بالاستناد إلى قوة عسكرية/ أمنية موالية)، وبالإفادة من (أو الإتكاء على) كل البنى التقليدية (الطائفية والقبلية)، وباللغاء حرية الرأي والصحافة والأحزاب، وكذلك عبر انتخابات شكلية جداً (ومزورة بالضرورة)، كلها أمر ضروري لتحقيق ذلك. لهذا أصبح القهر أشد ضراوة في مرحلة النهب المنظم، للتغطية على النهب، ولكن ردود الفعل ومفاعيله شيئاً، فهو يقود - بالضرورة - إلى انهيار الوضع المعيشي وتضرر قطاعات واسعة.

لكن كل ذلك يعمق في أزمة السلطة وأزمة المجتمع عموماً، ما يطرح على السلطة ذاتها، ضرورة التغيير في الآليات، آليات الاقتصاد وآليات السياسة، وعادة لا يتحقق ذلك إلا بموت الرئيس، وبالتالي تغير موازين القوى في السلطة ذاتها، والاحتلال الممكن هنا - في سوريا الآن كما في تجارب

سابقة - هو العودة إلى حرية السوق والشخصية، وبالتالي ارتكاس النطور وإعادة ربط الدولة بآليات النمط الرأسمالي العالمي (العولمة اليوم)، وفي الوقت نفسه تحقيق (ديمقراطية) على مقاييس رأسمالينا، أي كاريكاتور ديموقراطية.

هذا نلاحظ أن الخيارات المطروحة اليوم، تتحدد في الميل نحو «الاقتصاد الحر»، والخلص من القطاع العام ومن دور الدولة الاقتصادي، وهو ما تعبّر عنه الفئات البورجوازية (التي تعمل في التجارة والسمسرة والخدمات غالباً) ولكن أيضاً فئات في السلطة تحلم بأن تصبح جزءاً عضوياً من هذه البورجوازية بعدما راكمت الرأسمال عبر النهب، وهذا يستلزم - كما أشرت - كاريكاتور ديموقراطية.. وال الخيار الآخر يتحدد في الديموقراطية وتفكيك آليات النظام الشمولي لمصلحة آلية ديموقراطية، وأعتقد أن حرية السوق تسكن هنا كذلك، وهنا يتواافق الخياران، لبدو الديموقراطية وكأنها الصنو لحرية السوق ليبدو أن الحل يتحدد في ما هو غير مطروح (مُغلَّ)، وأقصد توافق دور الدولة الاقتصادي والديموقراطية، وهو الحل الذي «يشاع» بأنه وهي، انطلاقاً من تناقض «مركزية الدولة» والديموقراطية.

الفصل الثاني

سؤال الأزمة في سوريا

﴿ كشف دكتاتوريتنا / كشف ديموقراطيتنا ﴾

الحديث الديموقراطية مثير، فهو يتدعي استحضار التراث، وتراثنا. وينهض مفهوم «الاستيراد» والفكر المستورد، وكانت لا تذكر الاستيراد إلا حينما تحضر الديموقراطية. إن لوثة تنصيب السلطات، ورعاياً يتملّكها، حين تُطرح مسألة الديموقراطية، فتؤدي كل الصلوات وتزيد، وتحضر «العزّة القوميّة»، و«التاريخ العجيد»، وتكتشف أن لنا خصوصيّاتنا المحدّدة في تاريخنا وتراثنا. تفعل كل ذلك وهي تلهج بالعلم الحديث والحضارة الحديثة والثقافة الحديثة... وبالنكيف والعصر، والاندماج بالعولمة. تفعله وهي تستخدم كل متجاجات الحضارة الحديثة، من وسائل النقل والاتصال إلى الملابس والروائح والأطعمة و... الخ. وتراثنا يستحضر الاستبداد، نظام الخلافة «ظل الله على الأرض» و«خليفة الله على الأرض» الممتلك كل أسمائه الحسنى، والممارس نصفها، يستحضر مفهوم الحاكم «الرعاية»، الحاكم

الممالك كل الحقوق والرعيه المنقادة، المطيعة والمنفذة ما يقرره الحاكم. وبالتالي فمن المنطقى أن يفضي استحضار التراث إلى استحضار مفهوم البيعة والترميز والتالية، فهذه هي «خصوصيتنا» السرمدية، الجوهر الثابت في تاريخنا، وكذلك من المنطقى أن تصبح السلطة «عائلية».

إن سلطاتنا، إذاً، تواجه صيغة نظام سياسي نشأ بعد انتصار الرأسالية، وكان ناج فكر تنويري مهم، عبر عن حالة من الانتقال النوعي في الفكر البشري، ومثل إنجازاً عالياً استند إلى كل التطور الفكري السابق له وتجاوزه إلى الأرقى، وإن كان قد ارتبط بـ«منطقة» محددة (أقصد أوروبا)، وينمط اقتصادي معين (أي الرأسالية). إن سلطاتنا تواجه هذه الصيغة بصيغة «أقدم» (ولا يعني ذلك أنها أعرق وأفضل، لأن التراكم متالي ومتناهٍ، وبالتالي فإن الأقدم سيكون متخلفاً)، صيغة نشأت في الشرق وارتبطت بنشوء النمط الزراعي، وتشكل الدولة الاستبدادية، وكانت نتاج هذا المستوى من التطور الاقتصادي (ومن الضرورة الاقتصادية) وبالتالي من التكوين الفكري. وإنما إزاء صيغة من النظام السياسي أو جذبها الضرورة، ولم ترتبط بـ«نمط» من البشر محددين (وأقصد الشرق). سادت في المجتمع القديم كله (ومنه أوروبا كذلك). لذلك سيبدو هذا الاستحضار كتعبير عن أصولية سياسية، لأنها تتمسك بإعادة إنتاج صيغة نظام سياسي متقادم، وتعامل معه كمعطى سرمدي، وهي تعيش في «العصر الحديث» وتتكيف معه، تعيش العولمة وتحترط فيها. إن سلطاتنا، وبالتالي، تكيف مع نمط اقتصادي يفرض ارتباطها بالرأسمالية، ولاترفض «الصيغة السياسية التي أستتها الرأسمالية». وهذا يطرح التساؤل حول أسباب ذلك.

و سنكتشف بأن هذا الارتباط الواقعي هو ما يملي عليها ذاك الرفض، لهذا يدو استحضار التراث ومارسته كضرورة لسلطة ترى أن عليها أن تمسك بكل «منافذ» الـيامة لتحقيق ما هو اقتصادي.

إذاً، إن مصلحة طبقية تكمن خلف هذا الاستحضار للتراث، لخصوصية، فيجري التعامل مع تصورات سالفة على أنها جوهر ثابت خاص بنا، هذا لا يلتفت أحد حين استذكار لاستيراد إلى أننا نستورد (كل) سلعنا وكلها على الاطلاق، من القمع إلى الملابس والسيارات والأسلحة إلى أحدث متجادات التكنولوجيا، على الرغم من أن الخطير يكمن في ذلك، لأنه أساس بعيتنا وبالتالي أساس تخلفنا وفقرنا وحتى دمارنا (حيث يهرب كل التراكم الأولي إلى المراكز، لتبقى من دون أساس اقتصادي صناعي) وهنا تتجدد المصلحة الطبقية، وتتجدد طبيعة رأسها العاملة في السمرة والمضاربات والتجارة، وكذلك في النهب. وهذا (هذا بالتجدد) ترفض الديمقراطية، لأن الحفاظ على هذا النمط الاقتصادي (وهو نمط تابع وبالتالي) يفترض التحكم بالسلطة، وتحويلها إلى سلطة مطلقة، ليكون استحضار التراث مهمّاً وضروريّاً لها، باعتباره غطاء أيديولوجياً ومقدساً.

ربما كانت مجتمعاتنا لم ترق إلى مستوى يطابق تحقيق الديموقراطية، حيث مفهوم المواطن هلامي ومرتبط بين قلبية وطائفية ودينية، ومفهوم الحق مشوش والعلمانية غائبة بالالحاد، والتكونات القبلية والمناطقية والطائفية ... التي تحكم انتخابات الأفراد لأنهم لم يصلوا بعد إلى الفردية إلى الأنانية التي تشكل الكل استنادا إلى أساس نوعي جديد يرتبط بمفهوم الأمة، وهذا ما يجعل انتخابات الأفراد - حين يصبح ممكنا لهم الاختيار - لا

تحقق مصالحهم و يجعل الحوار والنقاش أقرب إلى التاجر الشخصي و... الخ، ما يشكل أساساً لإعادة إنتاج بنى تقلدية لكن رأساليتنا تخاف حتى ما يمكن أن تتوجه هذه التكوينات لهذا تهرب من إعطائنا حق الاختيار لتكرس سلطة أبوية وتحيّش الكتبة في طابور طويل يحملون أطناناً من خطابات المدعي، المدعي الذي بات قاموسنا عاجزاً عن استيعاب مفرداته وتحيّش البشر لتردد ما يملي عليهم وتكون أجهزة الاستخبارات هي السلطة الفعلية تخفى خلف واجهة من المؤسسات الشكلية، الشكلية جداً. ويفرض الرأي الواحد والزعيم الواحد و... الخ.

و حين تفرض ظروف واقعية الميل نحو تحقيق الديموقراطية، وأقصد حين تتفاقم الأزمات الشغية نتيجة سياستها الاقتصادية، ومن ثم نتيجة شعورها بالعجز عن الاستمرار وفق آكياتها تلك، أو نتيجة إحساسها بحالة الاحتقان العام نتيجة تلك السياسات، فتعمل السلطة على إعادة صياغة ذاتها، تأسس ديموقراطية سبدو شكلية، وإن سمحت بحرية ما للصحافة والرأي، وقبلت بوجود أحزاب معارضة، لأن فاصلاً سيقوم بين كل ذلك، وآكيات إعادة إنتاج السلطة، وأقصد حق «الانتخاب»، فهي تصبح قانون الانتخاب بما يرجع كلفة «حزب السلطة»، هذا إضافة إلى آكيات التزوير الفظة وكذلك «عبء الاستخبارات»، دورها في التخريف، دور الإعلام الأقوى، إعلام السلطة ذاتها، وهي هنا تستغل ذاك التكوين المخالف، لتبدو حرية الرأي والصحافة، ولبيدو نشاط الأحزاب الأخرى، وكأنها هامش ليس أكثر، تتوه بين بني مختلفة ودور مفروم؛ فالانتخابات، عبر التزوير والتخريف، والدور المفترض للمعارضة، تعيد إنتاج السلطة ذاتها،

وبالتالي يبقى البرلمان (أو مجلس الشعب) أداة طيعة للسلطة التي تحدد هي بالذات أعضاءه، والذين يسعون إلى تحقيق مصالح ضيقة. ولتبدر المعارضة - كذلك - كهامش فيه، هامش صغير تحدد السلطة ذاتها حجمها. فحين تكون المعارضة محاصرة ومهمشة - وأساساً حينما تفرض عليها شروط (اللعبة الديموقراطية)، عبر تحديد ما تطرح وما لا تطرح - ويكون (الضغط الأمني) قوياً، والإعلام القوي مسيطر عليه. وحينما تسود بنى مختلفة ترفض المشاركة السياسية، أو تقبل ضغوط السلطة، سعيد السلطة إنتاج ذاتها بالضرورة، حتى من دون تزوير (ربما، ولكن بشكل غير مريح تماماً)، لأن «الفراغ السياسي» لهذا وكذلك الضغط والتخييف سوف يجعل النسبة المشاركة من الناخبين (وهي قليلة عادة)، أقرب إلى انتخاب فئات تقليدية وسلطوية. وبالتالي يتراكب هنا، التخلف وإرهاب السلطة معاً في نسيج يجعل السلطة (مستقرة) وحاكمة إلى ما شاء الله.

هل نقول: هذه ديموقراطية رأسها علينا؟ المشكلة هنا تمثل في أن تجاوز النظام الشمولي، يقود إلى ديموقراطية كهذه، مما يقي حلم الديموقراطية رهناً، فالسلطة التي تسعى إلى تكريس نمط اقتصادي محدد، يقوم على النهب والسمسرة، تتمسك بموقع بسبيل شتى، الاستبداد إذا كان ممكناً، وهو ممكن في أغلب الأحيان، لكنها حينما تضطر إلى تغيير آلياتها، تتمسك بأن يكون الشكل الجديد محققاً إعادة إنتاج ذاتها، لهذا تؤسس لشكل (ديموقراطي)، شكل فحسب على الرغم من قيمة هذا الشكل من زاوية الوضع الاستبدادي، وأهليته كونه يعطي حيزاً أكبر لحرية الفرد، وضرورته لبعض الفئات. وبالتالي لا يمكن للسلطة أن تحول إلى الديموقراطية إلا

إذا ضمنت أن تبقى سلطة، فتضع في سياق يفضي إلى ذلك، وهو السياق الذي أشرت إليه سابقاً. لكن هل من سلطة لا تهدف إلى إعادة إنتاج ذاتها؟ الديمقراطية الأوروبية لم تتحقق في الصيغة التي نعرفها والتي غدت مثال لنا، إلا حينما أصبحت أساس إعادة إنتاج السلطة ذاتها، في اللحظة التي انتفى فيها الأساس الاجتماعي الذي يسمح للبديل أن يصبح قوة، أي في لحظة تحقق (المساومة التاريخية) وتشكل (رأي عام) موحد في ما يتعلق بأسس النظام، أي الرأسمالية، ولقد أدت الأيديولوجيا المسيطرة عبر الإعلام والتعليم، دوراً مهماً في صياغته، انطلاقاً من تحقق المساومة تلك. وبالتالي أصبح تداول السلطة ينطلق من الحفاظ على الأساس تلك، على طبيعته ومؤسساته وقانونه، ولم يتحقق سوى للأحزاب المتمسكة بأسس النمط الاقتصادي القائم، وبقانون السلطة ذاتها. بمعنى أن الديمقراطية أصبحت ممكنة حينما انتفت إمكانية أن يشكل البديل قوة انتخابية تؤهله الوصول إلى السلطة سليماً، وهنا تتعين حدود الديمقراطية، ويتحدد طابعها غير الحادي، بمعنى أن الديمقراطية لا تؤسس لكي تكون طريقاً حل التناقض بين ضدتين (بل إنها وسيلة حل التعارضات في إطار الطبقة المسيطرة ذاتها، وعلى أرضية مصالحها ككل). على الرغم من ذلك، فهي ضرورة، وهي خطوة مهمة إلى الأمام، ولقد أصبحت (قيمة) عالمية توصل إليها الفكر البشري، ولأنها أصبحت (قيمة) عالمية غدت المثال الذي يطمع إليه كل معنى بتحقيق التقدم، وبالتالي فقد غدت (حاجة).

لكن الفارق بينا وبين أوروبا، يتحدد في أن إعادة إنتاج السلطة هناك، هي إعادة إنتاج لسياسات، وأقصد إعادة إنتاج لسيادة طبقة ولقانونها

ومؤسساتها، أما عندنا فهي إعادة إنتاج لأشخاص، لأشخاص بعينهم، وهذه الشخصية تفرض تغيب الديموقراطية (الاستبداد) أو تشويهاً، لأن أحد مهام السلطة هي فتح آفاق النهض من أجل الإنماء. بمعنى أن الدولة الأوروبية ذات استقلال نسبي عن الطبقة (وتعارضات الطبقة تstem في ذلك) لكنها عندنا متدمجة بالطبقة، كونها وسيلة نهض، وهذا ليس من حاجة لاستقلاليتها النسبية، وبالتالي لا تكون بحاجة لمؤسسة الدولة وقوانتها، بل تفرض الحاجة تأسيس القوة القاهرة (المخابرات والجيش والشرطة). إن المشكلة، إذاً، تكمن في رأسها، في تكوينها الاقتصادي وبالتالي في نظامها السياسي، الشمولي في كل الأحوال.

وإذا كان تخلف التكوين الاقتصادي، وشكلية الديموقراطية، هما مدخل اعطاء الأولوية لتحقيق التطور الاقتصادي، لدى كل الذين عملوا على تغيير الواقع في إطار شمولي (استبدادي)؛ فسنلاحظ هنا أن تطوراً قد تحقق، وهو ما كان يعطي شرعية ما للسلطة هذه، وأقول (شرعية ما) لأن حلم الديموقراطية يقى كشبح، كما لأن الديموقراطية ستبود، في لحظة، ضرورية لاستمرار التطور. لكن الديموقراطية لم تتحقق، والتطور توقف، ومن ثم تهافت وتعممت الليبرالية الاقتصادية، وهيمن التكوين ذاته الذي أشرت إليه سابقاً. أقصد هنا الإشارة إلى العلاقة بين التطور والديموقراطية في تكوين مختلف، والفصل العميق الذي تحقق بينهما، ومتاهة الأولويات التي نتجت من ذلك، وبالأساس تشکل نظام شمولي؛ فالتطور يفترض المركزة، لكن المركزة لا تساوي الاستبداد، وما جرى هو الخلط بين الدور المركزي (المحوري) للدولة، وفاعليتها الاقتصادية، والطابع الشمولي

مصادر الشمولية

للسلطة، على الرغم من الشرعية التي أشرت إليها للتوكيل. وهذا ما أفضى إلى الربط بين الديمقراطية والبرلة الاقتصادية وكأنها صنوان، ليتشكل التكوين الاقتصادي آنف الذكر، ويكون النظام السياسي الموصوف أعلاه. لهذا ضاع التطور، وتشوهت الديمقراطية.

إننا، إذًا، إزاء ضرورة آليات جديدة لدولة مركزية، تقوم على الديمقراطية، التي تتضمن حرية الرأي والمعتقد والصحافة، والتعددية السياسية، كما تتضمن استقلال القضاء، وحق الانتخاب الحر، ولكن أيضًا (تحريم تدخل الأجهزة الأمنية في ما هو سياسي). عندها يمكن أن نشد ديمقراطية حقة، ربما تسهم آلياتها في تحقيق التقدم.

سؤال الازمة في سوريا تجاوز البنية الشموليّة

مطالب أساسية تتكرر في سوريا، بدأت بليل من المقالات نشرت في صحف «خارجية» قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد واستمرت بعد ذلك بكثافة أعلى. ثم تبلورت في بيان المثقفين الذي سمي بـ «بيان الـ ٩٩»، وأكدها وثيقة لجان إحياء المجتمع المدني. ولقد تلخصت في ضرورة إنهاء حال الطوارئ والأحكام العرفية المستمرة منذ ما يقرب من أربعة عقود (على الرغم من أنها موضوعة في خانة الاستثناء)، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعفو عن المنفيين والإقرار بالعددية السياسية وبحرية الرأي والصحافة... الخ. وهي مطالب تلخص وجهات نظر مختلفة ومتخالفة غابت عن نفسها قبل وفاة الرئيس الأسد، حين كانت قد بدأت ترتفع الأصوات مطالبة بتحقيق إنفراج ديمقراطي يعيد إلى المجتمع السوري

لياته ويعيد ربطه بالسياسة بعد عقود من الإقصاء والتهميش والاعتقال.

وفاته بدت إذاً، كأنها اللحظة المناسبة لتوسيع المطالبة بالانفراج الديموقراطي، وتكون هي ذاتها لحظة البحث عن شكل جديد يعيد بناء السلطة وفق ما يتحقق مشاركة المجتمع ويعطي الدولة طابعاً آخر يوحد المطامح الوطنية العامة والمطامح الخاصة للطبقات والفئات الاجتماعية، ويؤسس لفاعلية جديدة تستوعب عناصر المجتمع كافة. لهذا توسيع الحوار واتسعت المطالبة بالديمقراطية، وصار تعبير «المجتمع المدني» هذا سحر لم يكن له ربياً منذُ وُجد. وبذا الوضع وكأنه اعلان حياة لمجتمع كان يبدو كجثة أمام أخطبوط السلطة، أو بدا كحال من حالات كر الرهبة، أو هي عودة الروح ربياً، أو محاولة المجتمع لأن يتبع لياته ويرى كد حضوره في مواجهة الخضور الطاغي للسلطة، لكي تعود الدولة إلى موقعها الصحيح كناظم لحركة المجتمع وكمقون لها.

وبهذا يبدو «بيان الـ ٩٩»، كما تبدو وثيقة لجان إحياء المجتمع المدني كأنها استكمال لحال من «التعبير الفردي»، وكتوحيد لجهود قطاع هو الأكثر حيوية في هذا المجال، شمل الكتاب والمحامين والفنانين ومثلث قطاعات اقتصادية، وضم أسماء لها موقعها وفاعليتها. ولا شك في أنها تعبر عن قطاعات أوسع من الثقافيين، وما يسمى الفئات الوسطى عموماً، التي باتت تشعر بأن عليها العمل من أجل إعادة التوازن بين السلطة والمجتمع، وأن وضعها الاعتباري يفرض عليها أن تعلن موقفها بعدما أفضت طبيعة السلطة إلى تهميشها وإقصائها منذ عقود. وهذا باتت ترى أن استعادة دورها تفترض إنتهاء الأحادية المفروضة على المجتمع، بإنها كل أسماء

غير القانونية والقانونية، وتكرر القوانين المقررة للتعددية، وفي الأمس تكرر سلطة القانون. والملاحظ أن المطالب تعرضت للمستوى السياسي فحسب، من دون أن تشير إلى الاقتصاد، لأنها تؤكد أولوية السياسة في معالجة الأزمة في مختلف زواياها. وبالتالي هي تهدف في الأساس إلى تغيير آليات السيطرة التي تفرضها السلطة وليس إلغاء الدولة كما فهم البعض أو حاول ذلك نتيجة مصلحة ما. وهدف تغيير الآليات هنا يفرض تحول آليات السيطرة من الأجهزة الأمنية إلى المؤسسات السياسية في إطار تعددية مقررة وآليات محددة لانتخاب هذه المؤسسات. وعدم التمييز بين أشكال السلطة المختلفة المتحققة في إطار الدولة، وبالتالي اعتبار أن تغيير هذه الأشكال يمضي إلى إلغاء الدولة ذاتها، يعبر عن جهل بألف باء السياسة، ليجري التمسك في شكل محدد للحكم باعتباره هو الدولة ولتأسيس هنا شخصنة الدولة.

إن تغيير آليات السيطرة هو هدف كل هذه المطالب إذاً، بعد عقود من سيطرة آليات محددة، ربما كانت الغطاء حال الفساد التي استشرت وصارت في حاجة إلى علاج نتيجة تأثيرها على مجمل الاقتصاد. كما إن سيطرة تلك الآليات كانت الأساس لحال إنهاء تعرّض لها المجتمع، وأدت إلى نفي السياسة فيه، وبالتالي إلى انكفاء نحو ما هو «قبلي»، وهذا أخطر ما في الأمر، حيث كانت الدولة تُنهب وبالتالي يقاد دورها الاقتصادي إلى أزمة عميقة، وكانت الجماهير تعيش حالة «الخواء» وتسير نحو أزمة معيشية كبيرة، هذا الوضع كان يفرض حلولاً جادة، كما يفرض أن يصير الخوار مكتناً عبر إقرار التعددية والاعتراف بالرأي الآخر، الرأي المختلف وربما المضاد. لقد

صار السؤال الاقتصادي يفرض حلولاً ليست سهلة، نتيجة الأزمة التي يعيشها الاقتصاد والخيارات المتناقضة التي تسكن السلطة والمجتمع. كما نتيجة ما بات يسمى بـ «استحقاقات العولمة» التي تعزز خيارات محددة، لكنها تستثير موافق معادية كذلك.

في هذا الوضع بدت المسألة كأنها تتعلق بتحديد الأولويات: هل الاقتصاد أم السياسة؟ ولا شك في أن الإحساس بزاوية من زوايا الأزمة هو الذي يفرض الأولوية لدى الأطراف المختلفين حيث أكدت السلطة أنها تعطي الأولوية للاقتصاد. وهذا ما يشير إلى أن «أزمة تكوينية» تحكم دور الدولة الاقتصادي باتت تحتاج إلى حلول ملحة، بينما انصبّ اهتمام المثقفين على السياسة عبر الدعوة إلى الديموقراطية، تحت التعبير / السحر: المجتمع المدني. مع ملاحظة أن الوضع المعيشي الذي يعيشه غالبية السوريين يبدو خارج اهتمام الطرفين، حيث يسعى المثقفون إلى الحصول على الحيز الذي يسمح لهم التعبير عن «ذواتهم»، بينما تسعى السلطة إلى إيجاد الحلول التي تسمح باستقرارها عبر معالجة المشكلة الاقتصادية. هذا التحديد لا يعني الهرب من تحديد الأولويات لمعالجة وضع ربياً كان يحتاج إلى إعادة هيكلة. حيث يبدو المدخل السياسي عبر الديموقراطية هو الذي يحظى بالأولوية من أجل معالجة جمل المشكلات بما فيها الوضع المعيشي؛ فإذا كانت السلطة تحاول القول إن أولوياتها تحدد في معالجة الوضع الاقتصادي، فلا شك في أن معالجة الوضع الاقتصادي تفرض تغيير «آليات السيطرة» من أجل إفراج مجال أوسع لفئات اجتماعية مختلفة ومتعددة للبحث في آليات اقتصادية جديدة تسمح بتجاوز مشكلات معقدة، وخصوصاً لتحديد

الخيار بين التمسك بالقطاع العام، لكن عبر تحديد الصيغ التي تتجاوز مشكلاته العميقة، وبين خيار الخصخصة واقتصاد السوق وهو الخيار الذي قاد في مختلف البلدان التي طُبِّقَ فيها، إلى دمار اقتصادي وإفقار شعبي شامل. لهذا فإن إعادة هيكلة الاقتصاد من دون اللجوء إلى الخصخصة واقتصاد السوق تفرض حواراً جاداً، من أجل تحديد الآليات الضرورية لتطوير الاقتصاد عموماً، والقطاع العام خصوصاً، حيث تتحقق الرقابة الضرورية لكي يُكشف النهب الذي يتعرض له، وتتوسع الآليات المسينة التي تسيره.

بات اذاً تجاوزت البنية الشمولية السابقة ضرورة من أجل إعادة هيكلة المجتمع ككل، وصارت الديمقراطية تاليًا هي المدخل، ما يفرض تأكيد المطالب نفسها التي طرحتها المثقفون. مع ملاحظة أن من الضروري أن يكون الوضع المعيشي، ودور الدولة الاقتصادي في صلب الاهتمام كذلك. وإذا كان التفكير ينصب على أن تتحقق الديمقراطية يفترض سيادة اقتصاد السوق، أي بمعادلة الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية، فإنأخذ الوضع المعيشي في الاعتبار وتأكيد ضرورة تحقيق التقدم يفرضان ربط دور الدولة الاقتصادي بتغيير آليات السلطة لتُبنى على أساس ديموقратي؛ فالديمقراطية مدخل إعادة بناء آليات الاقتصاد بها يحقق وضعاً أفضل لمجموع الشعب.

تساؤلات حول الراهن السوري

سوف المس هنا ما هو كامن في الحركة المعارضة في سوريا تحديداً والذي يتبع تصوراً يعتبر بأن الديموقراطية هي «كل» الأهداف لأنها أول: وأنا لا أرفض أولوية الديموقراطية، على العكس اعتبر أنها المدخل الضروري لصيروة مجتمعية، لكنني أرفض تحويلها إلى «كل»، لأنها في هذه اللحظة تتفى هي ذاتها، حيث ليس من الممكن أن تنشأ الديموقراطية إلا إطلاقاً من النسي، فالمطلق ينفيها حتى، وحين تحول إلى «كل» تحول إلا مطلقاً.

هذا الأمر يفرض لمس المشكلات الواقعية وبالتالي بلورة رؤية متكاملة تناول مختلف المشكلات القائمة؛ فمثلاً أزمة الاقتصاد مشكلة ومشكلة عميقة والوضع المعيشي للطبقات الشعبية بات مشكلة مستعصية وبالطالة في اتساع والتعليم يدمر والزراعة في مأزق والقطاع العام «يهات» (ويترك لكي يموت بهذه). هذا إضافة إلى استبداد وتحكم السلطة الأمنية في كل

مفاصل المجتمع، وبالتالي إلحاق النقابات بالسلطة باهيمة عليها، وتدمير الأحزاب أو تدجينها، وصولاً إلى نزع السياسة، وهو الأمر الذي حول المواطنين إلى رعایا، تعيش حياتها البيولوجية (في ظرف غداً عصياً). ولاشك في أنه يمكن التوسيع في الإشارة لعشرات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كذلك.

فما هي الرؤية حول هذه المسائل كلها؟

الخطاب الذي انتشر منذ سنة ٢٠٠٠، في محور واحد هو الشمولية والاستبداد، ومن ثم الديموقراطية كمقابل. ويداً أن هذا المحور هو الذي يحظى بكل الاهتمام، ولقد جرى اعتباره ذو أولوية، لهذا أصبح مدار «التداول اليومي» ما حوله إلى «كل»، حيث غاب الاهتمام بكل المشكلات الأخرى، التي هي مهمة وخطرة، وتغرس قطاعات واسعة من الشعب (مسألة الأجور، مسألة البطالة...) ولم يحظ الوضع الاقتصادي ومصير «القطاع العام» بأي بحث سوى الاستنتاج «السريع» بضرورة الخصخصة والانتقال إلى اقتصاد السوق، لأن الشمولية تتغذى من تملكها القطاع العام، لكن ما علاقة خصخصة «القطاع العام» بتزايد أعداد العاطلين عن العمل؟ وما علاقة اقتصاد السوق بتزايد حالة الفقر؟ ومن يمتلك السوق حينما يصبح هو السائد؟ وبالتالي هل يقود ذلك إلى تحسين الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة؟ أو سيدمر من الطبقات المتوسطة، وسيزيد من القطاعات التي ترمي تحت خط الفقر؟ كما حصل في كل البلدان التي خصخصت والتزمت للاقتصاد السوق؟ ثم كان يتوضّح منذ انهيار المنظومة الاشتراكية بأن الرأسمالية بدأت هجوماً شاملاً من أجل صياغة العالم في الإطار الذي يحقق

مصالحها»، وينخرج الاقتصاد الأمريكي خصوصاً من أزماته، ولقد هدف المجموع إلى خصخصة العالم وفرض اقتصاد سوق «امنفلش»، أي مفتوح إلى أقصى مدى من جهة، وإلى الحرب والاحتلال من جهة أخرى، وسوريا تقع ضمن «الفجوات» التي «تلطخ العولمة»، وبالتالي فهي من الدول «المارقة»، الأمر الذي يعني أنها مهددة بالحرب والتغيير الأمريكي»، فكيف يمكن أن نربط هذا بالديمقراطية والأزمة المجتمعية؟

إن أولوية الديمقراطية لا تفرض تجاهل كل المشكلات الأخرى، على العكس فهي الأولى في سلسلة مسائل منها مصالح الطبقات الفقيرة، ومسألة التطور المجتمعي، وضمان الاستقلال والإسهام في المشروع القومي. وإذا كانت تلمس شكل النظام السياسي، وتسمح للتعبيرات الاجتماعية أن تمارس أدوارها في الدفاع أو لتحقيق مصالح وأهداف معينة، وتسمح للكل الاجتماعي أن يمارس دوره في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، فإن هذه الأهداف والمصالح يجب أن تكون حاضرة. أي أن تحدد بوضوح في إطار مشروع ديمقراطي شامل يمكن وحدة أن ينظم طبقات اجتماعية وأحزاب وهيئات مجتمع مدنی ونقابات. وبالتالي أن يؤسس لقوة اجتماعية وازنة، إذاً، مسألة الديمقراطية ترتبط باختيار اقتصادي وكذلك بأساس وطني. وأي فصل بين هذه المسائل سوف يقود إلى سياسات خاطئة، ويوقع في مطبات جدية.

وإذا كان الربط بين الديمقراطية واقتصاد السوق يندو كربط «اميكانيكى»، على الرغم من كل التجاذب التي أوضحت بأن اقتصاد السوق يفرض الاستبداد لأنه يزيد من إفقار البشر وبالتالي يفرض ضبط احتجاجاتهم،

وعلى الرغم من أن الخطاب العالمي الذي يؤكد اقتصاد السوق يمارس أشد أنواع الاستبداد عبر الحرب والاحتلال؛ فهل أن اقتصاد السوق سوف يحقق مصالح الأغلبية الشعبية؟

إذا كانت مشكلة الاقتصاد هي ضعف الإنتاجية، فإن الانفتاح والاندماج بالعملة، لا يفعل سوى تدمير الإنتاجية نتيجة اللانكافؤ المريع الذي بات يحكم العالم. وأن التخلّي عن دور الدولة الاستثماري والتخطيطي لا يقود حتماً إلى وجود مستثمرين خاصين لأن طابع الاستثمار الخاص في الأطراف يتمثل في التوظيف في القطاعات الهامشية وأيضاً الترب إلى المراكز والسب واضح الأن أكثر من أي وقت مضى، واقصده هيمنة الاحتكارات الإمبريالية متعددة القومية، التي باتت توظف في كل قطاعات الاقتصاد، وباتت قادرة على إلحاق الهزيمة بكل الاقتصاديات الناشئة والراكرة. وهذه النظرة ليست نظرة أيديولوجية لأنها تكررت في كل التجارب التي سبقتنا المخصصة لاقتصاد السوق ولا اعتقاد بأن لنا ميزات تجعلنا نختلف عن الآخرين، ولأنها أيضاً تستند إلى فهم لأبسط قوانين الاقتصاد الرأسمالي حيث المافاة (عبر افتاد السوق) تقود إلى الاحتكار؛ فكيف إذا كان الاحتكار الذي تضخم أكثر ما يجب هو الذي يفرض على الأمم فتح أسواقها ويهشم الدولة فيها، وبالتالي يحتاج اقتصادياتها. إذا ستكون قطاعات اقتصادية مهمة معرضة للدمار، وبالتالي ستكون قطاعات اجتماعية عديدة معرضة للبطالة. كما إن الافتتاح وتدفق السلم وتحكم نهب الرأسمال الخاص سوف يزيد في إفقار قطاعات واسعة وعهديتها. وهذه مسائل توضحت في أكثر من مكان وقدرت إلى أزمات عميقة.

لهذا سيكون السؤال الضروري هو: كيف نعالج وضع «القطاع العام» وننصب دور الدولة الاقتصادي؟ وليس كيف تخلّي عن كل ذلك. هنا يتوضّح معنى أولوية الديموقراطية، حيث إنها المدخل للرقابة الشعبية على دور الدولة الاقتصادي وبالتالي كشف كل أشكال النهب التي يتعرّض لها «القطاع العام»، وتأكيد المحاسبة الحقيقة وأيضاً تصويب السياسات الاقتصادية بما يجعلها توسيع من دور الإنتاج، وكذلك تكون المدخل للدفاع عن حق التعليم والضمان الاجتماعي والأجر العادل وحق العمل والإنتاج ذي الجودة العالية. إن الديموقراطية هي الأساس لكي تدافع الطبقات الشعبية عن مصالحها وعن الحاجة عن التطور المجمعي. ولهذا من الضروري أن تتحدد أسس هذا التطور وتلك المصالح والأهداف. وإذا كان دور الدولة الاقتصادي قد نشأ نتيجة عجز اقتصاد السوق عن تحقيق التطور المجمعي (خصوصاً في الأمم المتقدمة)، فإن العولمة الراهنة تجعله أكثر ضرورة، على الرغم من ميزان القوة العالمي المختل.

هذا يجب انتقاد وضع «القطاع العام» ودور الدولة الاقتصادي من اليسار وليس من اليمين، أي انتقاده لمصلحة الطبقات الشعبية وليس لمصلحة الرأسمالية القديمة (التي هي رأسالية تجارية مصرفيّة وتابعة). انتقاده لكي يهم أكثر في تحقيق مصالح الطبقات الشعبية، وتحقيق التطور المجمعي وليس لسلب هذه الطبقات كل «إيجابيات» المرحلة الماضية (التي على كل حال بدأت بها الفئة المسيطرة)، وإفقارها وتهميشهما، وليس لتدمير التطور (المطرد والمعدود) الذي تحقق.

أقول إذاً إن التطور المجمعي هو الذي يفترض الديموقراطية، وليس

مصالح الشمولية

شمولية السلطة فحسب. وتجاوز الشمولية ضروري لأنها باتت ليس عائقاً فحسب، بل تدمر التكوين المجتمعي وتشطب أحلام ومحاولات التطور بسبب النهب وسوء التخطيط والاستبداد. أي أنها باتت عائقاً في صيغة الارتقاء المجتمعي الذي لا يتحقق انطلاقاً من اقتصاد السوق، بل يفترض ضرورة دور الدولة الاقتصادي في مواجهة عملية الشركات الاحتكارية الإمبريالية التي باتت ترسم سياسة واقتصاد العالم.

إن مواجهة الميل للشخصية واقتدار السوق الذي تحاوله فئات مسيطرة للتكيف في إطار العولمة، مرتبطة كذلك بمواجهة حروب العولمة، خصوصاً أن شارون بات يمارس ما يريد بوش ويرتبط بتحول داخلي ضروري كذلك، وهو المدخل لنجاح كل المواجهات الأخرى.

دراسة الآليات التي تسمح بتحقيق المقاومة والمواجهة

هناك خاطر جدية تهدد سوريا، وبالتالي هناك حاجة لدراسة الآليات التي تسمح بتحقيق المقاومة والمواجهة. السلطة مهددة بالإزالة والمجتمع مهدد بالفقر والتدمير والتفكك، وأعتقد أن المواجهة الآن صعبة، لأن الوضع الراهن صعب وشديد الصعوبة، لأن السلطة بذاتها العسكري وقوتها غير قادرة على المواجهة في وضع عالمي تهيمن عليه قوة عظمى فائقة التفوق، وبالتالي قادرة على الحسم، وهي تحضر لتغيير حقيقي في سوريا.

وأيضاً نتيجة وضع السلطة ذاتها المهز والضعيف، بسبب الفساد والنهب والاستبداد السائد فيها. وبالتالي يعكس ذلك على الحركة السياسية التي تعرضت للتدمير خلال الفترة الطويلة الماضية، كما على وضع المجتمع الذي يات بعيداً عن السياسة نتيجة كل ما حدث في السنوات الماضية.---

هذا الوضع يفرض مهام خطيرة جديدة. حيث إن الحركة السياسية

والمجتمعية باتت تعيش وضعاً أكثر صعوبة، وباتت تتحضر لمواجهة خطر جديد إضافة لكل المطالب والمهام التي كانت مطروحة عليها في الماضي، وهي الآن معنية بالتحديد الدقيق لهاها الداخلية والخارجية. ولكن يمكن أن نسأل أولاً: هل التهديد الذي تعانيه السلطة الآن يفرض عليها أن تعيد النظر في آكياتها وبنيتها؟ هذا السؤال يجب أن تجيب عنه السلطة ذاتها. ولتكنى من ملاحظة المار من سقوط بغداد واحتلال العراق، لا أحظ أنها ما زالت تمانع وترفض تقديم التنازلات الفرورية لإعادة بناء الحركة المجتمعية بها يساعد على تحقيق مواجهة جادة، وبغض النظر عما يحدث هنا وهناك وغض النظر عن النشاطات الجزئية، نلمس أن السلطة الأمنية لا زالت هي المسيطرة وأن حدود النشاط موضوعة في سقف معين تفعم في حال تجاوزه، وهذا ما لمساه طيلة الستين الماضيين. إذاً، كيف يمكن أن تتفعل الحركة السياسية المعارضة؟ كيف يمكن أن يتفعّل النشاط المجتمعي وأن يتطور بما يحقق المهام الداخلية، وبما يحقق إزالة الاحتقان الداخلي وبما يحقق توحيد الحركة المجتمعية من أجل تحقيق الديمقراطية ومن أجل التحضير للمقاومة التي ستكون ضرورية في حال انتصار الخطر الأمريكي؟

من هذا المنطلق أعتقد أنه يجب أن نفكر جدياً في تحديد المهام التي يجب أن تلقى على الحركة الديمقراطية ذاتها. يمكن أن نركز على نقد بنية السلطة وعلى المطالبة بأن تغير هذه الآليات الشمالية التي منعت حركة المجتمع لسنوات طويلة، ولكنني أعتقد أنه لتحقيق ذلك يجب أن تنهض حركة -مجتمعية جديدة، وهذه المسألة هي التي تحتاج إلى رؤية الآن:-.

غيبة السياسة السورية

أصبحت سوريا هي «الهدف التالي». وربما لم يُعد يشك أحد في أن الدولة الأمريكية تحضر لتغيير النظام فيها، لكن من من دون أن يكون واضحاً الشكل الذي يتحقق به ذلك. أو فحسب يمكن رسم سيناريو ما، ربما يتحقق أو لا؟

لكن لا يبدو أن السلطة السورية قد توصلت إلى هذا الاستنتاج، الذي كان واضحاً منذ الحادي عشر من أيلول / سبتمبر سنة ٢٠٠١، وخصوصاً بعد احتلال العراق. حيث منذ الحرب على العراق واحتلاله والسياسة السورية تتجاهل منطق السياسة الأمريكية، الذي تحدد منذ الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، والقائم على إسقاط الدول المارقة، وتغيير الأنظمة المبوذة، عبر أشكال متعددة ليست الحرب إلا واحدة منها، ووفق حالة كل دولة. هذا المنطق الذي تحدد بعد احتلال العراق بتغيير الجغرافيا السياسية في كل

المنطقة العربية. وكانت القائمة التي أعلنها ريتشارد بيرل واضحة في هذا المجال، والتي شملت إضافة إلى أفغانستان والعراق، كل من سوريا وإيران وكوريا الشمالية، وأيضاً مصر وال Saudia.

فأولاً، انبنت الحجة في رفض القبول بفكرة أن سوريا هي تحت المرمى الأميركي، على فكرة أن سوريا ليست كالعراق منبوذة، خصوصاً أنها لم توضع في محور الشر. حيث إن علاقاتها مع أوروبا قوية إلى حد يمنع الدولة الأميركيّة من «التحرش» بها. وبالتالي ليس من الممكن أن تلنجأ أميركا إلى ما فعلته في العراق ضد سوريا.

ثم انبنت ثانياً، خصوصاً بعد تفاقم الخلافات مع فرنسا وأوروبا عموماً التي وصلت إلى حد التحالف الأوروبي-الأميركي في مواجهة سوريا. إنبنت على أن أميركا قد تورّطت في العراق بعد تصاعد المقاومة العراقية وتزايد الخسائر التي باتت تعاني منها هناك. وأن هتها هو الخروج من هذا المأزق. وبالتالي فإن سياستها باتت تحصر في مواجهة «المأزق العراقي». وإذا كانت السلطة السورية قد قدمت ما أرادت أميركا في العراق تحت حجة «سد الذرائع»، فقد اعتقدت أنها قادرة على العمل في المناطق الأخرى من دون الخوف من إسارة أميركا، انطلاقاً من غرق أميركا في «المأزق العراقي»، وبالتالي عجزها عن الفعل في المناطق الأخرى، خصوصاً سوريا ولبنان.

هذا قامت سياستها على التوافق مع أميركا، وعلى تقديم التنازلات، ولم تشعر بالحاجة إلى حسابات مختلفة، وبالتالي لسياسات مختلفة. ومن هنا

المنطلق قررت التجديد للرئيس أميل حود، على الرغم من المعارضة اللبنانية الشديدة والاعتراض الفرنسي. وعلى الرغم من امتلاكها بداول عديدة. الأمر الذي أظهر أن لبنان بات يشكل «متزلاً» خطراً، حيث تحقق التوافق الأميركي- الفرنسي لإصدار القرار رقم ١٥٥٩، في الأمم المتحدة، وبدأت الضغوط الدولية في تصاعد. متربطة مع تصاعد الاحتتجاجات الداخلية الرافضة للتتجديد، والتي باتت تخلق إرباكاً للسلطتين اللبنانيّة والسوّيّة.

على الرغم من ذلك، ظلّ الأساس الذي تنطلق منه السياسة السورية هو أن أميركا متورّطة في العراق، وأنها لن تلجم إلى فعل ضد سوريا. ولقد بدا أن الضغوط حول لبنان هي من فعل فرنسا وليس أميركا، وأن أميركا غير مبالية بما حدث وما يمكن أن يحدث. خصوصاً أن الإدارة الأميركيّة كانت قد سرت م مشروع القرار الفرنسي إلى سوريا قبل أن يصدر عن الأمم المتّحدة وأوحت حينها أنها تماطل في إصداره نتيجة عدم إهتمامها بهذا الموضوع. ولتحت أكثر من مرّة إلى تركيزها على الوضع العراقي فحسب. لُّظهر الإلحاد الفرنسي على معاقبة سوريا، وميلها إلى جرّ أوروبا إلى الموضع ذاته.

ولاشك في أن في هذا التحليل تبسيط هائل، وغيوبية لم تسمح برؤية الواقع العالمي الحالي. خصوصاً وأن الإدارة الأميركيّة قد أعلنت مشروعها الذي لا يتضمن تكتيف الأنظمة الموضوعة على قائمة الدول المارقة مع سياساتها فحسب، بل يتضمن تغيير هذه الأنظمة. لأنها تهدف إلى تصفية مفرزات مرحلة الحرب الباردة، وتشكيل المنطقة وفق مصالح احتكاراتها، عبر

مصالح الشمولية

المسيطرة على الأسواق وبناء «الأنظمة العميلة»، وتغيير المغارفانيا السياسية. وإذا كانت تعاني من مأزق في العراق ناتج من قوة المقاومة، فإن تجاوزه يرتبط بتوسيع سيطرتها على المنطقة المحاطة، وليس بالضرورة أن يتحقق ذلك عبر الاحتلال العسكري، حيث يمكن إدخال الدولة الصهيونية كعنصر في المعادلة وتحقيق تغيير داخلي بطريقة أو بأخرى.

و لهذا بات لبنان، خصوصاً بعد مقتل الحريري والتأشير على دور سوري في هذا المجال، نقطة ضغط وتصعيد ومؤشر على بدء مرحلة تغيير تطال النظام السوري. ولأن السياسة السورية إنابت على وهم، فها هي تفتح الطريق نحو الهاوية.

منطق الاستبداد لحظة القرار الأميركي بالتغيير في سوريا

ستفيق السلطة فحسب حينما تكون قد غادرتها، حينها لن تجد من يرثي لها. أظن أن ذلك هو ما يمكن أن يكون الحقيقة الوحيدة. حيث إنها لازالت تصرّف من دون معرفة بكل الواقع التي حدثت منذ سنوات. وهذا تعم في الممارسات التي قادت إلى تحويل كل الوضع إلى تكوين هشّ، عبر تدمير الأحزاب السياسية وإلغاء اهتمام أفراد المجتمع بالشأن العام، وبالتالي بالسياسة. الأمر الذي يجعل ردود الفعل المجتمعية على الأخطار المختلفة ضعيفاً، ويجعل من المصادر في السلطة عاجزين عن مواجهة هذه الأخطار، لأن مصالحهم الخاصة أهم من مصلحة المجتمع، وذواتهم أهم من الوطن.

وإذا كانت الإمبرالية الأمريكية تحرك لتغيير السلطة، أو لتحقيق تغيير في السلطة، فإنها تحرك وهي مطمئنة أن الوضع هشّ، وبالتالي فإن خباراتها لتحقيق متعددة ومرجحة.

هذا هو ملخص تجربة العقود السابقة، وهو ملخص مبكي، لأننا في لحظة تبيع أن التصورات الإمبريالية الأمريكية باتت تنجح بكل بساطة نتيجة عملية التدمير التي أحدثتها سلطة أحادية بكل معنى الكلمة، من أحادية النظرة إلى المصلحة إلى المطلق إلى الممارسة. وسيكون عيناً مواجهة تلك التصورات وما يستتبعها فحسب حينما تتصرّك كما حدث في العراق. لأن السلطة تسلّل كل إمكانيات المواجهة، وهي كما أعتقد لن تفكّر في المواجهة، أو لن تكون قادرة عليها، لأنها لا تريد أن تخسر مصالحها التي راكمتها طيلة العقود السابقة، حتى وإن خسرت السلطة، مستفيدة في ذلك من تجربة نظام صدام حسين.

هذا الأمر هو الذي دفعها إلى الميل للتفاهم مع الإدارة الأمريكية، وإلى تقديم التنازلات في العراق وفلسطين، وأخيراً لبنان، على الرغم من أنها لم تحصل بعد على إقرار أمريكي باستمرار وجودها. على العكس، فإن الوضع يغري الإدارة الأمريكية بإعادة ترتيب السلطة وفق روسيتها الجديدة.

بمعنى أن الإدارة الأمريكية تؤدي في الوضع. والسلطة لم ترَ بعد المكان الذي باتت محاصرة فيه والمآل الذي تسير نحوه، مقدمة كل المبررات لكي يزداد الضغط والخصار، وينجح الترتيب.

وإذا كانت قد أصرّت على إعادة انتخاب إميل لحود رئيساً للبنان، فانجرفت في مأزق فرض علىها الانسحاب المهنئ، فإنهما باعتقادها مجلس إدارة متدى جال الأتاسي للحوار الديمقراطي، قد انجرفت مجذداً بها يسمح بانتقال التدخل الأميركي الأوروبي إلى الداخل، لكي يكتمل الخصار الخارجي

باختراق داخلي يكمل عزلة السلطة، ويكمّل مبررات تغييرها، بمساعدة هائلة منها، حيث إنها هي التي تشنّ الحركة المجتمعية التي يمكن أن تقاوم التدخل الإمبريالي، وتقاتل دفاعاً عن سوريا.

ولاشك أنّ هدف كل التنازلات في العراق وفلسطين ولبنان، هو الحفاظ على السلطة، كما إن القمع الداخلي يهدف إلى ذلك أيضاً. لكن التنازلات ذاتها هي التي تضعف السلطة لأنها تفقد إمكانية الدعم الجماهيري الذي يسعى إلى مقاومة السيطرة الإمبريالية الأميركيّة، ويزيد من ذلك السعي إلى تدمير الحركة المجتمعية الصاعدة، والتي كان الهجوم الإمبريالي الأميركي الصهيوني، واحتلال العراق والقمع الدموي لانتفاضة الفلسطينية، هو الأساس في تصاعدها. وهو الأساس الذي نبه الناس إلى ضرورة العمل في السياسة لمواجهة الأخطار المحدقة.

وهذا الوضع ذاته هو الذي جعل السلطة ضعيفة أكثر في مواجهة السياسة الأميركيّة، التي تستفيد بشكل كبير من هذا الضعف لتحقيق تغيير بغير القوة العسكريّة كما فعلت في العراق، وإذا ما جرى استخدامها (مباشرة أو على الأرجح عبر الدولة الصهيونية)، فلكي تدمّر البنى التحتية وتنهي لطرف داخلي يقوم بعملية التغيير، هو حكماً ليس الشعب وليس الحركة السياسيّة المعارضة، لأنها ضد الإدارة الأميركيّة، ولأن هذه الإدارة لا ت يريد الشعب، حيث تسعى إلى تأسيس «ديمقراطية الطوائف». وبالتالي فإنه يزحف على ثبات متقدمة.

قلت سابقاً إن السياسة السورية تعاني من غيوبة، وإذا كانت تبرز هذه

الغيبوبة في مارسة السياسة الخارجية وفهم الوضع العالمي المحيط، وبالتالي العجز عن رؤية التغيرات العميقة في السياسة الإمبريالية للدولة الأمريكية، فإنها تبرز كذلك في مارسة السياسة الداخلية، حيث لازالت السلطة تعتقد أنها تلك القوة القادرة على الضبط والسيطرة وفق الأسس القديمة ذاتها، وبالتالي فهي ليست بحاجة لإعادة صياغة العلاقة مع المجتمع وفق أسس جديدة. وهذا يشمل المنطق الذي كان يحكم تلك العلاقة، كما يشمل القوانين والتصورات، وبالأساس الاعتراف بالمجتمع وبالأنماط المعاشرة كونها تشكل قرنة أخرى لها آراء مختلفة، وأحياناً إلى حد بعيد. وبالتالي فإن المطلوب هو الحوار وليس المنع وتحديد من هو الوطني ومن هو غير الوطني، من هو القوي ومن هو غير القوي. السلطة ليست الحكم الآن، إنها طرف. هذا ما يجب أن تعرف به إذا كانت تريد الدفاع عن الوطن، ومقاومة «الإستهداف» الأمريكي. وهذا يعني التخلّي عن كثير من المصالح كذلك، حيث باتت قطاعات واسعة من الشعب مفقرة، وإن كانت لازالت تستفيد ما بقي من دور للدولة في المجال الاجتماعي والصحي. ومن عدم اكتمال الانفتاح الاقتصادي وسيادة اقتصاد السوق، في مجال بقاء الأسعار من دون الارتفاع الذي تفرضه سيادة اقتصاد السوق، مع ملاحظة أن الخطوات في هذا المجال باتت متسرعة. لكن الوضع المعيشي هؤلاء صعب وصعب جدًا.

السلطة تصر على أنها لازالت قوية في الداخل، لكن الخطر هو نتاج الضغط والفعل الإمبريالي. ولاشك في أن الإصرار على التدمير الداخلي انطلاقاً من غطرسة القوة تلك، يstem في إنجاح الفعل الإمبريالي ذاك. الوضع

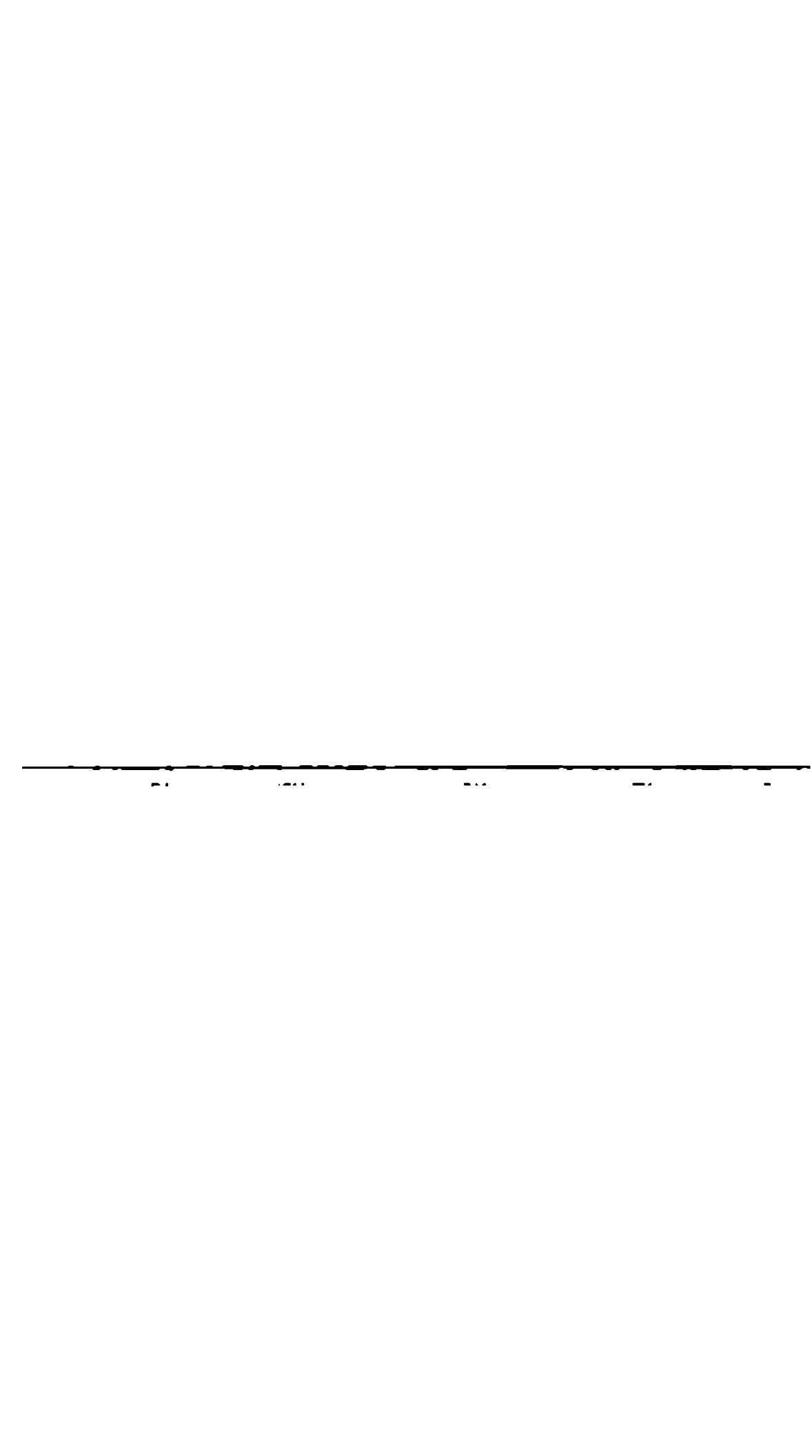
ضعف، هذا ما يجب أن يكون أساس أي سياسة عقلانية. لكنه يفضي إلى خيارات، الأولى: هو الاتحاق بالإمبريالية للحفاظ على المصالح الخاصة، والثانية: هو تفعيل الحركة المجتمعية، والنشاط الاجتماعي المقاوم. لكن في إطار دولة ديمقراطية حقيقة، تلبي مصالح القطاعات الشعبية الأساسية.

إن مقاومة الخطر الإمبريالي الأميركي، تفرض أن تتغير السياسة القائمة على العنف السلطوي، وبالتالي أن تتفعّل الحركة المجتمعية، ومن ثم أن يتغيّر منطق السلطة. فإذا كانت قد فرضت منطقها وقوانينها ودستورها خلال العقود السابقة، فإن الوضع القائم الآن يفرض أن يكون الحوار هو أساس بناء منطق بديل وقوانين جديدة ودستور يعبر حقيقة عن التكoreن المجتمعي ويكون حكماً بين قطاعات الشعب المختلفة.

إن الاستمرار في فرض المنطق ذاته لن يقود سوى إلى مزيد من الكبت والاعتقال وتدمير النشاط المجتمعي، في لحظة نحن أحوج إلى ذلك لمواجهة الخطر الإمبريالي الأميركي الذي بات يهدّد سوريا جدياً، والذي تصب كل ممارسات السلطة في طاحونته، لأنها تقدّم له كل مبرّرات الضغط، والإفادة من تقاضيات الداخل، كما الإنفاذ من إضعاف الداخل ذاته بتدمير الحركة المجتمعية.

الفصل الثالث

**ضد الليبرالية، كيف انهار
الاقتصاد؟**



كان العقد الجديد مع حكم بشار الأسد هو العقد الذي شهد انهيار الاقتصاد بعد أن توسيع الميل البيرالي وفرض سيطرته الناتمة. هذا التحول الذي أفضى إلى «تنميط» الاقتصاد بما يشبه كل البلدان الرأسمالية التابعة من حيث سيطرة النمط الريعي الذي يتمحور حول الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد، ودمار الصناعة والزراعة، وتقوية «القطاع العام». ومن ثم تمركز الثروة بيد قلة من دائرة السلطة بعد عملية تهب طويلة، وإفقار شديد لقطاعات اجتماعية واسعة.

التبشير بالخصوصية

يدو خطاب المخصصة (أي خصخصة الاقتصاد عبر إلغاء «القطاع العام» وإنتهاء دور الدولة الاقتصادي/ الاجتماعي) كخطاب تجديد وتحديث وتغيير، وكامل ضروري لتجاوز المشكلات الراهنة. وهو كذلك لدى قطاعات في السلطة، وقطاعات في المعارضة، التي يبدو أنها تسير نحو التوافق في «رؤية المستقبل»، بغض النظر عن مبررات كل طرف، والخلفيات التي ينطلق منها.

ولهذا يبدو السير نحو إلغاء «القطاع العام»، والتخلّي عن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي و«التحديسي»، وبالتالي التخلّي عن حق العمل والتعليم المجاني والضمان الاجتماعي، كمسار تحديسي وحدائي، يتوافق مع حاجات المجتمع، ويلبي الرغبة في إنهاء احتكار السلطة، ومن ثم إشراك المجتمع في الحياة السياسية، وبالأخص تحقيق الانفراج والتكيف مع متطلباته. بمعنى أن الخصوصة هنا تبدو كضرورة تقدمية.

كما تبدو التجارب العالمية في هذا المجال نافلة، وخارج الحاجة للتأمل والتفكير، أو حتى الإشارة إلى وجودها وليس الإفاداة منها فحسب. هذه الإفاداة التي تبدو غير ذات معنى، حيث نبدو وكأننا نبدأ تجربة جديدة لم تمارس من قبل، أو أن لنا خصوصيتنا الخاصة جداً، الأمر الذي يجعل تطبيقنا لشروط صندوق النقد الدولي، (وهي الشروط التي طبقت في أمم عديدة وقدرت إلى انهيارات مريعة في الاقتصاد، وإلى إفقار شامل، وأزمات عميقة)، ولسياسات العولمة الليبرالية أو لأية سياسة مشابهة، تطبيق مختلف الناتج عن كل الدول الأخرى، حيث ربما لن يحدث إفقار شعبي واسع، ولن نفرق في بطالة ضخمة، ولن يتوقف التطور الاقتصادي، على العكس، سيزداد الاستهمار الحقيقي في قوى الإنتاج، وفي البنية التحتية، وسوف تتراجع البطالة، وتحسن الوضع المعاشي.

إذًا، ستكون الخصوصة صررورة (تطور حقيقي) عكس كل التجارب. لكن المسألة أكثر تعقيداً من هذه الذهاجة، حيث إن دور الدولة الاقتصادي (الاستثماري والمحاري) تتجزء من الإشكالية التي فرضها تحول النمط الرأسمالي إلى نمط عالمي (وهي السمة المستمرة) حيث تحول الرأس المال الخاص في

الأطراف إلى النشاط المربع في القطاعات المكملة للرأسمالية في المراكز (أي في التجارة/ الخدمات/ المال)، الأمر الذي أبقى الاقتصاد المحلي من دون قوى متجهة حقيقة، وقاد إلى انتشار التهميش والفقر والبطالة. الدولة هي التي أعادت تنظيم الزراعة عن طريق الإصلاح الزراعي، وبناء الصناعة وتوفير كل الفسحات الأخرى. و لقد فرض عليها هذا الدور ليس ليل إرادوي فقط، كما يشاء، بل نتيجة الحاجة الموضوعية؛ فقد كان تجاوز التخلف والتطور يفرضان ذلك. هذه مسألة من الضروري أن تظل واضحة لأن العولمة أعادت إنتاج الآليات ذاتها التي تهمش الأطراف وتدفع الرأسمال المحلي إلى التزوح إلى المراكز. وبالتالي فإن دور الدولة هو مدخل التطوير والحداثة، عبر كسر حلقة التبعية وتوفير الظرف لشوء قوى متجهة تطور الاقتصاد وتراكم الرأسمال وكذلك توسيع العوالة.

وال المشكلة التي حدثت هي أن توقف تطور القطاع العام نتج من النهب الذي تعرض له، وسوء التخطيط الذي أعاقد نموه. ومنع ترابط النمو الاقتصادي بالتطور التعليمي (والعلمي)، وبالرقابة الشعبية. الأمر الذي أدخل كل مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمة في أزمة، وأظهره كعبء يجب التخلص منه، لتصبح الخصخصة حلّاً منطقياً من أجل حرمان الفئات النهابية من مصدر نهباها، ولتحريك عجلة القطاع الخاص. لكن هذا الطريق يفضي إلى أن تصبح الفئات التي نهبت وراكمت الرأسمال هي التي تحكم بالقطاع الخاص، لأنها ستتحول إلى رأسمالية خاصة مسيطرة - (زيما عبر التحالف مع الرأسمالية القديمة)، ومرتبطة مع الرأسمال العالمي؛ وبالتالي تخضع السوق المحلي لميمنة المراكز الإمبريالية. تعود المشكلات

التي جرى تجاوزها عبر دور الدولة الاقتصادي للظهور والسيطرة (تدمير القوى المتجهة، التهميش، الإفقار، والبطالة).

ولا شك أن هناك في السلطة فئات لا زالت (تدافع) عن دور (القطاع العام)، لأسباب متعددة منها استهala النهب، أو شعورها أنها لم تثر كفاية، أو لكونها أصبحت عادة (وربما يقع ضمن ذلك البيروقراطية تحديداً). أو بالأساس لكون الفئات التي نهبت لم تستطع ترتيب علاقتها الهيمنية مع الرأسمالية القديمة (البورجوازية التجارية التقليدية)، ولم تستطع الالتحاق بالرأسمالية الإمبريالية. لكن كل ذلك لا يعني الترحب بالشخصية، ودعم اقتصاد السوق، لأنه كما أشرنا سوف يكرّس المafيات سلطة اقتصادية من جهة، وسوف تدمر القوى المتجهة (المهنة والتي تعاني من مشكلات عديدة)، ويعمق البطالة والفقر والتهميش، ما يعني تضرراً كبيراً لفئات واسعة من المجتمع ك (العمال والموظفين، وقطاعات من الفلاحين). إضافة إلى أن هذه الفئات سوف تخرب من الضبان الاجتماعي ومن حق التعليم (كما بدأ يجري)، ومن تعمق الهوة بين الأجر والأسعار (التي تصبح عالمية).

ربما تخسر بعض الفئات السلطوية من الشخصية، لكن الأكثر خطورة هو أن المجتمع كله سوف يعاني، كما إن عجلة التطور (المترفة منذ عقود) تقريباً سوف تنعكس إلى انحدار هائل نتيجة نهب «القطاع العام» عبر عملية الشخصية لمصلحة المafيات ذاتها، ونتيجة انكشاف الاقتصاد المحلي على المناقسة العالمية، وبالتالي انهيار القطاع الصناعي المهمش أصلاً، والقطاع الزراعي الأساسي لطبقة كبيرة من الفلاحين، ومن ثم تعمق

الاحتلال في الميزان التجاري.

لكن لا بد من التوكيد هنا إلى الحاجة إلى النقد العميق لوضع «القطاع العام»، الذي ظل لعقود «بقرة حلوة»، لكنه ظل مصدر رزق مئات الآلاف العائلات وعمال رعايتها. بمعنى أن المشكلة ليست في أن يبقى أو ينخفض، بل في الصيغة التي تجعله يتجاوز آليات النهب التي تعرض لها، وليعاد بناءه على أسس تمنع ذلك وتسهم في تطوير قدراته عبر التأكيد على الكفاءة والتخطيط العلمي، والرقابة الحقيقة.

وهذا يفترض أولاً، التأكيد على إعادة صياغة آليات السيطرة التي تتبعها الفئات الحاكمة، بما يفرض إعادة بناء الدولة على أساس ديموقراطي في المستوى السياسي، وعلى أساس تحقيق الرقابة المجتمعية عبر النقابات العمالية والفلادية والمهنية، وهيئات المجتمع المدني، حيث إن الاستبداد السياسي المؤسس للدولة شمولية، كان المدخل لتفشي كل آليات النهب، وقصور الإدارة ونبذ الخبرات، وسوء التخطيط، وهو ما أوصل «القطاع العام» إلى المأزق الذي يغرق فيه.

المخصصة ليست حللاً، بل هي طريق انحدار. كما إن استمرار وضع «القطاع العام» راهناً ليس ممكناً، ولا هو بمحض، ولا يمكن الدفاع عنه. الطريق تمثل في السعي إلى دمقرطة المجتمع، حيث عبرها يمكن معالجة مشكلات «القطاع العام»، ويمكن لدور الدولة الاقتصادي أن يحقق نهوضاً مجتمعاً شاملأً.

في مواجهة اقتصاد السوق

لاشك في أن الدور الاقتصادي للدولة، المتمثل في الاستهار المباشر عبر شركات «القطاع العام»، وكذلك عبر التخطيط وضبط حركة التجارة، قد تعرض للتشكك بعد الأزمات العميقة التي بات يعيشها الاقتصاد السوري، وبعد النهب الذي تعرضت له مؤسسات «القطاع العام»، والفساد الذي كان يرتكب وضع الشركات الحكومية ويحملها أعباء كبيرة.

ولاشك في أن «القطاع العام» كان بمثابة القاعدة الاقتصادية للاستبداد السياسي، وحيث أن هدف الاستبداد هو تسهيل وتغطية النهب الذي كان يعانيه هذا القطاع. ولقد أدى نهب الدولة إلى تحقيق التمايز الطبقي الواسع خلال العقود الأربع المنصرمة، حيث أفضى إلى تحقيق تراكم رأسالي هائل لدى فئة قليلة هي التي تحكم بزمام السلطة. وبالتالي أفضى إلى إغفال كل الطبقات الشعبية، ووضع جزء مهم منها تحت خط الفقر، وضاعم من

الفئات التي باتت من دون عمل. ومن ثم أوجد وضعاً اقتصادياً ومجتمعاً صعباً وتجه نحو الانفجار. وبات في حاجة إلى حلول جدية.

لكن نلحظ بأن سياسة النهب هذه باتت تحول إلى سياسة لالغاء «القطاع العام» وتدميره، والإفادة من العثرات والمشكلات وأيضاً الأزمة التي يعانيها، والتي كان النهب وسوء التخطيط وعدم الكفاءة سبباً أساسياً في نشوئها، من أجل التخلّي عن هذا القطاع الذي يعيش مئاتآلاف الأسر ويشكّل القاعدة المحركّة لمجمل العملية الاقتصادية، لصلحة مافيات تختكر الاقتصاد من أجل أن تكون سيدة اقتصاد السوق، بعد أن نهبت المليارات وأصبحت هي الأكثر ثراءً، تحت حماية السلطة ويدعمها، وأن تصبح هي التحكّمة بالعملية الاقتصادية وينمط من التكوين الاقتصادي يقوم على أساس المأجورة، من دون اعتبار للاستثمار الحقيقي في القطاعات المتقدمة الذي ثبت أن الرأسمال الخاص يهرب من التوظيف فيه. وبالتالي من دون اعتبار لأهمية وضرورة الدور الاستثماري للدولة الذي أصبح حاسماً في كل طموح لبناء قوى متحدة وتطوير الاقتصاد الوطني، وأصبح خياراً حاكماً لتحقيق تطور المجتمع في كل المجالات.

وأيضاً من دون اعتبار لآلاف العمال والعاملين الذين سوف يُلقى بهم في البطالة، ومن دون اعتبار للتخلّي عن ضمان التعليم والضمان الاجتماعي والصحي، وعن دعم الفئات الشعبية، وضبط العلاقة بين الأجور والأسعار، وحماية الاقتصاد من المنافسة الخطيرة التي تفرضها الشركات الاحتكارية الإمبريالية. وعن التحكّم العام بعملية التطور الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد حديث ومتجر.

وبالتالي حلّ أزمة «القطاع العام» بطريقة تنهي كل إيجابياته، وتعيد المجتمع إلى وضع تابع في إطار العلاقات الاقتصادية العالمية، وتعرضه للنهب الشامل ليس من قبل المafيات المحلية فحسب، بل وأيضاً من قبل المafيات العالمية في إطار مشاركة بين المafيات تحقيقاً لصالح كل منها. الأمر الذي يقود حتماً إلى تفاقم الإفقار الذي تعانيه الطبقات الشعبية، وتصاعد البطالة والتهميش، وحتى الجوع.

وإذا كان من الضروري كشف النهب الذي تعرض ويتعرض له «القطاع العام»، وكشف المشكلات التي يعانيها نتيجة النهب وسوء التخطيط وتحكم الكوادرات غير الكفوءة. وأيضاً كشف أساس الاستبداد الذي يستوطن في مصالح الفئات الحاكمة في تحقيق النهب. فإن الخيار لا يكون في تصفية هذا القطاع، ولا في إنهاء الدور الاقتصادي للدولة، خصوصاً وأن سياسات العولمة المتواحشة وفرض الليبرالية الجديدة كخيار مطلق، في عالم أصبحت الشركات الاحتكارية أضخم من الدول، تحمل الإمكانيات المحلية أصغر من أن تواجه منافسة شرسة، واحتكار محقق، ومصالح إمبرالية لا تهدف سوى إلى النهب من أجل تحقيق الربح الأعلى. وهي في كل ذلك لا تلحظ مصالح الشعوب المختلفة ولا مصالح الفقراء، كما لا توفر أية أهمية لتطور تلك الشعوب ولا إلى تحسيين أوضاعها.

الحلّ ليس في الخصخصة، ولا في اقتصاد السوق، ولا أيضاً في سيطرة المafيات على الاقتصاد، وهو ليس في إعادة البورجوازية القديمة التي لم تفكّر منذ البدء بتطور المجتمع، لهذا حرصت على تحقيق الأرباح وليس على تطوير الصناعة والزراعة، وأدت دور الوسيط (الكومبرادور) بين

الشركات الاحتكارية والسوق المحلي.

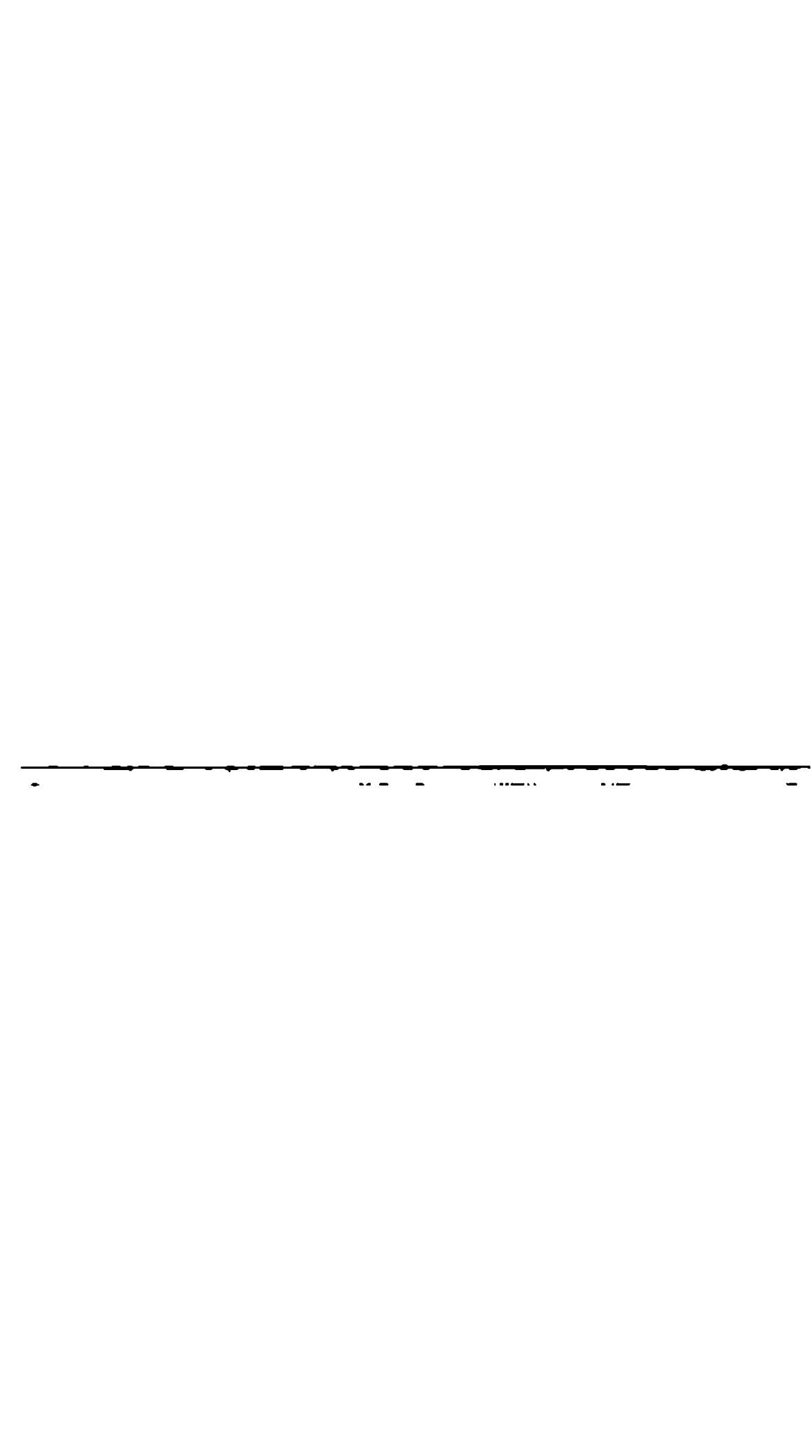
وأيضاً ليس الحل في «الدفاع المتمثّل» عن «القطاع العام» في وضعه الراهن، فقد بات يحتاج إلى مراجعة شاملة على ضوء مشكلاته التي منها سوء الإنتاج والمtrag، ومنها الخسائر التي يواجهاها، وأيضاً التقادم. وكذلك يجب مراجعة طبيعة الدور الاقتصادي للدولة من زاوية المهام التي حاولت القيام بها، وسيطرتها المطلقة تقريباً على محمل العملية الاقتصادية، من أجل تحديد الدور الضروري لنشاطها الاقتصادي، ومن ثمَّ فتح المجال للنشاط الخاص في إطار السياسة العامة المادفة إلى تطوير القوى المتوجه وضبط حركة التجارة والاستهلاك بها يحقق ذلك. وبالتالي إعادة بناء دور الدولة الاقتصادي على أسس صحيحة تأخذ بعين الاعتبار الربحية والدور الاجتماعي والضرورة، بما يسمح بتحقيق التطور وتطوير الوضع المعيشي والصحي والتعليمي لكل الطبقات الشعبية. وفي إطار رقابة ضرورية للمجتمع عبر بناء نظام ديمقراطي.

الخيار هنا إذاً، بين تعليم النهب والانكماش في مجال الدور التطويري للدولة، وبين تعزيز الدور التطويري للدولة لكن بعد أن تصاغ في تكوين ديمقراطي يسمح بالرقابة على نشاطها الاستثماري كما على كل نشاطها. وبغضّ النظر عن كل ما تعممه الآلة الأيديولوجية حول حتمية اقتصاد السوق وأيضاً ضرورته، وكونه الحل الوحيد في ظلّ الوضع القائم في «القطاع العام» وفي «عصر العولمة»، فإن الأساس هنا هو أن هذا الحل لا يخدم سوى أقلية هي ذاتها التي نهيت الاقتصاد وأوصلت هذا القطاع إلى الوضع المزري الذي يشهده. والتخلص من بقايا خدماته لحمل المجتمع،

الأمر الذي يقود إلى تعميق الانقسام الطبقي عبر إفقار كل الطبقات الأخرى.

هذا فإن الميل الراهن نحو اقتصاد السوق، الذي بات يُعلن بوضوح من قبل وزراء ومسؤولين، يفرض ربط الديموقратي بالاجتماعي ورؤيه ما هو مجتمعي، والتأكيد أن أساس الاستبداد هو المصلحة في تحقيق النهب، وأنهما معاً قاداً إلى الوضع المزري الراهن، في وضع بات فيه سوريا «الهدف التالي»، وإن بطرق مختلف عنها حدث في العراق. والإشكالية هنا تتمثل في أن مأساة الوضع السياسي والوضع الاقتصادي طالت إمكانات مواجهة الخطر الأميركي الراهن. الأمر الذي بات يفرض مواجهة مشكلات وأخطار متعددة في الوقت ذاته.

لكن تسارع الميل نحو فرض اقتصاد السوق يفرض العمل لتشكيل حركة احتجاج شعبية، من أجل وقف ذاك الميل، وفي سياق جدي يقود إلى تجاوز «القطاع العام» لمشكلاته، وأن لا يعود حكراً لفئة في ظل سلطة مستبدة، وأن يعود له دوره التنموي الاجتماعي في ظل دولة ديموقراطية.



مسار الشخصية في سوريا

على الرغم من الظرف المحيط بسوريا والذي يوحى أنها غدت «المهد التالى»، وبالتالي باتت تحت المجهر الأميركي، مهددة بسياسة تغييرية تؤسس لوضعها في إطار «الفوضى البناءة» والتحولات الدرامية المقلقة. فإن التكوير الاقتصادي الداخلي بدأ يصاغ بما يخدم فئة قليلة تحكم بمفاتيح السلطة، عبر التخلّي التدريجي عن الدور الذي كانت تؤديه الدولة كمستمر وكضامن لحق العمل ومكرس لمجانية التعليم والقضاء الاجتماعي.

وإذا كانت العملية قد بدأت من خلال الرفع التدريجي للدعم المخصص على السلع من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين، بحجة تلافي عجز الميزانية التي باتت مرهقة بذلك. ومن ثم التحرير التدريجي كذلك للعملة وتغريم سعرها كي تكون خاضعة لسعر السوق، الأمر الذي يفرض حكماً ارتفاع أسعار السلع. وكذلك التعامل مع التعليم المجاني بطريقة تقود إلى

تجاوز مجانته، من خلال تقليل عدد الطلاب الذين يحق لهم التسجيل، عبر رفع معدّلات القبول من دون توفير معايير جدية تستطيع تخفيض التقنين، وبالتالي فتح باب التسجيل للتعليم الموازي بأجر، وأيضاً تقليل الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل مستمر. وصولاً إلى التراجع المذهل للمشاريع الاستثمارية وخدمات البنية التحتية التي تقوم بها الدولة، على الرغم من تراكم كتلة الرأسمال في البنك المركزي (يقال إنها تبلغ ٣٦٠ مليار ليرة) بحجة الخشية من التضخم. وكتلة أخرى موضوعة في الخارج (تبلغ كما يقال ١٧ مليار دولار)، يمكن لتحريرها تحريك السوق الاقتصادي الراكد منذ عقد على الأقل.

إذا كانت العملية هذه قد بدأت في كل هذه القطاعات منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وعبرها تحققت أكبر عملية نهب قادت إلى خروج مليارات الدولارات إلى البنوك الأمريكية والأوروبية. وأنفست إلى بدء التحكم بمفاصل اقتصادية أساسية من قبل فئة ضيقة جداً، يبدو أنها قابلة إلى تشكيل احتكار اقتصادي هائل، مستفيدة من التحكم بالسلطة، وهو ما يفتر لماذا هي مستبدة إلى هذا الحد الذي يلغى كل الآخرين.

فقد تسرعت في الفترة الأخيرة على الرغم من «الخطر الخارجي». حيث أصبحت الشخصية سياسة معلنة، خصوصاً بعد توقيع عدة اتفاقيات للتجارة الحرة مع الدول العربية، والتوفيق بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة السورية-الأوروبية. لسدوا أن خيار اقتصاد السوق هو الذي انتصر وأصبح الأساس الذي سيوجه إعادة بناء الاقتصاد. وإذا كانت هذه الإشارة توحي ببانعة قطاعات أخرى تسعى إلى الحفاظ على «القطاع

العام»، فإن المسألة هنا لا تدعو أن تكون اختلافاً بين فتین، واحدة كان لها الأسبقية في النهب (الذي أسمى الفساد)، وبالتالي باتت قادرة على خوض غمار المنافسة من موقع قوي، وأخرى لازالت تتکع على موارد القطاع العام لكي تعيش، حيث لم تستطع أن تحقق «الترانيم الأولي» الذي يتبع لها النشاط الاقتصادي من الموقع القوي، لهذا فهي تمانع من أجل أن تنهب أكثر. مع توажд قطاعات واسعة من الفنادق الوسطى والفنادق العالية تتمسك بدور الدولة لأنها ترى في غيابه إنذاراً لوضعها.

وسلمس أن قطاعات اقتصادية مجرية كانت قد بدأت تسرّب إلى رصيد فئة محددة، وباتت تمثل احتكاراً في بنية الاقتصاد، وهي الفنادق التي باتت تدفع نحو الخصخصة، وفي القطاعات التي تفدها هي بالذات، وبالتالي التي تحول إلى رصيدها.

لقد جرت خصخصة عدٍ من المشاريع الاقتصادية الرابحة، كما تجري الخصخصة تحت مسمى التأجير كذلك. على الرغم من أن الشكوى من «القطاع العام» تعتمد على أنه خاسر ويحمل الدولة ملايين الملايين سنوياً، الأمر الذي يشير إلى طبيعة الخصخصة تلك، التي تبقى الدولة معيلة للمشاريع الخاسرة (والتي خسرت نتيجة النهب وسوء الإدارة وسوء التخطيط والفساد)، بينما تذهب المشاريع الرابحة إلى فنادق محددة وبأثمان بخسة كذلك. ما يزيد من عباءة الدولة ومن مشكلات ميزانتها.

لقد جرى تخصيص شركة حديد حماة وهي شركة رابحة، والآن تطرح سبع شركات للصناعات الغذائية أمام الاستثمار الخاص على اعتبار أنها خاسرة من دون أن نعرف لماذا هي خاسرة، أو أنها مخيرة من أجل تخصيصها،

حيث إن الرأسمال لا يغامر في شراء شركات خاسرة، وربما يكون المسبب في إعلانها شركات خاسرة هو بيعها بأبخس الأثمان، وهذه طريقة معروفة في كل عمليات الخصخصة التي جرت في بلدان كبيرة. فقد قيل إن خسائر «القطاع العام» بلغت خمسة مليارات دولار، لكن لماذا حصلت الخسائر؟ وكم ذهب إلى الخارج على شكل اقتطاع «شخصي» من قبل المشرفين؟ وهل الحل هو في تخصيصها؟ خصوصاً أن الرأسمال لا يميل إلى شراء الشركات الخاسرة؟

لقد ثبتت عملية نهب مستمرة لهذا القطاع، كما إنه أنسد إلى فنات في الغالب لا تمتلك الكفاءة والخبرة وبالطرق المعروفة، كانت في الغالب تفكّر في أن يذهب الفائض إلى جيوبها. وهي الآن تسعى إلى لفظ الدولة كرب عمل وتأسيس مشروعها الخاص الذي يقوم على السيطرة على القطاعات المربحة في الاقتصاد، والتشابك مع الرأسمال الإمبريالي الذي بات يمْدُأ ذراعه للهيمنة على السوق، ربما من خلال السيطرة السياسية أو لا. ليتحقق الاندماج الكامل في العولمة الإمبريالية، ولتصبح مفاعيلها هي الحاكمة هنا.

الشخصية ليست هي الحل بالنسبة إلى الطبقات الشعبية، حيث إنها الأكثر تضرراً منها. خصوصاً أن البديل المطروح لا يحل مشكلات الاقتصاد السوري، بل يخدم فئة ضيقة من المafيات التي نهبت طيلة العقود الماضية، وأن لها أن تتشابك مع الرأسمال العالمي (والأمريكي تحديداً). إن المطلوب هو محاسبة كل الذين قادوا «القطاع العام» إلى الإفلاس، وكل المخططين السين، وكل منْ عقّم الفساد. ومطلوب حماية الشركات المطروحة للشخصية من قبل العاملين فيها كي لا تخضع. وبالتالي المطلوب هو

إعادة بناء هذا القطاع على أساس ديمقراطي، ومن أجل خدمة مجموع الشعب.

المأساة هنا لا تتعلق ب موقف أيديولوجي، بل تتعلق بمصير مئاتآلاف العمال والعمالين في «القطاع العام». وكذلك بمصير التطور الاقتصادي ذاته، حيث سيلجأ القطاع الخاص إلى الالتحاق بالرأسمال الإمبريالي ويهجر النشاط في القطاعات التي تؤدي حقيقة إلى تطوير الاقتصاد، ليعود قطاع التجارة/الخدمات / المال هو القطاع المركزي، وهو القطاع الذي يقود أيضاً إلى نزف الفائض ونزوحه إلى المراكز الإمبريالية. وبالتالي إلى تعيق الإفقار الذي باتت تلمسه الفئات الشعية. إن إنهاء «القطاع العام»يفضي إلى انحدار وضع مجمل القطاعات الشعبية، وإلى حالة من الفقر والبطالة لا مثيل لها، كما نشاهد في كل البلدان التي سارت على طريق اقتصاد السوق.

لاشك في أن مصلحة الفئات التي ثبتت باتت تفرض أن تعمم اقتصاد السوق، لأنها تعتقد أنها المستفيدة الأولى منه. لكن مصلحة المجتمع هي في الرفض وتصفية الفساد والمفسدين وليس في تصفية «القطاع العام» وخصخصة الاقتصاد. لهذا من الضروري تنظيم النشاط ضد المخصوصة والمستفيدن منها، خصوصاً أنها تتلاقى مع الميل العالمي للسيطرة والاحتلال، ولترتيب الوضع السوري في إطار المشروع الإمبراطوري الأميركي.

أوهام الليبرالية وخطاياها

تبعد الليبرالية وكأنها الحلم الذي سيغير الوضع كله، لهذا تميل النخب إلى تكوين تشكيلات ليبرالية من أجل «المستقبل». لكن تتكاثر هذه التشكيلات بطريقة لا توحّي بأنها ليبرالية وديمقراطية وبالتالي، بل توحّي بالطريقة «العصوبية» الضيقة التي كانت تسمى اليسار في السابق. وتشير إلى قلة نضج، وسوء تعامل مع الليبرالية ذاتها. لكنها تشير بالأساس إلى الأساس المُهَنَّ للليبرالية في البنية الاجتماعية. حيث إن حامليها من الورجوازية أو الطبقة الوسطى مشتّت ومتنازع المصالح، ولا يميل في الغالب لا إلى الليبرالية ولا إلى الديموقراطية، وهو يتلطّى خلف السلطة لكي يحقق مصالحه.

وبالتالي، فإذا كانت الصورة الليبرالية هكذا، فإن الأوهام الملقة على الليبرالية ذاتها تدعو للتأمل؛ فهل تحلّ الليبرالية أزمة الاقتصاد؟ وهل

تؤسس لتحقيق التطور الاقتصادي، خصوصاً في مجال قوى الإنتاج؟ من دون أن نشير هنا إلى التمايز الطبيعي الذي تؤسسه أية سياسة لبرالية، خشية الاتهام بالإنجاز الأيديولوجي (على الرغم من أن كل إنسان هو منحاز أيديولوجياً)، وبالتالي اعتبار أن الموقف من الليبرالية ناتج من «تحيز أيديولوجي» مسبق.

ولاشك في أن الوضع الضاغط، والقوة التي تستمدّها السلطة من وجود «القطاع العام»، وأيضاً ما يتعرض له هذا القطاع من نهب منذ عقود، وبالتالي التدمير الذي حاصل به. كل ذلك يدفع إلى «الكفر» بدور الدولة الاقتصادي، ومن ثم الإعلاء من شأن الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق. أي الإعلاء من شأن الليبرالية واعتبارها البديل الوحيد. وهو الأمر الذي ترافق مع رفض الإشتراكية بعد أن كانت قد انهارت (ولأنها انهارت بالتحديد)، الأمر الذي جعل التفكير بالليبرالية رومانسياً إلى أبعد الحدود، ليبدو الحل السعري لمشكلات واقعنا القائم. وهو الأمر الذي يفسر كذلك كثرة التجمعات الليبرالية ونشأتها.

لكن المسألة لا تتعلق بردة فعل على واقع ضاغط؛ فالسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: هل يحل اقتصاد السوق مشكلة التطور، الذي يتلخص في بناء الصناعة وتطوير الزراعة، وبالتالي تحقيق التطور المجتمعي العام؟ هل يتزعم الرأسمال الخاص في ظل سوق حرّة، وبالتالي مترابطة مع السوق العالمي، إلى التوظيف في القطاعات المتقدمة؟ حيث إن أزمات البطالة وتحقيق الفائض الاقتصادي، وتعديل الميزان التجاري مع الخارج، وبالتالي تعديل ميزانية الدولة، وتطوير التعليم والصحة، كل ذلك وسائل أخرى تفترض بناء

القوى المتجة، وتأسيس بنية اقتصادية إنتاجية.

هذه المسألة هي التي تتأهل النقاش، لأن تأسيس مجتمع مستقر يفترض استيعاب العمالة الوافدة، وتحسين الوضع المعيشي لمجموع السكان، وتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يفضي إلى نشوء دينامية اقتصادية تحقق التشغيل الأعلى للعمالة. حيث أن الأمر لا يتعلّق بأحلام بل بواقع، لأن الواقع هو الذي يجعل الأحلام حكمة أو أنه يلقي بها في سلة المهملات. إن فكرة أن اقتصاد السوق قادر على أن يوجد التوازن الضروري ويحقق التطور، باتت فكرة قديمة في بعض الأوساط الرأسالية العالمية ذاتها، وأصبح تدخل الدولة ضرورة ملحة حتى لدى أكثر الليبراليين حماسة لليبرالية. والأمر أكثر تعقيداً في الأمم المختلفة، حيث إن عملية الرأسالية واللاتكتافن الذي أوجده، يمنعان أي ميل لدى الرأس المال لتحقيق التطور الصناعي وبالتالي المجتمعي. وهذه الفكرة جديرة بالنقاش لأنها تشير إلى ظرف موضوعي ولا تؤشر إلى ميل أيديولوجي، فالتشكيل الرأسالي العالمي يؤسس لآليات تفرض استمرار تمركز الصناعة في الأمم الصناعية، وبالتالي تؤسس لاستمرار الطابع الهمامي لاقتصادات كل الأمم الأخرى حينما تعتمد هذه الأمم على حرية السوق، حيث تضع اقتصادها الهش في مواجهة اقتصادات متقدمة وتتلاشى ميزات هائلة وقدرات مالية ضخمة وخبرات عالية المستوى. وهو الأمر الذي يقود إلى دمار ما بُني ووقف الميل الاستثماري في القطاعات المتجة الأساسية، خصوصاً في الصناعة التي باتت عباد أي اقتصاد قوي قادر على المنافسة.

وسياسات العولمة تقوم على الإفادة من هذه الميزات الهائلة من أجل الميمنة

على اقتصادات الأمم المختلفة التي حاولت التمرد خلال سنوات الحرب الباردة مستفيدة من وجود المنظومة الاشتراكية. وهي بالأساس سياسات الشركات الاحتكارية الإمبريالية والطغم المالية التي باتت تعتقد بأن قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية تسمح لها فرض تكوين عالمي يقوم على تحكمها به. وهذا باتت سياسات الليبرالية الجديدة هي سياساتها في مواجهة الأمم الأخرى، لأنها تتحقق لها الوضع الذي تكون هي فيه الفوقة القادرة على المنافسة وبالتالي على الهيمنة. وهذه الشركات تضغط من أجل انتصار الليبرالية الجديدة في كل العالم، لأن الليبرالية الجديدة هي التي تهزم الظروف لكي تُثبت.

هذا الوضع هو الذي يفرض البحث الجاد في مشكلات الليبرالية هنا. حيث ستكون المدخل لتأكيد الاقتصاد الطفيلي، ولإلتحاق اقتصادنا بالشركات الاحتكارية الإمبريالية، وبالتالي تعميق النهب الذي بدأ مع الفئات الحاكمة. ليتقل من إطار مشاريع ونهب، خدمات ونهب، كما هو الآن، إلى تعميق النهب وتراجع المشاريع والخدمات، وبالتالي توسيع دائرة الفئات المفقرة، وتهبيش الاقتصاد

إن ترك التطوير الاقتصادي لأيات السوق (التي تفعل كالسحر في الاقتصاد)، لن يجدي شيئاً، لأن آيات السوق تفترض ميل الرأسمال المخاض إلى الاستثمار في القطاعات المتوجهة لكي يحقق التراكم الرأسمالي، وهي عملية تعكس إيجاباً على كل التكوين المجمعي. لكن هل الرأسمال المخاض يميل إلى ذلك؟ هنا يجب أن ندرس ميل رأس المال. ولما كان الربح هو المؤسس للاتجاهات التي يتزعزع إليها رأس المال، فلنلاحظ بأن أي مشروع

رأسمالي يتأسس على ضوء ذلك. وبالتالي فإن المشكلة ليست في أننا نرفض الرأسمالية من منطلق أيديولوجي، بل نشير إلى أن الرأسمال لا يميل إلى تحقيق مشروع مجتمعي ضروري، مشروع قامت به البورجوازية الأوروبية الناهضة، وتعلق بناء القوى المتجدة الحديثة، أي الصناعة.

المسألة هنا تتعلق بالتكوين العالمي لرأس المال، ومكانات النشاط الاقتصادي الذي يدرّ الربح. أي أن هيمنة الرأسماليات الأوروبية الأميركيّة اليابانية على الصناعة والزراعة والبنوك، هي التي تحدّد القطاعات المربحة والقطاعات الخطرة نتيجة المنافسة، وكذلك القطاعات مستحيلة الاختراق. وهذه مسألة لا تخفي بياهتمام، لأن الميل «السياسي» هو الطاغي، وبالتالي يُهمّل الاقتصاد، على الرغم من أنه المؤسّس لكل السياسات؛ فنشوء الاحتكارات في الصناعة فرض أن يتزحزح الرأسمال المحلي إلى النشاط في قطاعات مكملة، مثل التجارة والخدمات أو البنوك. لأن هذه القطاعات لا تعاني من أخطار، وهي تدرّ الربح كذلك.

وما دام الرأسمال مرتبط باقتصاد السوق، وبالتالي بالمنافسة، فإن الاحتكارات الإمبريالية ستدو كاحتكرات عالمية، أي ذو تأثير في محمل الاقتصاد العالمي القائم على اقتصاد السوق. وهو الأمر الذي جعل نشاط الرأسمال المحلي يتعدّ عن المخاطرة، لهذا فهو ينشط في القطاعات المكملة بدل النشاط الصناعي (وربما في الصناعات الهاستيشية والزراعية الممكنة فحسب). وهو الوضع الذي لا يسمح بتجاوز التأثيرات الداخلية عبر خلق ديناميكية اقتصادية يوجد قرآن عمل وتحقيق التراكم الرأسمالي. وبالتالي يزيد من حدة الصراعات المحلية.

مصادر الشمولية

هذا الرسم يجعل اقتصاد السوق إشكالياً، حيث من الضروري التحكم بأثر الاحتكارات العالمية في الاقتصاد المحلي من أجل التمهيد لتحقيق التطور، عبر الحد من أثر الالاتكاف القائم وإختلال توازنقوى الاقتصادية. وهو الأمر الذي فرض دخول الدولة مجال النشاط الاقتصادي، لأنها من يفرض الحماية التجارية، كما إنها تركز الرأسمال لتشكيل مشروع اقتصادي ضخم. وعلى ضوء هذه الضرورة يمكن أن ناقش إشكالية النمط الذي تأسس منذ ستينيات لتلمس الأسباب التي جعلته استبدادياً وقدرت إلى تأزمه وإنجاهه نحو الانهيار.

وإذا كان دور الدولة ضرورة في إطار الرسم العالمي للرأسمالية، فإن ذلك لا يعني إلغاء الملكية الخاصة، بل يعني تحديداً أن تؤدي الدولة دوراً أساسياً في بناءقوى المتوجة وحماية السوق المحلي، من دون أن تمنع الرأسمال الخاص من النشاط الاقتصادي.

أزمة - القطاع العام - في سوريا

ليس وضع «القطاع العام» جيداً، على العكس فهو في أزمة عميقة نتيجة الإفلاس والديون المتراكمة وكسر السلع التي يُتجهها وسوء الخدمات التي يُقدمها، بما في ذلك التعليم والصحة. وإذا كان وضع بعض الشركات مربحاً، فإن بعضها الآخر بات يشكل عبئاً على ميزانية الدولة، وعلى المجتمع إلى حد ما، على الرغم من أنه يستوعب عدداً كبيراً من العاملين، ويشكل مصدر دخلهم الوحيد.

ولقد وصل هذا القطاع إلى الوضع الذي هو عليه نتيجة أربع مشكلات جوهرية عبرت عن طبيعة الفئات الحاكمة ذاتها، وعن ميولها ومصالحها، أوّلها: عبد التخطيط السلوكي. حيث خضع التخطيط لمصالح الفئات المسيطرة، من خلال إخضاعه للإفادة الشخصية من المشاريع التي يمكن أن تتفّذ، ومن النوعية التي تجلب «القوميون». لكنه خضع لسوء خبرة

المخططين في الغالب نتيجة إختيارهم على أساس الولاء وليس الكفاءة. لهذا لم تتحدد الأولويات بشكل صحيح، ولم يوظف التراكم الرأسمالي في المشاريع ذات الأولوية في الغالب، وأهدر جزء منه في مشاريع فاشلة، أو في استيراد مصانع متدهمة الصلاحية. وثانيها: عبء الإدارة غير الكفوءة التي جرى إختيارها أيضاً على أساس الولاء وليس الكفاءة، وهي التي جعلت المنصب الإداري وسيلة من أجل الإثراء وليس التطوير. وثالثها: عبء العمالقة الزائدة التي خدمت اجتماعياً لكنها أضرت بإنتاجية المشاريع، وقلصت من أرباحها. ورابعها: وهو الأهم والمكمل لكل ذلك، وربما المؤسس له أيضاً، هو ذاك الذي تمثل في النهب الذي تعرض له «القطاع العام»، ولقد أوضحت الحملة على الفداد منذ سنة ١٩٩٩، بعض ذلك النهب، لكن الأرقام التي باتت تنشر الآن تشير إلى أن هذا القطاع تعرض لنهب منظم وضخم جعل قلة تمتلك مليارات الدولارات. وإذا كان وزير الاقتصاد السابق د. غسان الرفاعي، قد أشار إلى أن موجودات هؤلاء تصل إلى ١٢٠ مليار دولار، فإن التدقيق في ما ثُبّت قد يرفعها إلى أضعاف ذلك، على ضوء ما بات يُكشف في الفترة الأخيرة. وهذه مبالغ كانت تُحسب من أرباح «القطاع العام»، وكان يمكن أن تزيد من فاعليته لا أن يُغرق في الأزمات لكي يقال إنه فاشل.

ولاشك في أن انعدام الكفاءة وسوء التخطيط كانوا يصبان في العامل الأخير، أي النهب. حيث إن إعادة إنتاج السلطة كانت تفرض الاعتماد على كمادات مطرباعة تابعة ومنفلة ومضمونة للولاء. وهؤلاء كانت كفاءاتهم محدودة، ومصالحهم تعلو على المصلحة العامة، لهذا قبلوا الولاء المطلق والطاعة العميماء. وبالتالي كانوا الإطار الاجتماعي الذي فعل عملية

النهب، لأن أساسه هو الحصول على الإمكانيات وبالتالي على المال. ولقد بات الكثير منهم من أصحاب المليارات أو الملايين. وبالتالي فإذا كانت قلة كفاءتهم تسهم في أزمة «القطاع العام»، فإن ثباتهم زاد من تلك الأزمة ودفع هذا القطاع نحو الإفلاس.

ولهذا فإذا كانت مبررات الخصخصة هي كون ذلك القطاع خاسراً ومفلساً، فإن الخسارة ناتجة من كلّ ما أشرنا إليه، حيث بدا وكأنه متکاً لفترة كي تحول من الفقر والنهب إلى امتلاك الثروات العائلة. ولتصبح خصخصة «القطاع العام» من مصلحتها هي الذات، حيث سوف تكون المهمة لامتلاك المشاريع الرابحة، وترك الخاسرة للدولة. كما يصبح الميل لفرض اقتصاد السوق من مصلحتها كذلك، حيث سوف تحول التراكم الرأسالي الذي حصلت عليه نهباً، إلى التوظيف في التجارة والخدمات وكل القطاعات الهاشمية وليس في القطاعات المنتجة التي سوف يتدهور وضعها، وتهار أمام المنافسة التي يفرضها الانفتاح الاقتصادي. في الوقت الذي سيتعمّد فيه الميل لتحقيق التطور في القوى المنتجة، وسيُلقي بمئاتآلاف العمال والموظفين إلى البطالة والفقير.

إذًا، لم يفشل «القطاع العام» لأن وجوده كان خطأً منذ البدء، بل فشل لأن الفئات التي أقامته كانت تعتبر أنه الجسر لتحويل رأس المال الطبقة البورجوازية/ الإقطاعية القديمة، الذي صودر عبر قانون الإصلاح الزراعي والتأمين، إلى جحود تلك الفئات (على الرغم من أن المسألة لم تكن بهذا الوضوح منذ البدء، لكنها أغدت واضحة ربما منذ أواسط الثمانينيات). على الرغم من أن وجوده كان ضرورة مجتمعية، حيث كان المدخل لبناء قوى

الإنتاج في الصناعة خصوصاً، والتي كان الرأسمال الخاص يميل إلى الهرب من التوظيف فيها. هذه الفئات التي أصبحت تلك الثروة وتكذبها في البنوك الأميركية والأوروبية، باتت تستفيد من التخلّي عن ذاك القطاع، كما تستفيد من فرض اقتصاد السوق مطلقاً الحرية وإنهاء دور الدولة التدخلية، لتكميل نهب «القطاع العام» عبر شراء الشركات الرابحة بأسعار زهيدة، ولتهارس نهبها الخاص بالترابط مع الرأسمال الإمبريالي.

إن المشكلة المراهنة في ما يتعلق بـ «القطاع العام» تكمن في أنه بات منهوباً، وما بقي منه رابحاً بات معرضاً للنهب بطرق جديدة في إطار سياسة المخصصة. والأخطر هنا، أن الدفع باتجاه المخصصة يعني وقف دور الدولة الاستثماري والمراهنة على الرأسمال الخاصل في تحقيق ذلك، على الرغم من أنه بالأساس لا يميل إلى الاستثمار في القطاعات المتوجه الأساسية، أي التي تؤدي إلى نشوء اقتصاد متوج قادر على التفاعل العالمي من موقع الاستقلال والتكافؤ والندية، الأمر الذي يجعل المخصصة تعني وقف النمو (أو التنمية، أو التطور)، ومرحقة أوهام تستند إلى دور للرأسمال الخاصل لم يعُد يمكنه ضمن الشابك القائم في إطار التمطط الرأسمالي العالمي، والذي مدخله هو فرض اقتصاد السوق وإلغاء دور الدولة التدخلية (وهو الذي يعمّم الآن باسم العولمة وفي سياق الليبرالية الجديدة).

وقف النمو يعني وقف استيعاب جيش العمالة التي تدخل سوق العمل سنيولد وبالتالي يؤدي إلى نشوء أزمات اجتماعية عميقة وحادّة، والتي نشأ توترات وعدم استقرار. لهذا يجب ملاحظة أن نشوء «القطاع العام» لم يكن نتيجة لوعي أيديولوجي، بل جاء نتيجة خبرة واقعية أثبتت أن

النمط الرأسمالي يمنع بناء القوى المنتجة، وأن الرأسمال الخاص لا يسعى إلى التصادم مع ذاك النمط، لهذا فهو يوظف في القطاعات المكملة لآليات النمط الرأسمالي (التجارة، الخدمات، المال)، أو يهرب إلى المراكز الرأسمالية ذاتها. الأمر الذي جعل « التجربة الإشتراكية » مقياساً حاولت الفئات التي وصلت إلى السلطة تقليده بما يخدم مصالحها، ما حوله إلى مسخ. على الرغم من أن هذا الخيار بات من أوليات أي تفكير في تحقيق التطور.

وإذا كانت الشخصية، وبالتالي، ليست خياراً صحيحاً، فإن وضع « القطاع العام » المزري يفرض البحث عن خارج بالتأكيد على ضمان استمراره، واستمرار دور الدولة الرعائي (الضمان الصحي والاجتماعي، ومجانية التعليم، وحق العمل)، والمحظي (ضبط التجارة مع الخارج)، والاستهاري (التوظيف في الصناعة والبنية التحتية والبحث العلمي)، لكن انطلاقاً من الأمس التالية:

- ١) التأكيد على الرقابة الديموقراطية على موارد الدولة وعلى مؤسساتها ومشروعاتها الاقتصادية، في إطار السعي إلى تأسيس دولة ديموقراطية.
- ٢) تشكيل لجنة «محايدة» تتمثل الطيف السياسي والمجتمعى هدفها الكشف عن النهب الذي طال «القطاع العام »، والمحاسبة على المال المنهوب ومعاقبة كل الذين فعلوا ذلك، والعمل على إستعادته إن أمكن ذلك.
- ٣) إعادة النظر في التكوين الإداري لهذا القطاع جذرياً، وتعيين الأكفاء من ذوي الخبرة، وإعادة النظر في وضعه بالتخليص ما بات منهاجاً أو غير ذي فائدة للاقتصاد.

٤) الانطلاق من الكفاءة في التعيين في كل المناصب والواقع وليس من الانتهاء الحزبي.

٥) يجب أن تخضع الخطط الاقتصادية لدراسات معمقة، ومحوار مجتمعي، من أجل تحديد الأولويات الصحيحة، والتوظيف في القطاعات الأكثر فائدة وأهمية.

٦) مطلوب دور أفضل للدولة في مجالات التعليم انطلاقاً من ضرورة نشر العلم والبحث العلمي. وتعزيز وضع القطاع الصحي وتطوره.

إن الديمقراطية ورقابة العاملين على مؤسسات «القطاع العام» أساسية لتوفير الظروف التي تسمح بأن يكون فاعلاً ومتجاً ومرجحاً معاً. كما يجب أن تخضع نشاط القطاع الخاص لمعايير أساسية تنطلق من ضرورة إسهامه في بناء الصناعة وتطوير الزراعة، والإسهام في المشروعات الكبيرة بعيداً عن دوره التجاري الطفيلي الذي بات يتسم به من خلال تشابكه مع النمط الرأسمالي العالمي، من أجل أن يكون قوة بناء متوجهة محلية، وليس طريقاً تهريب التراكم الرأسمالي إلى الخارج.

نشرة البديل

٢٠٠٥/١١/١٧

عن الليبرالية والأيديولوجية والواقع

يصور رفض الليبرالية وكأنه نابع من موقف «أيديولوجي» مسبق. ويُطرح رفض العولمة والسياسات الإمبريالية التي تصنعها وكأنه نابع من «عقيدة» سقطت مع سقوط النظم الاشتراكية.

لاشك في أن القوى الليبرالية تعمل على تشويه موقف الرافضين لها، هذا تبدأ في الاتهام، لكن توضح المسألة حين النظر إلى الواقع. حيث ارتبط الميل لتعيم اقتصاد السوق والشخصنة بتراجع الوضع المعيشي لكل القطاعات الشعبية، وهو الأمر الذي أفضى إلى بدء العمال والموظفين بإضرابات تهدف إلى تحقيق مطالب محددة، فقد أدت السياسات الليبرالية التي تتبعها السلطة إلى تقلص فرص العمل وبالتالي تزايد البطالة، وإلى ارتفاع الأسعار، خصوصاً بعد رفع الدعم عن السلع وكجزء من نتائج الانفتاح الاقتصادي، من دون زيادة مساوية في الأجور. وإلى اهيار

خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. حيث بات تفكير الفئات التي راكمت الرأسمال عبر النهب ينصب على النهب الأعلى، والمسيطرة على القطاعات الرابحة في القطاع العام بأسعار زهيدة، كما على التكيف مع الهيمنة الإمبريالية تحت غطاء العولمة أو الشراكة الأورو-متوسطية.

إذا كانت النقابات خاضعة لهيمنة السلطة، وبالتالي غير معنية بالتعبير عن مصالح أعضائها ومشاكلهم وانهيار وضعهم، فإن الاستبداد يمنع القطاعات التي تعمل في القطاع الخاص من تنظيم ذاتها في نقابات تدافع عن مصالحها على الرغم من الاستغلال الشديد الذي تعاني منه، والأجور المنخفضة التي تحصل عليها والظروف السيئة التي تعمل بها.

لهذا تزداد البطالة وتزداد الفقر كلما أخذت المجموعة مداها، وكلما تعمم اقتصاد السوق. وهذا أمر ملموس لكل من يريد أن يرى وأن يعرف، لأن ينطلق من فكرة مسبقة يتمرس خلفها رافضاً النظر إلى الواقع لأنها ينفي هذه الفكرة. والمشكلة التي يعيشها كثير من المثقفين وقوى المعارضة هي هذه. حيث يرفضون النظر إلى الواقع، معلقين أنفسهم بفكرة يعتبرون أنها مطلقة الصحة ما دامت الاشتراكية قد انهارت، هي فكرة الحرية الاقتصادية وإلغاء دور الدولة الاقتصادي على الرغم من أن أعرق الرأسماليات تفرض تدخل الدولة، وعلى الرغم من أن نهوض الرأسمالية الكبير بعد الحرب العالمية الثانية قام على تدخل الدولة في إطار ما أسمى بـ دولة الرفاه، وبالتالي تعميم الضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة والبطالة ودعم التعليم لحماية الطبقات الشعية، وكذلك التأمين وسيطرة الدولة على قطاعات اقتصادية لدعم نطور الإنتاج. هذا التعلق بالفكرة أعاد إنتاج

الوعي الدوغمائي القديم (الذي كان يتخذ شكل الشيوعية) في شكل جديد هو الليبرالية الجديدة، التي باتت تشكل الحل لكل مشكلاتنا على الرغم من أنها المسبّب لكل المأساة الاجتماعية القائمة واللاحقة. وتبدو كاستمرار منطقي لنهب الفئات الحاكمة وتكاملة لسيطرتها الاقتصادية السيامية.

إن رفض الليبرالية ورفض العولمة الليبرالية المتوجهة هو رفض للاقتصاد المجمع والطبقات الشعبية عبر زيادة النهب الذي تمارسه الشركات الاحتكارية الإمبريالية وأتباعها الصغار. ورفض لوقف التطور الذي بدأ خجولاً منذ عقود من دون أن يسير في ميام جدي، ومن ثم أصبح مجالاً لنهب الفئات الحاكمة. وبالتالي هو رفض للتبعية وللسيطرة الإمبريالية وليس موقفاً أيديولوجياً طارئاً. على العكس من ذلك فإن الدعوة إلى الليبرالية وإلى العولمة المتوجهة هي دعوة أيديولوجية بامتياز. لكنها خطيرة لأنها تشرعن ميل الفئات المسيطرة إلى تعميم الليبرالية، وهو ما يجري حالياً بسرعة فائقة من دون التفات من قبل المعارضة ومن دون شعور بالأخطار التي سوف يولدها، واستناداً إلى منطق أيديولوجي يقول إن هذا هو الإصلاح. وبالتالي ليتوافق إصلاح السلطة مع مطامح المعارضة في الإصلاح، وليس إلى المال ذاته، أي دعم بناء سلطة ليبرالية تابعة، ملحقة بالتكوين الإمبريالي. وخاضعة لأيديولوجيا الليبرالية المتوجهة.

ليس بديل سلطة الاستبداد والنهب هو السلطة الليبرالية، وكما أشرنا فإن مآل سلطة الاستبداد والنهب هو السلطة الليبرالية، بل إن البديل هو تعزيز ما هو صحيح في تجربة القرن العشرين، وهو هنا الدور الاقتصادي للدولة، الذي هو ضروري من أجل تحقيق التطور وبناء الاقتصاد المتتطور من جهة،

وتحقيق مصالح الطبقات الشعبية من جهة أخرى. لكن مع الإفادة من كل الخطاء والخطايا التي ارتكبت من خلال التأكيد على ديموقراطية السلطة وإشراف الطبقات الشعبية على السياسة والاقتصاد.

هذه ليست أيديولوجيا بل هي حاجة الواقع، ومسار التطور والحداثة. ومبداً تأسس العولمة البديلة، عولمة الأمم والشعوب القائمة على التكافؤ والمساواة والمساعدة المتبادلة والعدالة ونبذ الحروب. الأيديولوجيا اليوم تسمهر في الدعوة إلى الليبرالية والانحراف في العولمة المتوجهة القائمة تحت إدعاء أنها طريق التطور والحرية والديمقراطية. حيث إن الليبرالية التي تمثل كل تلك المأساة لن تجلب سوى الاستبداد، لأن مارسة النهب الاقتصادي تحتاج إلى حماية السلطة ضد تمرد الطبقات الشعبية.

البديل ينطلق من الدفاع عن الطبقات الشعبية في مواجهة الليبرالية المتوجهة. والدفاع عن الاستقلال في مواجهة العولمة الليبرالية والحروب الإمبريالية. وبالتالي ينطلق من الدعوة إلى مقاومة كل السياسات الليبرالية ومقاومة الاحتلال وكل المخططات التي تسعى القوى الإمبريالية إلى تحقيقها. وهذا ضروري وأيضاً ممكن.

البديل

النتائج المجتمعية لشراكة السورية الأوروبية

بدأت المفاوضات من أجل الشراكة السورية-الأوروبية سنة ١٩٩٦، وامتدت حتى سنة ١٩٩٨، من أجل استشراف الإمكانيات. لكنها بدأت بشكل فعلي سنة ١٩٩٨ وانتهت سنة ٢٠٠٤، حيث وقعت بالأحرف الأولى في ١٩/١٠/٢٠٠٤. وبالتالي كانت آخر دولة على المتوسط تجز الاتفاق.

ويمكن تحديد أسباب كل هذا التأخير في أن «الوضع الاقتصادي السوري لم يكن مهيأً لذلك، على الرغم من أن الجانب السياسي المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان كانت تبرز كسبب تأخير المفاوضات. وعلى الرغم من أن السلطة السورية طبّقت نوعاً من «سياسة الإصلاح الهيكلية» المعهودة في توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد سنة ٨٥/٨٦، وأدت إلى خفض القيمة الحقيقة لرواتب موظفي الدولة وضيق نطاق التوظيف بطريقة صارمة، وتراجعت الموازنة

الاستهارية للدولة إلى أقل من ٢٠ في المئة، وانخفضت نبة حجم الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٠ في المئة في الثمانينات إلى ٣٠ في المئة، الأمر الذي انعكس على معظم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، التربية والتقانة والبني التحتية والصحة والإسكان والحماية الاجتماعية، وعلى فاعلية مؤسسات الدولة، وحيث ألغت معظم الإعانت المتعلقة بالسلع الأساسية تدريجياً فقدت الدولة طبيعتها الاجتماعية، وكذلك زادت نسبة البطالة إلى ١١,٧ في المئة بدل ٥ في المئة في الثمانينات، وزادت نسبة الفقر ما جعل الإصلاح الهيكلي هو تقشف من دون إصلاح (د. سمير عيطة).

وحيث اختلف وضع القطاع الخاص في إطار الملكية فتزداد دوره في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ٦١ في المئة الآن وفي التجارة نسبة ٧٠ في المئة (د. نيل سكر)، وتحكم بالقطاع الزراعي وبأكثر من ثلثي الناتج التحويلي في قطاع الصناعة (وعصام الزعيم).

على الرغم من كل ذلك، وبالتالي تسرّب آثار الليبرالية الجديدة قبل توقيع اتفاق الشراكة، وقبل تطبيقها، فقد بدا أن السلطة تمانع وتحجّن الفرص لتأخير الوصول إلى اتفاق، ليس نتيجة الضغوط من أجل الديموقратية، تلك الضغوط التي بدأ هامشية موسمية، بل نتيجة طيعة الوضع الاقتصادي الذي رافق تطبيق سياسة التكيف الهيكلي، حيث بدا وكان الفئات المتنفذة في السلطة سرّعت من ميلها لنهب القطاع العام، الأمر الذي يوضحه أن الفساد قد تفاقم، وجاري تهريب ما يقارب الـ ٥٠ مليار دولار إلى الخارج خلال العقد السابق (د. نيل سكر)، وبدأت تتشكل مafias تعمل كمقاولين خاصين، ثم كفيمين على نشاطات خدمية ذات

قيمة مضافة عالية مثل الخلوي والمناطق الحرة (د. سمير عيطة).

وبالتالي كان زمن المفاوضات من أجل الشراكة هو زمن النهب المنظم الأجل إلى تحويل الملك العام إلى ملكية خاصة لفئة محددة في السلطة، ما دفعها إلى تأخير الوصول إلى اتفاق بالقدر الذي كان ممكناً، على الرغم من أن التوقيع نتج من الوضع السياسي الذي تبلور بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وشعور السلطة بالحاجة إلى سند سياسي يحميها من الاستفراد الأميركي، على الرغم من أن سياسات السلطة قادت إلى عكس ذلك نتيجة مصالح المافيات، وتحكمها في لبنان من جهة، وسوريا من جهة أخرى.

وبالتالي تضارب المصالح، والتقارب في الغالب مع الشركات الأميركية.

ولابد من أن نشير هنا إلى أن موقف القطاع الخاص الذي أصبح به الثقل الأساسي في الاقتصاد كما أشرت، كان سلبياً (أو غير متهم) لاتفاق الشراكة، لأن تحالفه مع الدولة كان يجعله مستفيداً من الحماية التي توفرها، وبسبب الميزات الريعية التي تقدمها له أنظمة الحماية الشديدة (د. سمير سعيفان)، حيث كان يتمثل في منشآت صناعية صغيرة، أو كان حاصلاً على امتياز تصنيع من شركات أوروبية، اضطرت إلى ذلك نتيجة الحماية التي تفرضها الدولة. وفي الزراعة كان الخوف من إغراق السوق بالمنتجات الزراعية، في بلد يشهد وجود فائض إنتاج زراعي، ويبحث عن أسواق، كان سلبياً في التحفظ على الشراكة.

كل هذه المعوقات جعلت المفاوضات طويلة المدى، وكانت تميل إلى التعرّف لولا انقلاب الوضع الدولي، والميل الأميركي للضغط على السلطة في

سوريا، وشعورها بالاحتاء بـ«حليف»، بديل للحليف الوفيقي السابق، وهي المعقات التي تشير إلى جانب من المشكلات التي سوف يوجد لها تطبيق اتفاقيات الشراكة.

وإذا كان جوهر الاتفاق، كما تريده الرؤساء الاتلابات الأوروبية، هو اقتصادي، بمعنى تحرير الأسواق وتراجع دور الدولة الحمايني والاستهارى، فإن التائج المتوقع على الاقتصاد السوري ستكون كارثية، وربما لن تختلف كثيراً عنها حدث في المغرب وتونس، وكل البلدان التي «اندمجت» بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. حيث تشير معظم الدراسات المقارنة إلى وجود تفاوت كبير في القدرة الإنتاجية، وفي التكاليف في القطاعات الثلاثة: الزراعة والصناعة والخدمات، حتى قطاع النجع الأساسي في سوريا، هو غير منافس مقارنة مع الدول الأخرى الداخلة في الشراكة، مثل تونس ومصر وتركيا. وبالتالي فإن الصناعات السورية لن تكون قادرة على الاحتفاظ بجزء من السوق المحلي، إن بني الإنتاج في وضعيتها الراهنة، غير قادرة على خوض المنافسة الخارجية، وهي لا تملك القدرة الذاتية على النمو والتطور (د. نيل مرزوق).

وبحسب الخبير الاقتصادي د. نيل سكر، فإن الاقتصاد السوري يعاني من عدم وجود قطاع إنتاجي قادر على إدخال البلاد ضمن إطار منظومة الاقتصاد العالمي. (د. نيل سكر). ويجمع خبراء الاقتصاد من اتجاهات مختلفة (ليبرالية وماركية) على سمات أمة تحكم الاقتصاد، وتجعله هشاً بعد تحرير الأسواق، فحسب د. نيل سكر، يعاني الاقتصاد من تدني المستوى التعليمي للعمال، وتدني القدرة التكنولوجية المحلية، وارتفاع

معدلات البطالة، كما من ضعف وتفتت وصغر القطاع الخاص.

وإذا كانت مشكلة القطاع العام تكمن في النهب الهائل الذي تعرض له، وفي سوء التخطيط، وعدوك كفاءة الإدارة، وهذا ناتج من طبيعة السلطة التي عممت مسألة الإثراء الفردي، وعيّنت الأتباع في مواقع هم غير مؤهلين لها، وكان همهم النهب، فإن القطاع الخاص غير مؤهل كذلك لمواجهة متطلبات تحرير التجارة واتفاقات الشراكة، فهو يعاني من ضعف الإدارة العلمية نتيجة سيطرة الفردية، ومن ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة نتيجة ضعف الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية، ما يحرم التجار من «وفرات الحجم الكبير». وكذلك من صعوبة التقييد بالمواصفات والمعايير، ومن صغر حجم المشاريع (محمد غسان القلاع نائب رئيس غرفة تجارة دمشق)، وبالتالي يتم بطغيان المؤسسات الفردية والعائلية التي تمثل ٩٣ في المئة من حجمها، كما يعاني من خور الشركات المساهمة ومحدودة المسؤولية (د. عصام الزعيم).

هذا فإن المنافسة في سوق تسيطر عليها الاحتكارات الكبرى يعني دمار الصناعة المحلية وتشريدآلاف العاملين وتعریض الاستقرار الاجتماعي للخطر (د. نبيل مرزوق). حيث من المتوقع أن تنهار المؤسسات الصغيرة، لخلفها التكنولوجي وفرديتها وارتفاع كلفة الإنتاج فيها، وسوء المواصفات، كما إن القطاع العام يعيش وضعًا صعباً نتيجة النهب، وبالتالي ميل الفئات الحاكمة إلى الاستحواذ على المؤسسات الرابحة، وترك المؤسسات الأخرى لمصيرها المأساوي. وهذا يطال قطاع النسيج وصناعة الأدوية، وكل الصناعات التي شيدت على أساس «الإحلال محل

الاستيراد» (د. عصام الزعيم).

وفي القطاع الزراعي، الذي تطور منذ سنة ١٩٨٦، وحقق الاكتفاء الذاتي تقربياً، والذي بات يعاني من فيض الإنتاج نتيجة ضيق السوق السورية، تأتي الشراكة وهو يعاني من مشكلات حقيقة لن تفعل سوى زيادتها، خصوصاً وأن الدولة قامت بإلغاء الصناعات الزراعية التي كانت تستوعب جزءاً من ذلك الفائض، إضافة إلى ارتفاع كلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع مستلزمات الإنتاج، على الرغم من ثبات الأسعار على ما كانت عليه سنة ١٩٩٧. وأيضاً افتقاد الأسواق الخارجية، وتدني المواصفات، الأمر الذي يجعل الصادرات الزراعية غير منافة حتى في السوق المحلي.

ولقد قررت الدولة في الفترة الأخيرة رفع الدعم عن المحاصيل الزراعية. وفتحت السوق للمتجاهات العربية ما زاد من مشكلة القطاع الزراعي، وبات يهدّد وجوده. لهذا يطالب الفلاحون بدعم الصادرات وتأمين مستلزمات الإنتاج، وإعادة النظر في الأسعار، كما إنهم يرون في الشراكة خطراً جديداً وجدياً، لن يكون بإمكانهم الصمود من دون دعم جدي من الدولة، وهو ما تمنعه اتفاقات الشراكة ذاتها.

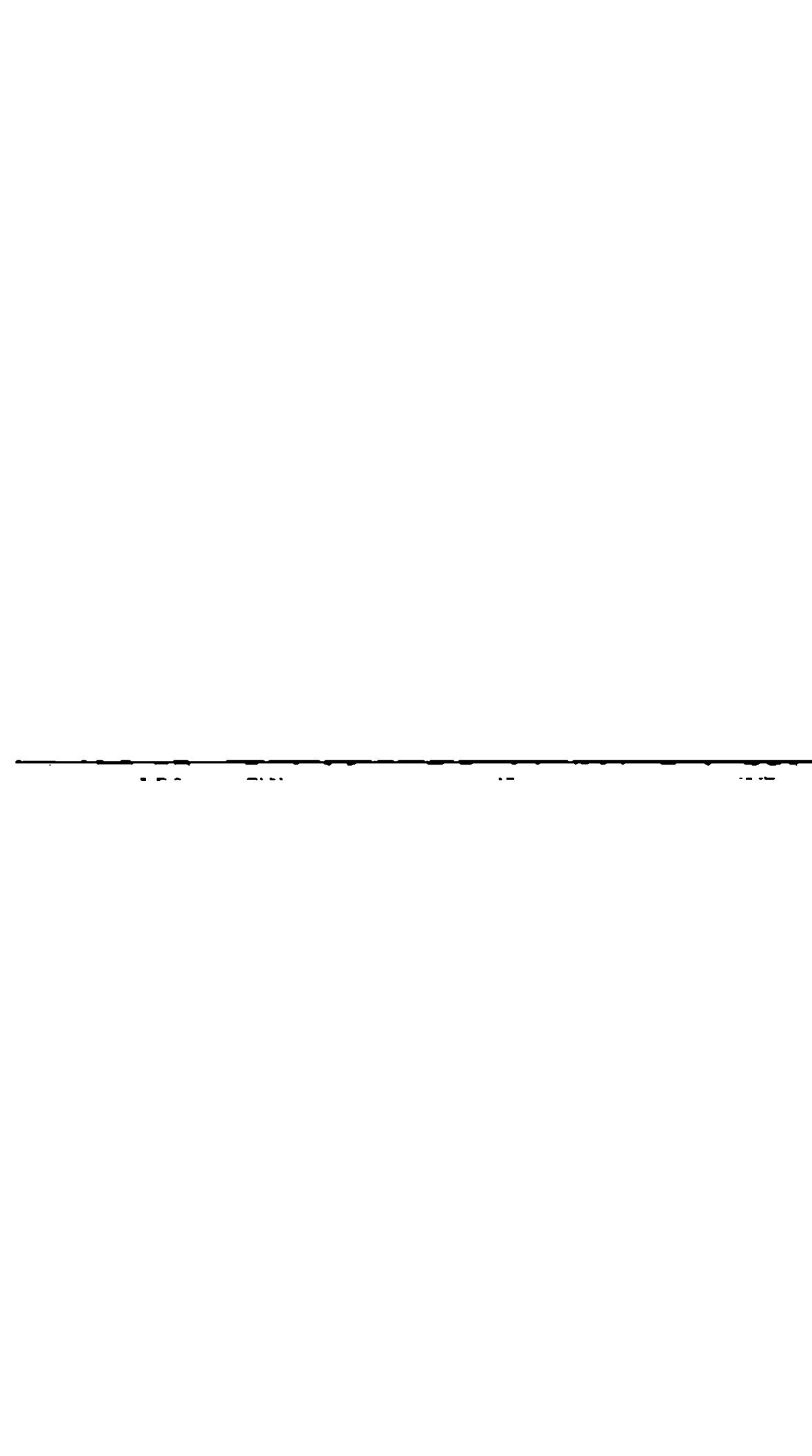
الاقتصاد السوري ينفتح على الشراكة وهو يعاني من مشكلات عميقة، نتجت من ميل الفئات الحاكمة إلى النهب المنظم، وإلى كسب الولاء عبر الاستعانة بمن هم من دون كفاءة، وهم بدورهم مارسوا النهب كذلك، وحيث نسبة البطالة مرتفعة، وتتراوح بين ١١ في المئة وفقاً لإحصاءات رسمية، و١٥ في المئة وفقاً لإحصاءات هيئة مكافحة البطالة، لكنها تبلغ ٣٠ في المئة وفقاً لإحصاءات منظمة العمل العربية، و٣٧ في المئة وفقاً لإحصاءات

البنك الدولي.

وبالتالي فإن الشراكة سوف يكون لها أثراً عميقاً على المجتمع، حيث هذه النسبة المرتفعة تحت البطالة، وحيث يكاد ٦٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وحيث تراجع دور الدولة في مجالات التعليم والصحة، ودعم السلم، والرأية الاجتماعية أي في وضع أصبح فيه التقشف أمراً واقعاً، والصناعة والزراعة والخدمات تعاني من أزمة تهدّد وجودها.

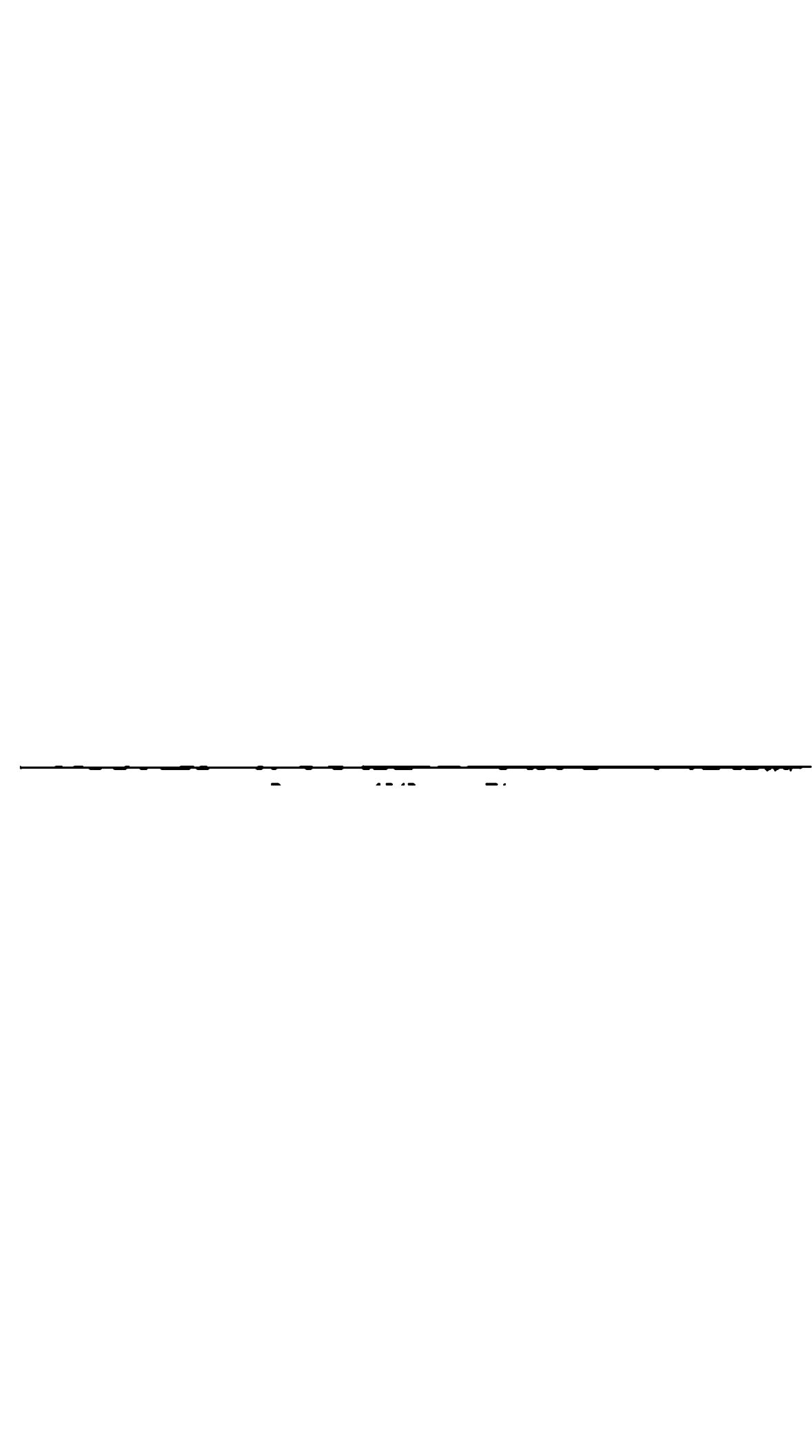
التائج كارثية، ربما أكثر ما حدث في المغرب وتونس ومصر، لأن الانفتاح يتحقق في لحظة بات فيها الاقتصاد منهوباً، ومتخلياً نتيجة النهب.

وإذا كان اتفاق الشراكة لم يوقع بعدئذ، فقد سارت الليبرالية بسارع أفضى إلى ما هو أكثر من ذلك.



الفصل الرابع:

سورية في الوضع الإقليمي



الجغرافيا السياسية للمشرق العربي بعد احتلال العراق، ما يمكن أن يكون رؤية بوش

منذ 11 أيلول / سبتمبر سنة ٢٠٠١، أعلن الرئيس بوش عن خطة الدولة الأمريكية لتأسيس عالم جديد، من خلال السعي إلى إخضاع القوى المتمردة، عبر حرب على الإرهاب تطال دولًا كثيرة. وحينها تحدث ريتشارد بيرل عن قائمة طويلة، ويات يشار إلى «الهدف التالي». ولقد كانت أفغانستان أولًا، ثم كان العراق، وهناك هدف ثالٍ. ووفق قائمة بيرل، فإن سوريا أو إيران هي هذا الهدف في سلسلة تمتّد إلى السعودية ومصر عربية، وكوبا وكوريا الشماليّة عالميًّا.

وربما تكون المقاومة العراقية التي بدت غير متوقعة في الرؤية الأمريكية، قد أربكت الخطة الأمريكية العامة، لأنها أدخلت الجيش الأمريكي في «حرب حقيقة»، وفي استزاف مرهق. وبالتالي أربكت سلامة خطته المادفة إلى التغيير التالي لـ «النظم المارقة» التي تشكّل «محور الشر». وقد يطرح هذا الوضع إهتمام الإنكفاء نتيجة ذلك الوضع الصعب الذي شلّ كتلة أساسية

من الجيش الأميركي، وفرض عليها المحاولات المتكررة لفرض سيطرتها على بلد شاسع، ويحوي مخزوناً ضخماً من السلاح ومن الكفاءة العسكرية. لكن سيكون الهجوم هو الاحتمال الآخر، خصوصاً وأن الإنكفاء يعني الإنهيار. وما يلاحظ من خلال متابعة سياسات إدارة بوش، ومن إعادة هيكلة الإدارة بعد إعادة إنتخابه مرة أخرى وفق خطابه المتشدد، وميله لتعزيز «الجناح المتشدد»، أن خيار الهجوم هو الخيار المطروح.

وهنا يجب أن نلاحظ التالي:

- ١ - إن الأزمة الاقتصادية العميقة التي يعيشها الاقتصاد الأميركي هي أساس السياسة الحربية لإدارة بوش، لأنها أساس الميل لتكريس التفوق الاقتصادي الأميركي في عالم تشتّت المنافسة فيه.
- ٢ - إن الارتباك والتراجع في العراق سوف يقودان إلى اهتزاز وضع أميركا العالمي، وإلى ضعف قدرتها على المساومة إذا ما أرادت ذلك مع الرسائليات الأخرى.
- ٣ - إن «التفوق العسكري المطلق» الذي تحظى به أميركا الآن، لن يصل إلى استنتاج متسرّع بأن الحرب في العراق قد جرى خراغها. خصوصاً أن هذا التفوق هو ملجاً الاقتصاد الأميركي، وهو الميزة التي تستند إليها في الحفاظ على سيطرتها العالمية.

لهذا فإن الأزمة من جهة والتفوق المطلق من جهة أخرى، يفرضان سياسة هجومية، ويقودان إلى استخدام العنف الأشد ضد المقاومة العراقية، لكن أيضاً يؤسان للتأكد على ضرورة إمعان النظر في «المبادئ» التي بدأت

بها «الحرب ضد الإرهاب»، حيث لا بد من أن يكتمل تحقيق الأهداف التي رُسمت على أساسها لكي تتكرس سيطرة أميركا في القرن الحادي والعشرين.

وبالتالي من الضروري النظر إلى «الخطوة الأخرى» للسياسة الأمريكية المادفة إلى تغيير الأنظمة في «الشرق الأوسط»، وكذلك إلى تغيير الجغرافيا السياسية، بجدية شديدة. فربما كان الإنقال في «الحرب ضد الإرهاب» إلى موقع آخر هو المدخل لتجاوز «عقدة» العراق، وإلى لفت النظر عما يجري فيه، وبالتالي تعليم اليأس في كل المنطقة عبر إظهار «قوة أميركا» و مقدرتها على تجاوز مأزقها العراقي عن طريق إحداث التغيير العميق في مناطق أخرى. الأمر الذي يطرح سالة أن الدولة الأمريكية ماضية في سياستها الخارجية، وأن «المهدف التالي» بات على الطاولة. هل هو سوريا أم إيران؟ أعتقد أنه سوريا، لأن ترتيب المنطقة العربية هو الذي يحظى بالأولوية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يفترض حكماً ملاحظة موقع الدولة الصهيونية في قيادته.

لكن هل سيجري التعامل مع سوريا كما جرى في العراق؟ هنا يجب أن ننظر بجدية إلى الدور الصهيوني في المرحلة القادمة. وإدخال العنصر «الإسرائيلي» هنا أمر ضروري، خصوصاً مع «التورّط» الأميركي في العراق، وخصوصاً لتبرير الدعم المالي والسياسي والعسكري الأميركي للدولة الصهيونية. فإذا كان الجيش الأميركي يحتلّ العراق، فإن للدولة الصهيونية مكان ومكانة ودور، حيث يمكن أن يكون جيشه رديفاً للجيش الأميركي ضمن الاستراتيجية الأميركية العامة، وربما هذا ما يبرّ كل الدعم الأميركي لها.

وإذا كان هناك من يعتقد بأن «الوجود الأميركي المباشر» قد هُمِّش من دور الدولة الصهيونية، فإن المدقق في الرؤية الأميركية سيلمس العكس تماماً، حيث يبدو أن دور الدولة الصهيونية الإقليمي قد أصبح ممكناً، كما أصبح ضرورياً أن يندمج الدور الصهيوني في الاستراتيجية الأميركية العامة في المنطقة وفي العالم، وأن يكون ذلك «في العلن».

وإذا كان الذي جرى في العراق منذ الحرب عليه واحتلاله قد «أزاغ النظر» عن فلسطين، فإن السياسة العسكرية التي تنفذها حكومة شارون قد رسمت شكل الحلّ، وحفرته بالعنف الدموي، وكذلك أصبح هذا الحلّ مدعوماً من قبل الإدارة الأميركية. حيث إمكانية الانسحاب من غزة بعد «قصقصة» المقاومة، وتصفية كادرات الانتفاضة، وتدعيم القرى المتحالفه مع الدولة الصهيونية أو القابلة التكيف مع حلها، لتكون غزة (ربما) هي «الدولة الفلسطينية». وفي الضفة الغربية، فقد تعزّزت المستوطنات وجرى تقطيع أوصالها عبر شبكة من الحواجز الأمنية، وأحيطت بالجدار العازل الذي أفضى إلى أن تتحول إلى ما يشبه الكاتونات، حيث أصبحت أشبه بثلاث جزر. من أجل أن يُعطي السكان «سلطة إدارية»، ربما ذات طابع سياسي ما، لكن فحسب ضمن حدود «الحكم الذاتي»، من دون سلطة على الأرض والحدود والأجواء والمياه، وياعتبر أن الفلسطينيين هم «جالية» تقيم على «أرض إسرائيل».

وبالتالي فقد أصبحت الصيغة النهائية للحلّ الدائم قائمة بالفعل، وهي لا تلحظ سوى شكل من السلطة للفلسطينيين هو أقلّ من دولة في كل الأحوال، وأيضاً مسيطر عليه من قبل الدولة الصهيونية. والمشكلة التي

تنظر إليها النخبة الصهيونية بقلق هي مشكلة «الكم البشري الفلسطيني» الذي يجري البحث عن حلّ له لا ينطلق من دمجه بالدولة، وبالتالي ربما بعيداً عن فلسطين. وهو الموضوع الذي سيكون ساخناً في السنوات القادمة.

لهذا وعلى ضوء «الإنجازات» الصهيونية، والدور الأميركي في سياق إعادة بناء «الشرق الأوسط الكبير»، فإن التوقع أن تعود الدولة الصهيونية لكي تؤدي دوراً إقليمياً مكملاً ومتناقضاً مع الدور الأميركي. وهنا يُطرح وضع سوريا، لتصبح مفصل تغيرات عميقة تالية:

١) فهي مطروحة ضمن السياق العام للرؤى الأميركية القائمة على مبدأ تغيير كل «الأنظمة المارقة». وإذا كانت لم توضع ضمن «عور الشّرّ»، فقد بدا أنها ليست بعيدة عنه، حيث يمكن تلمس ثلاثة عناصر تقع ضمن سياسة «تصفية الحساب»، أوّلها: التمرّد على السيطرة الرأسالية والميل لتحقيق التصنيع والتحديث، وثانيها: إذعاء القومية، وثالثها: الإفادة من الحرب الباردة والأدّى على التافقات العالمية. وهذه العناصر هي أساس رسم كل سياسات بوش بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وبالتالي ليس من داعٍ لتجاهل وضع سوريا.

٢) وهي مطروحة ضمن الأجندة الصهيونية-الأميركية في سياق السعي إلى إنهاء الصراع العربي-الصهيوني. ولن يتحقق ذلك إلا بالتوصّل إلى «معاهدة سلام» مع سوريا، تهيي الصراع وتكون فاتحةً لاعتراف مجمل النظم العربية المتقدمة بـالدولة الصهيونية، وقبيل دورها السياسي / الغسكري الإقليمي، وـذجها في اقتصادات المنطقة من موقع المهيمن.

٣) وهي مجال تحقيق «المصالح الاقتصادية» الأميركية، سواء عبر إعادة الإعمار، أو إيدالـ«أسلحة الجيش»، أو كونها الطريق الأقصر لخطوـط النفط العراقي المصدر إلى أوروبا.

٤) إنهاء الهيمنة السورية على لبنان وتكريس المصالح الأميركية (وليس الأوروبية) فيها.

ولا يمكن، وبالتالي، أن يتحقق ترتيب محمل المنطقة من دون ترتيب الوضع السوري. لكن كيف يمكن أن يتحقق هذا الترتيب؟ هل تفكـر الإدارة الأميركية بـأخضـاع السـلطة الحـالية؟ أم تـفـكـر في الحرب والاحتلال كما فعلـت في العراق؟

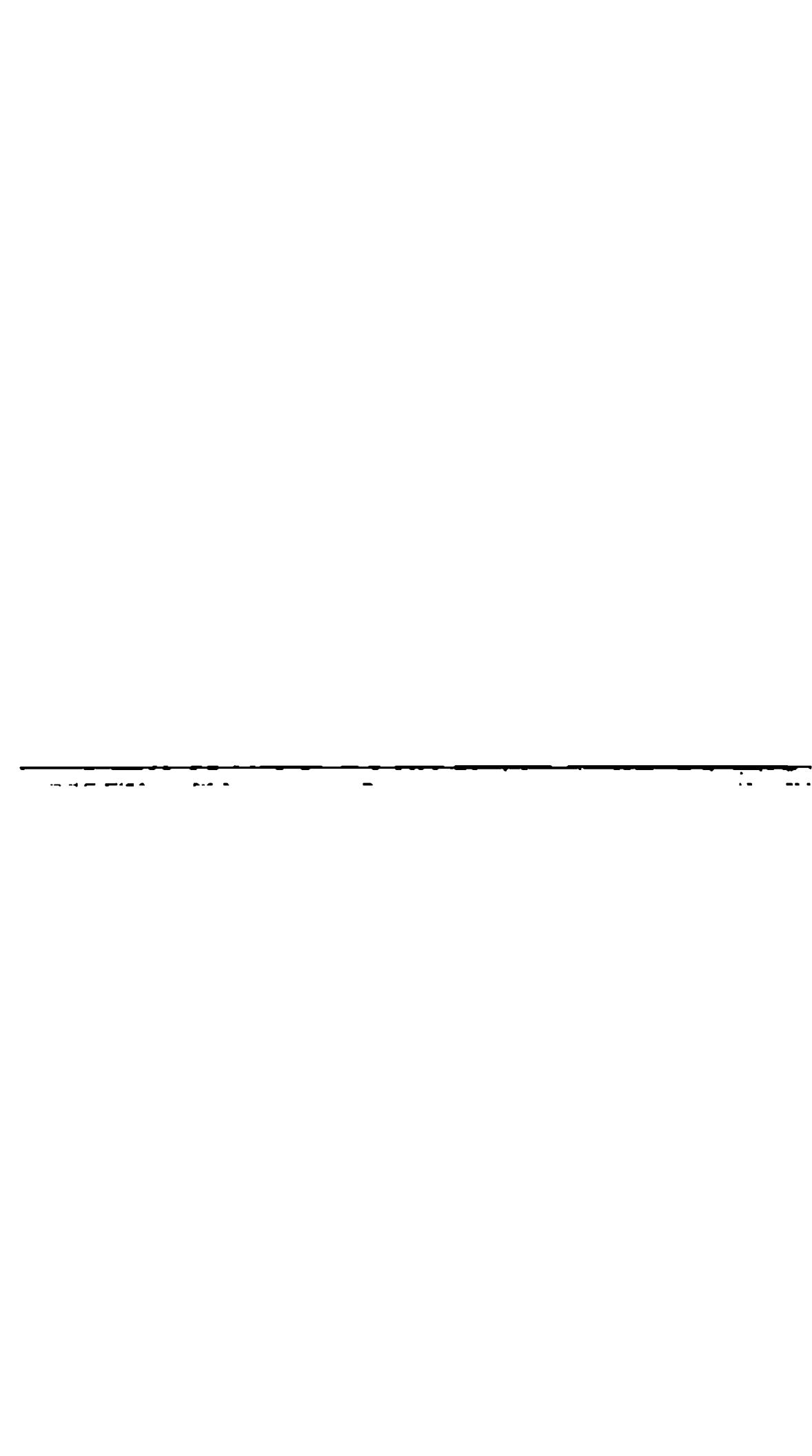
من متابعة السياسة الأميركية منذ سقوط بغداد، سنلاحظ أن الإدارة الأميركية قررت التغيير وليس التكيف. ولهذا دخلت في سلسلة من السياسات التي تهدف إلى وضع السلطة في حـيز المنـبـوذ، وراكمـت «الأدلة» على أنه يـشكـل خـطـراً يـجـب إـزـالـته. منها التـدـخـل في العراق وـدـعـم «الإـرـهـاب» الفـلـسـطـينـي، وـاـتـلـاكـ أـسـلـحة دـمـار شـامـلـ، وهـيمـنـة عـلـى لـبـانـ، وجـاء إـصـدارـ القرارـ الرـقـم ١٥٥٩ـ منـ قـبـلـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ فيـ هـذـاـ السـيـاقـ، وـتـأـكـيدـاًـ عـلـىـ الرـفـضـ العـالـمـيـ لـهـ.

إن الإشارة إلى دور «إـسـرـائـيلـ» يـهدـفـ القـولـ أنـ معـالـجةـ «الـمـعـضـلـةـ»ـ السـوـرـيـةـ هيـ منـ اختـصـاصـ الدـوـلـةـ الصـهـيـونـيـةـ، خـصـوصـاًـ أـنـ ذـلـكـ يـدـخـلـهاـ فـيـ عـمـقـ البـطـيـقـةـ عـبـرـ التـوـضـلـ إـلـىـ «اسـلـامـ»ـ معـ سـوـرـيـاـ منـ جـهـةـ، وـعـيـرــ ذـاكــ قـوـيـهاـ وـتـفـوقـهاـ منـ جـهـةـ ثـانـيـةـ، الـأـمـرـ الـذـيـ يـفـرضـ عـلـىـ كـلـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـقـوـلـ

سورية في الوضع الإقليمي

بالمهيمنة الصهيونية وبالدور الصهيوني، من منطلق أن «إسرائيل» هي مركز السيطرة الإمبريالية. لكن أيضاً سلمس أن هذا الدور يُدخل الجيش الصهيوني كقوة دعم مباشرة للجيش الأميركي، وربما هذا هو الذي سيفتح معركة تغيير الوضع في إيران.

في هذا الوضع ربما تكون «عملية عسكرية إسرائيلية» أمراً عتّماً، من أجل تكريس الدور الإقليمي الصهيوني، وفرض «معاهدة سلام» من جهة، وكذلك من أجل «تدخل» الأميركي بحدث تغييراً أساسياً في طبيعة السلطة السورية عبر انقلاب «داخلي»، يضعف من دور الدولة من دون الحاجة إلى حلّها كما حدث في العراق، ويحول دورها في مصلحة الترتيبات الأميركي-الصهيونية في لبنان خصوصاً، وللحكم في الوضع الداخلي، وربما للمساعدة في العراق.



سوريا في الوضع الإقليمي

تكشف النشاطات في المنطقة، وتهماوج التوقعات، ليبدو أن الاحتمالات باتت غامضة؛ فبعد الموجة التي كانت تشير إلى اندفاع عسكرية أميركية، وهجوم سياسي، يهدفان إلى تغيير الأوضاع فيها، عبر تغيير النظم، بدا أن الأمور تسير نحو «التفاهم» والتوافق عبر الطرق الخلفية، أو حتى بشكل مباشر.

وكان تقرير لجنة بيكر-هاملتون، موجياً أن السياسة الأميركية يمكن أن تتغير من التشدد إلى المرونة، حيث دعا التقرير إلى حل «النزاع الفلسطيني الإسرائيلي»، والتفاهم مع سوريا وليران بشأن العراق، في إطار حل يهدف إلى تجاوز المأزق العراقي. وهو ما كان يوحى، أن استراتيجية تغيير الأنظمة قد أصبحت من الماضي، خصوصاً وأن «أبطالها» من المحافظين الجدد كانوا بدأوا يتهارون من الإدارة الأميركية.

وعلى الرغم من أن الإدارة لم تتوافق بعد على التقرير، وعكس ذلك أصدرت عدداً من التصريحات التي توضح حدود قبولاً بها، حيث بدأ أنها ترفض نتائجه؛ فقد قررت زيادة عدد القوات الأميركيّة في العراق بدل تخفيضها (وهو ما يدعى إليه التقرير)، وشددت على رفض التفاهم مع كل من سوريا وإيران. والأهم أن خطوات عملية تجاري لامتصاص تلك النتائج، منها تحريك السلطة العراقيّة لتحقيق «المصالحة» الداخليّة، ومحاولة فتح خطوط مع كل من سوريا وإيران للوصول إلى اتفاقات معهما. ومنها السياسة الصهيونية الجديدة التي بدأها إيهود أولمرت، والداعية إلى بدء مفاوضات مع محمود عباس لإظهار أن الأمور تجاري نحو الحل. كل ذلك من أجل خلق أجواء «عهدة» لتخفيض النقد العنيف الذي بات يوجه لسياسات بوش وإدارته، الذي يرتبط بالدعوة للخروج من العراق.

ولقد تقدمت السلطة في سوريا بمبادرات من أجل «التفاهم» مع الدولة الأميركيّة، وأيضاً من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات مع الدولة الصهيونية من «دون شروط مسبقة» حتى تلك الخاصة باسترجاج الجولان بحسب تصريح ولد المعلم وزير الخارجية. و يبدو أن أجواء التقرير قد أنعشت الأوهام بأن «صفقة» ما يمكن أن تتحقق بعد قطيعة بدأت مع مقتل رفيق الحريري، أدت إلى ما يشبه الحصار السياسي مارسته الولايات المتحدة وأوروبا، وأيضاً النظم العربية.

ولاشك في أن الصراع في لبنان، الذي له بالتأكيد أرضية لبنانية تعلق بوضع حزب الله بعد صدور القرار الرقم ١٧٠١، ووجود قوات اليونيفيل في الجنوب، وتعديل ميزان القوى بين الأغلبية الحاكمة (قوى ١٤ آذار) /

مارس)، والمعارضة التي يقودها حزب الله، وتعديل المحاصصة الطائفية. له أساس في هذا الوضع الإقليمي، حيث يجدون هدف إفشال المحكمة الدولية وકانه أساسی في كل ذلك الصراع. على الرغم من أن موازين القوى لا تسمح بالحسن لأيٍ من الطرفين، وأن الأمر متعلق بالوضع السوري تحديداً.

ليجدوا أن مصير المنطقة خاضع إما لساومة وتوافق، أو لتصعيد يقود إلى تحقيق «التغيير الأميركي المنشود».

لكن يجدوا أن السياسة الأميركية لم تتغير بعد، وهي تقوم على رفض تحقيق انفراجة في العلاقة مع السلطة السورية. لهذا يخضع أولى رموز السياسة الأميركية التي ترفض العودة إلى المفاوضات على الرغم من المبادرات السورية المغربية. حيث يصرّح بأنه لن يبدأ المفاوضات من دون موافقة أميركية. وهذا يوضح مدى الاهيمة الأميركية على القرار السياسي للدولة الصهيونية. لكنه يوضح أن المطلوب هو استمرار الحصار المضروب على السلطة في سوريا.

وهذا يطرح السؤال حول ما تريده الدولة الأميركية، هل تريد الاستمرار في سياستها للتغيير، أم تراجعت وبالتالي ستشعر إلى التفاهم؟ الوصول إلى صفة وترتيب الوضع الإقليمي وفق الوضع الراهن، أو «التغيير» الذي بدا أنه تأخر كثيراً، خصوصاً بعد تورطها في العراق ونشوء مأذق شلّ قدرتها على التحرك من أجل إكمال ما أعلنت عنه من سعي إلى تغيير الوضع الإستراتيجي للمنطقة كلها؟

ليس من الواضح أن الإدارة الأميركية قد تراجعت عن سياساتها، الواضح أنها تحاول تجاوز نتائج تقرير يكر- هاملتون والاتفاق عليها. لهذا تبدو أنها

باتت أكثر مرونة، وأنها عادت للتفاوض والتفاهم مع الأطراف الإقليمية. ولقد عادت تلوح بأنها تسعى إلى إقامة دولة فلسطينية، أي بحل «النزاع الفلسطيني الإسرائيلي». بمعنى أن «المovement الدبلوماسية» سوف تتركز على الموضوع الفلسطيني. وبالتالي ليس على الموضوع السوري الإسرائيلي، على الرغم من المبادرات السورية المتكررة. وإن كانت تلك الحركة الدبلوماسية لن تفضي إلى حل كونها تهدف إلى تحطيم نتائج تقرير بيكر-هاملتون أكثر مما تهدف إلى تحقيق تسوية ما.

وفي هذه الأجواء تسرّب المعلومات عن تدريبات للجيش الصهيوني على حرب في الجبهة الشمالية، أي ضد حزب الله وسوريا، تعيد الاعتبار للجيش الذي هزم في حرب لبنان الأخير، وتعيد ترتيب وضع المنطقة وفق الرؤية الأميركيّة-الصهيونية.

هل تسبق الحرب الجهود الدبلوماسية؟ أو تراجع الدولة الأميركيّة عن تشدداتها تجاه السلطة السورية؟

إن كل الحركة الدبلوماسية هي الخطوة الاستباقية لنتائج التقرير. وبالتالي فهي لا تعبّر عن تغيير في السياسة الأميركيّة. لهذا يمكن القول إن الهدف الأميركي هو التغيير وليس أي شيء آخر. كيف ومنى؟ هذا ما لا نستطيع التكهن به.

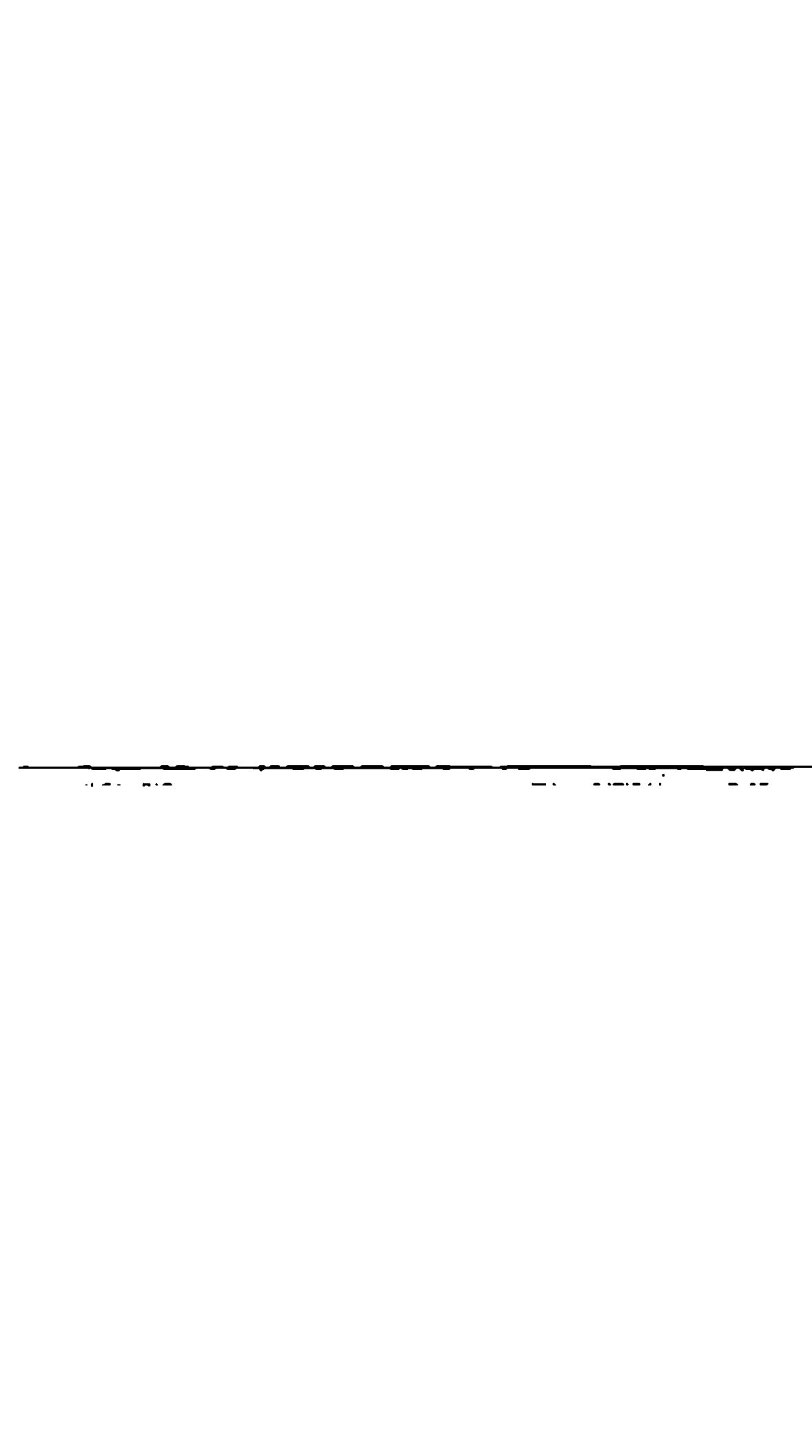
لكن سواء تكيفت السلطة مع المشروع الأميركي الصهيوني، أو أقام هذا المشروع مصالحة على أنقاضها، سوف تكون النتيجة واحدة، وهي نهاية السيادة الوطنية وتفاقم النهب الأميركي. وبالتالي تفاقم الإفقار والبطالة

والتهميش، وأيضاً الفرضي وانعدام الاستقرار والأمن، والناحر الطائفى والقتل.

المطلوب الآن ليس الانتظار، ولا استجداء رضى أميركا أو الدولة الصهيونية، بل المطلوب هو تعزيز إمكانات المواجهة. سواء حصلت مآومات أو لم تحصل، وبالتالي اندفعت الدولة الأمريكية للتغيير مستخدمة أداتها: الدولة الصهيونية.

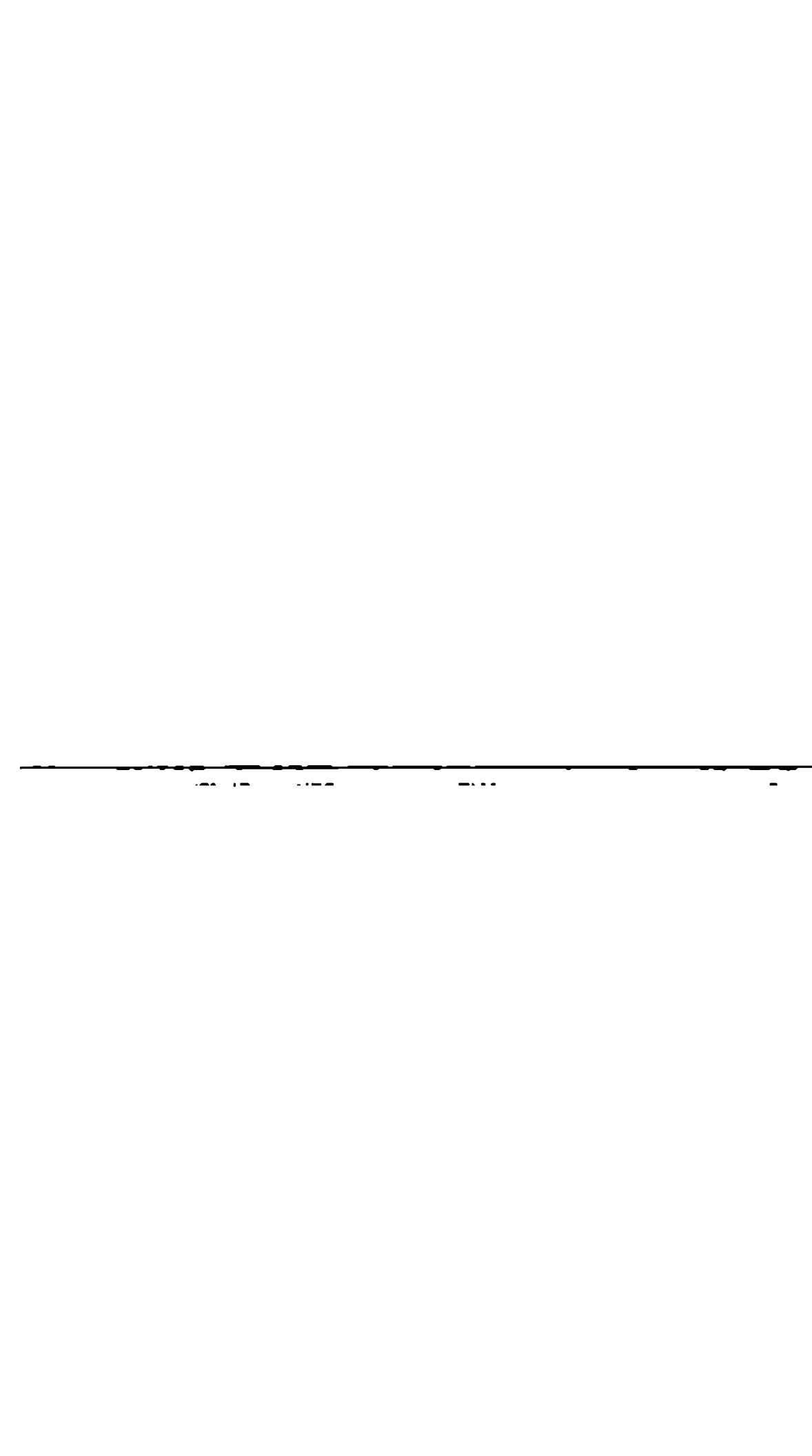
المطلوب تعزيز إمكانات المقاومة وترتيب الوضع الداخلي بما يسمح بذلك. وهو ما لن يتحقق إلا بنشاط القوى التي تدافع عن الشعب وعن مصالحه، ضد المafيات وقوى النهب التي تبذل كل جهد من أجل المساومة والتنازل، حرصاً على استمرار السلطة.

٢٠٠٧/١/١



الفصل الخامس:

ملاحظات حول إعلان دمشق وتحولات المعارضة في سوريا



ملاحظات حول - إعلان دمشق -

أنار «إعلان دمشق» نقاشات كثيرة حادة، وربما يشير نقاشات أخرى. ولقد بدت هذه النقاشات وكأنها «استقطابية» تتوسّ بين المؤيد المتحمس والمعارض الرافض بعنف. ولم تخُلُ من إشارات توحّي باستقطابات طائفية، وهذا هو أخطر ما في الإعلان ويحجب أن يُنْبَه إلى إشكال فيه.

وربما كانت هذه «الاستقطابية» نتاج اللحظة الراهنة ذاتها، التي تبدو وكأنها لحظة تحول عميق، ومفصل تغيير كبير (بغض النظر كيف سيحدث هذا التغيير، ومن سيُحدِثه). الأمر الذي جعل الناشر يستند إلى خلفية (ربما لاوعية) تطلق من أن البحث الآن يتعلق بالشكل المستقبلي للدولة والمجتمع، حيث إن اللحظة توحّي بأن تغييراً سيحصل.

وبغض النظر عن حدود التوافق مع الإعلان، حيث أصبحت المطالب الديمقراطية مجال توافق عام على الرغم من اختلافات في فهم

الديمقراطية، وبالتالي اختلافات حول الأسس التي يجب أن تُبنى عليها، فإن الإعلان انطلاقاً من النقاشات التي يشيرها يشير إلى مرحلة تسمّ بأنها مرحلة تفارق أكثر ما هي مرحلة توافق. مرحلة «إنقسام في الصفّ الواحد» ربما أكثر ما هي مرحلة تجتمع قوى أكبر. وبالتالي فهي تحمل حساسية يجب أن تُلحظ، تفترض الدقة في فهمها وفي تحديد ما هو مطلوب منها. حيث إن الدور الأميركي في التغيير، الذي هو معلن والذي يُترجم في خطوات عملية تحضيرية، يمكن أن يوظف كل عمل لا يتبّه لحقائق الواقع.

انطلاقاً من كل هذه الاهواج سوف أناقش الإعلان حرصاً على قوى أحترمها وأجلّ نضالاتها، وانطلاقاً من تشاركتها الشجون معاً. لهذا سوف أتناول الإعلان في ثلاثة مستويات، المستوى الأول: ما الذي يحدد التوافق؟ والمستوى الثاني: نصّ الإعلان والمشكلات التي تكتنفه، والمستوى الثالث: هو السباق الذي يوضع الإعلان فيه، وبالتالي الأخطر التي يمكن أن تنتج من ذلك. ولسوف أقوم بتكييف الملاحظات على الرغم من أنها تحتاج إلى بحث طويل.

١- المستوى الأول، ما الذي يحدد التوافق؟

لخص الإعلان مسيرة سنوات من تبلور الموقف في إطار المعارضة السورية، حيث كان الإتجاه يميل إلى حصر المسألة في إطار ثنائية: استبداد / ديمقراطية، وكان الخطاب يتبلور في إطار الإغراء في ذكر مثالب الاستبداد من جهة، والتأكيد على ضرورة الديمقراطية من جهة أخرى. ويداً و كأنه يبلور حدود الديمقراطية المتافق عليها، وهذا ما ظهر أخيراً في الإعلان. وبالتالي كان منطقياً أن يجمع كل الذين أسهموا في بلورة ذلك الخطاب فحسب، على الرغم

من أنه ظلّ مفتوحاً لمن شاء الانضمام، وإن كان ينطلق من أصبح برنامجه لا يخرج عن هذه الحدود. وبالتالي فقد بدا وكأنه يوحّد قوى متوافقة مسبقاً على رؤية يمكن أن نشير إلى أنها تناصر في مسألة الديمقراطية، لكنها في الواقع تتوافق على ما هو أبعد من ذلك في الغالب (أو في إطار النخب التي صاحت بالإعلان على الأقل)، وأقصد هنا أنها في الغالب تتوافق على ربط الديمقراطية بالليبرالية، لتمثل اتجاهها طبيعاً واحداً على الرغم من التلوينات التي تصفع على كلّ حزب، والتي ستبدو هنا أنها هامشية، سواء كانت «يسارية» أو «قومية»، في ما عدا جماعة الإخوان المسلمين التي تهدف إلى أبعد من ذلك، وأقصد «إسلامة المجتمع» في إطار ليبرالي. ومن ثمّ فهي تشكّل طيفاً واحداً وليس أطيافاً مختلفة تتوافق على هدف واحد، على الرغم من التلوينات التي تبدو أنها نابعة من الماضي أكثر ما هي صفة راهنة لهذه الأحزاب.

هل هذه هي المسألة المركزية الوحيدة الآن؟

أظنّ أن المطلوب أولاً تحديد مشكلات الواقع، التي لا تناصر في ثانية: استبداد-ديموقراطية، على الرغم من أهمية هذه المسألة وأولويتها حتى الآن. لكن لا يجوز أن نتجاهل الفعل الأميركي الذي يشير منذ سقوط النظام العراقي واحتلال العراق، إلى تغيير الجغرافيا السياسية في المنطقة العربية، وضمنها سوريا. ولا أن نتجاهل أن النغمة الأميركيّة الأساسية منذ بداية العام الجاري تمثل في التحضير لتغيير السلطة، وتعيم الرواية الأميركيّة لتحقيق «الحرية والديمقراطية»، التي تتعكس في الوعي العام بما يجري على الأرض في العراق من فوضى وقتل وبشاعة وتدمير أمريكي. وبالتالي فإن التأكيد على التغيير الوطني الديمقراطي يجب أن يرتبط بموقف واضح

من السيناريو الأميركي ومن كل التدخلات الإمبريالية. وعلى التأكيد على ضرورة مواجهتها لأنها بالأساس ضد الشعب السوري، وستأتي بوضع متغير يُطلق كل إحقاقات العقود الماضية التي أدت السلطة كما أدت جماعة الإخوان المسلمين دوراً أساسياً فيها. وبالتالي فإذا كان المطلوب هو التغيير الوطني الديمقراطي، فيجب أن يكون ذلك في تضاد مع التغيير الأميركي، من أجل تحقيق تغيير حقيقي يعبر عن تطلعات الشعب السوري.

هنا يتحدد التمييز بين توافق وطني وأخر مانع لأنه ينطلق من مسألة الديموقراطية فحسب، والدولة الأميركيّة وقواها المحليّة تطرح هذه المسألة وتقبل التحالف على أساسها، مع تجاهل الخطر الآخر، أي الخطير الأميركي، الذي هو خطر حقيقي بغض النظر عن موقفنا من السلطة. لكنه في الواقع الراهن لا يفرض الإلتزام بالسلطة، ليس لأنها مستبدة فحسب، بل لأنها مارست وتمارس نهب المجتمع، ولأنها جهّلت للتّفاهم مع الدولة الأميركيّة من دون جدوى، وبالتالي لأنها أوصلت سوريا إلى الوضع الصعب الذي هي فيه، وبالتالي وصلت إلى مرحلة يجب أن تنتهي فيها، لأنها باتت تشكّل عبئاً لا يُحتمل على المجتمع. وهذا يفرض أن تُطرح مشكلات الطبقات الشعيبة التي هي قاعدة التغيير، وأساس تحويل القوى / النخب إلى قوّة فعلية، مشكلات البطالة والفقر، وتراجع التعليم وإنيار الضمان الصحي، والعجز عن العيش.

إذلهذه مسائل ثلاثة تشكّل قاعدة أي تحالف واسع، لا يحصر في نخبة سياسية ثقافية، بل يسعى إلى أن يستقطب الطبقات الاجتماعية المفقرة. ولاشك في أن طرح هذه المسائل يؤسس لتحالف آخر، حيث تبتعد القوى

الليبرالية والأصولية، وهذا مالم يرده صانعو الإعلان. لكن من دون ذلك لن يتحول الإعلان إلى أساس لاستقطاب المراكز المجتمعية، وأساس تشكيلاً قوياً فعل داخليّة.

وأسأثير هنا إلى أن التوافق على نقطة يحدث حينما يكون الواقع مهيئاً لتحقيق خطوة عملية، حيث تصبح نقطة من برامج الأحزاب هي الأساسية، فيجري التوافق عليها، كما مسألة الديموقراطية في الإعلان (على الرغم من الملاحظات التي سوف تذكر لاحقاً)، لكن السؤال هنا هو: هل أن هذا التوافق يقود إلى تشكيلاً قوياً قادر على الفعل؟ أظن أن الجواب هو: لا، لأن ميزان القوى السياسي لازال مختلفاً، ولأن هذه الأحزاب لم تسع إلى استقطاب الطبقات الشعبية.

٢- المستوى الثاني، نص الإعلان والمشكلات التي تكتنفه

إذا، المحظ بأن الإعلان لا يشكل أساساً لبناء قوياً تغيير. لكن النص يحتاج إلى مناقشة كذلك، وإذا كان الموقف من السيناريو الأميركي غائباً على الرغم من الإشارات إلى رفض الاستقواء بالخارج التي تربط بالتأكيد على « موضوعية الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية »، وبالتالي توحّي على الأقل بموقف غير راضٍ لسياسات « الخارج » (ولقد وضعت كلمة الخارج المحايدة بدل كلمة أميركا العدو)، ورفض الاستقواء به. هنا يجري تجاهل الخطر القادم من « الخارج »، ربما بحجّة الضغط على السلطة، أو تركيز الجهود ضد السلطة. وهذه مبررات لا تتنافى مع موقف متامسٍ. وتتجاهل أنها كقوى وطنية يجب أن يكون لها موقفها الواضح من الدور الأميركي.

الملحظة الأخرى التي انصبت التعليقات على مناقشتها تتعلق بالفقرة الخاصة بالإسلام، حيث سيلمس بوضوح أن الفقرة تعني بالإسلام الإسلام الشّي، خصوصاً أنها تؤكّد ليس على أن الإسلام هو دين الأكثريّة، بل وعقيدتها كذلك، وهنا يتحدّد الإسلام الشّي بإتجاه واحد هو الذي حول الإسلام إلى عقيدة وبالتالي مشروع سياسي، أي جماعة الإخوان المسلمين. لهذا يضيف النّص أن هؤلاء الذين يتبنّون هذا الشّكل من الإسلام يحرّضون على احترام «عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أيّاً كانت انتهاياتهم الدينية والمذهبية والفكّرية». وبالتالي يُخرج من هذا الإسلام المذاهب الإسلامية الأخرى، ويجرّي التعامل مع الأديان الأخرى من منطلق الاحترام. وهذا هو موقف الإخوان المسلمين بالتحديد، لأنّهم يعتبرون أنّهم «الجماعه»، ويخلّمن دون موقفهم من الأديان والمذاهب والإتجاهات الفكرية الأخرى. الأمر الذي جعل كلّ الموقعين على الإعلان بنطلقون في التّنظير إلى «مكونات الشعب السوري» من منظار الإخوان المسلمين. طبعاً ربّما لأنّ الفقرة مأخوذة من مشروع الإخوان المسلمين، على الرغم من أنها تحمل كلّ الموقعين وزرّها.

ويتعزّز الأمر في الإشارة إلى «مكونات الشعب السوري» التي سيدو أن القصد بها هو المكونات الدينية، والتي يقرر الإعلان حفّها في العمل السياسي. وعلى الرغم من أن النّص يؤكد على مبدأ المواطنة فإن هذه الفقرات تشير إلى الانطلاق من وعي ما قبل ديموقراطي، لا يؤسّس للديمقراطية. إنّها فقرة «أصولية» تتناقض مع كلّ المطالب الديموقراطية وتتجهّها، فكيف يمكن أن توفق بين التّنظير إلى الشعب السوري من منظار أنه مثل وأديان، وبين أن تقرّ مبدأ المواطنة الذي يتدعى من تجاوز الأديان والمذاهب بالمعنى السياسي أو في الحقل السياسي؟

وبالتالي فإن النص لا يتجاوز طرح مسألة العلمانية (التي هي مسألة ضرورية وأساسية في الوضع السوري)، بل ينطلق من العكس، أي تكريس الطابع الديني للهارسة السياسية. إضافة إلى أنه ينطلق من النظر الديني إلى مكونات الشعب، لبرز كمكونات دينية ومذهبية.

الملاحظة الثالثة: يبدو أن الميل «السوروي» بدأ يتوضّح، حيث إن النص يشير إلى «المنظومة العربية»، وإلى «المتحد الوطني السوري»، على الرغم من الإشارة إلى «الأمة» و«طريق التوحد». ولاشك في أن النخبة باتت تميل إلى التأكيد على «سوريا أولاً» و«الوطنية السورية». كل ذلك كرد فعل على الأدبيولوجي الذي مارسته السلطة بالقومية، لكنه يمكن أن يؤسس لنزع الطابع العربي عن سوريا كما فعل الأستاذ أنور البني في مسودة الدستور التي قدمها.

لهذا أشير إلى أن النص كُتب بمعزل عن الأخطار التي تواجه سوريا، وفي إطار التكيف مع الموجة الأصولية، والارتاد الداخلي السوري. من دون أن تلمس المشكلات الحقيقة للطبقات الشعبية التي من المفترض أن بعض الأحزاب تُمثلها.

٣- المستوى الثالث، السياق الذي يوضع الإعلان فيه والأخطار التي يمكن أن تنتج من ذلك

وهو المتعلق بالسياق الذي أتى فيه الإعلان، حيث إن التغيير الأميركي، سوف يقود إلى جلب سلطة تطرح الديموقراطية «على الطريقة الأميركية»، أي وفق «النموذج العراقي» الذي أتى لديمقراطية الطوائف وحكم

مصالح الشمولية

الأغلبية بالمعنى الديني، والفيدرالية التي تقوم على أساس مذهبي؛ فما الموقف منه؟ وهل سيجري تجاهل أن السلطة الجديدة أنت ضمن الأجندة الأميركية؟ وأن هذه السلطة سوف تعمل على ربط الاقتصاد بأكياس النهب الإمبريالي، حيث سوف تسرع الخصخصة والإفقار؟ وسوف تقيم «السلام» مع الدولة الصهيونية وتخوض «الحرب ضد الإرهاب»؟ الإعلان لا يجيب على هذه المسائل، لكنه يوحي بموافقتها.

اللحظة الراهنة حساسة، ويجب أن يصب أي برنامج ليس في مواجهة السلطة القائمة فحسب، بل وفي تحديد موقف من القادم.

دعوة لتجاوز - إعلان دمشق -

ما زال «إعلان دمشق» مثار نقاش، ولقد سارعت العديد من القوى إلى الانضمام إليه. ولاشك في أن الإعلان يحمل إيجابيتين، الأولى: هي أنه حاول تأسيس تحالف واسع، والثانية: هي أنه لم يرهن التغيير بالسلطة كما كان سائداً في السنوات الخمس الماضية، بل انطلق من أن القوى الموقعة هي التي يجب أن تغير. وهاتان مسألتان مهمتان وتستحقان التقدير، إضافة إلى جملة مسائل يتضمنها الإعلان تتعلق بالديمقراطية وحق المواطن وفصل السلطات.

لكن المشكلة المركزية التي تكتنف الإعلان تمثل في أنه تناول الوضع السوري بمعزل عن العالم، لهذا لم يلحظ الأخطار الحقيقة التي باتت تتحقق بسوريا البلد أكثر ما تحقق بالسلطة، على الرغم من أنها يمكن أن تطال أطرافاً فيها. وبالتالي تتجاهل منعكشات ذلك على الشعب السوري

الذي يوجه الإعلان إليه، عبر المقارنة مع ما حدث في العراق، والشعور بأن الوضع يميل إلى الفوضى والتدمير وانهيار الاقتصاد والبطالة. وهو شعور حقيقي، يجعل التفكير بالخطر الأميركي جدياً ويدفع إلى الريمة من السعي إلى التغيير إذا لم يُطرح تصور بديل متماسك. وهنا نحن لا نشير إلى عموميات بل نشير إلى أحاسيس الشعب الذي هو المعنى بتحقيق التغيير. الأمر الذي يجعل مسألة الموقف من الخطر «الخارجي» مختلفة عما كانت قبل خمس أو حتى ستين، وتحتاج إلى أكثر من موقف لأن هذا الخطر يفرض أن تكون القوى المدافعة عن الشعب هي الأكثر إهتماماً بمواجهته بعد أن احتلّ العراق ونهبها وعادت فاداً فيها، وينتظر للسيطرة على كلّ المنطقة العربية، ما يعزّز من وضع الدولة الصهيونية ويزيد من دورها الإقليمي.

هنا يجب أن نلحظ اختلاف الوضع، وأن لا نبني رؤيتنا على وضع كان قبل عقدين أو ثلاثة عقود، على الرغم من أن الانطلاق من رؤية عربية كانت تفرض ذلك في كل الأحوال، لكن دهاليز الصراع الداخلي التي أشعلته السلطة فرض «التقوّع» وتجاهل كل الخارج، العربي والدولي، إلا ما يخدم دعم الصراع الداخلي، حتى وإن كان مناهضاً لكل التطور العربي. وهو الأمر الذي غالب المنطق البراغماتي الضيق على الرؤية العلمية، وأطلق العنان للفعل وردود الفعل بل الرؤية العقلانية، وبالتالي أفضى إلى تحويل منظومة الأعداء بإلغاء كل التصورات السابقة من دون تحليل منطقي.

--- وهذا بات التغييرات حول «الخارج» متتبسة.

إن بناء سوريا ديموقراطية مرتبط بالضرورة الآن بسوريا الماهضة

للمشروع الأميركيالي الأميركي. ولعل أهمية الديموقراطية هنا تكمن في أنها تسمح لكل الطبقات الشعبية بأن تنظم قواها لمواجهة ذاك المشروع. وأحد نقاط رفض منطق السلطة القائمة هو أنها بشموليتها تدمر كل القرى القادرة على المواجهة، لأنها خشية على ذاتها وضيئلاً لمصالح الفئات المسيطرة تسعى إلى تدمير كل الحراك السياسي الفعال، وتدمير إمكانية القوى على تنظيم ذاتها. وبالتالي فإن مطلب (أو هدف) الديموقراطية يتبلور في سياق المواجهة ولا تحمل عمله كما يعتقد «العقل الأحادي». فالمواجهة تتطلب الديموقراطية لكي تتنظم كل قطاعات المجتمع بتياراتها المختلفة. وهنا تكون الديموقراطية ليست هدفاً بذاتها ولذاتها، بل آلية لتنظيم قوى المواجهة، وتبقى لها الأولوية.

إذا، لا يجوز تجاهل الخطر الأميركي على المنطقة العربية وعلى سوريا، لكن مواجهته تفترض تحقيق الديموقراطية. وليس من ديموقراطية خارج هذا الإطار، لأن المشروع الأميركي يحمل «عناوين حول الديموقراطية» لكنه يحمل مارسة طائفية وفوضى شاملة، إضافة إلى النهب والفقر والبطالة والقتل. لهذا فإن القطعة مع السلطة البدية في الإعلان يجب أن ترتبط بقطيعة مع المشروع الأميركي، وأن يُنظر ليس إلى هذه اللحظة الآن فحسب بل إلى التحولات القرية الممكنة والأخطر التي تأتي بها. بمعنى أن الديموقراطية يجب أن توضع في إطار رؤية مناهضة للمشروع الأميركي الأميركي. وهذه مسألة لا يجوز الأدّي فيها، ليس نتيجة موقف «أيديولوجي» فحسب، بل خدمة لتوسيع القاعدة الشعبية لقوى التغيير، هذه القاعدة التي باتت تتابع كل تفضيلات المشروع الأميركي، وتشابها هواجس كبيرة من الأخطر القادمة.

والإعلان ينطلق من مشكلة الاستبداد فحسب، حيث درج الخطاب المعارض في الغالب على النظر إلى المستوى السياسي، أي إلى الدولة/ السلطة. وتلمس طابعها الاستبدادي الشمولي الدكتاتوري. وأئس بنائه على بديلها الذي هو حتىًّا الديموقراطية. من هذا المنطلق أصبح ذا قضية واحدة ولون واحد ورؤيه واحدة، مبتراً الواقع عبر حشره فيها. وهذا لم يشغل ذاته في البحث عن السبب لتأسيس الاستبداد والهدف منه، وكذلك انعكاسه على الطبقات الشعبية وعلى الاقتصاد و«قطاع الدولة» ودور الدولة ذاتها. منطلقات من أن الديموقراطية هي «الحلقة المركزية»، لكن من دون أن يتبعه إلى أن القول بالحلقة المركزية يفترض مسبقاً وجود حلقات أخرى، يستدعي الوضع في لحظة أن تكون هذه المسألة هي الحلقة المركزية من جملة تلك الحلقات، من دون التخلّي عنها أو تجاهلها.

ولما كانت مسألة الديموقراطية ذات أهمية للفاعلين الثقافيين والسياسيين، من دون أن تكون بالمستوى ذاته من الأهمية لدى الطبقات الشعبية، على الرغم من أن الديموقراطية مهمة لهم انتلاقاً من التحليل الواقعي وليس من منظورهم هم. فإن حصر النشاط فيها، ليس في إطار التحالفات التي يمكن أن تمرّكز حولها بل في خطاب الأحزاب كلّها تقريباً، يقود إلى انعزاز حتمي وتقوقع في إطار مجموعات من «المهمشين». وواقع الحال يشير إلى أن الأحزاب باتت مهمشة ليس بفعل الاستبداد السلطوي فحسب (الذي أدى دوراً كبيراً ولاشك)، بل بفعل الرؤية التي تحكمها، والتي تنحصر في الفالب في قضية واحدة انتلاقاً من أن «السياسة لا تفرض ذلك».

لهذا لم يلمس الإعلان مشكلات الطبقات الشعبية، على الرغم من أن

وضعها لم يعد كما كان خلال العقود الثلاثة السابقة، على العكس من ذلك فقد بات التهاب الطبي واصحاحاً، بين أقلية ثبتت «قطاع الدولة» و أفراده وها هي تسعى إلى شرائه بأسعار زهيدة، أو لفظه وتدميره لأنه بات خاسراً. متحالفة مع طبقة بورجوازية قديمة استفادت هي الأخرى من السلطة، وإن في إطار غير متكافئ. وبين الطبقات الشعبية التي أُفقرت، وباتت تعيش أزمة حقيقة، وهي تسعى إلى أن تحصل على قوت يومها. وهو الوضع الذي يسمح بتجاوز الوضع الذي نشأ بعد سلطة البعث، والذي أتى لركود في الحراك الاجتماعي، نحو فاعلية اجتماعية جديدة تفرض على الحراك السياسي أن يلتقي معها من أجل تشكيل «كتلة تاريخية» قادرة على الفعل، في مواجهة الاستبداد كما في مواجهة الخطر الإمبريالي الأميركي.

وهنا ستكون الديموقراطية مفصلية، حيث إن هذا التفعيل للحراك الاجتماعي من أجل تحقيق وضع أفضل لهذه الطبقات، وإعادة تشغيل عملية التطور الاقتصادي التي تعتمد على الدولة بالأساس من دون تجاهل الرأس المال الخاص، والذي هو ضرورة لتحقيق الديموقراطية، يفترض أيضاً تحقيقها من أجل تريع عملية التفعيل تلك. بمعنى أن الربط بين مطالب الطبقات الشعبية والديموقراطية يصبح ممكناً عبر المارسة، ويعرف تلك الطبقات للنشاط من أجل الديموقراطية كذلك. وهنا تتجاذب مطالب الديموقراطية والمطالب المعيشية، وهو الأساس لتشكيل «كتلة تاريخية» ليس من الممكن تحقيق شيء من دونها.

وبالتالي فالديمقراطية أساسية هنا، سواء لكي تتحقق أو لكي تسهم في تحقيق مطالب «الكتلة التاريخية». وهي الكتلة التي تستشعر الخطر القادم

مع المشروع الأميركي، والمعنية بمواجهته.

إذًا، نحن إزاء خطر يهدّد سوريا، واستبداد مدید يدمّر الفاعلية السياسية والمجتمعية من أجل ضمان استمرار السلطة التي هي أداة نهب وإفقار وتدمير للاقتصاد، وطبقات شعيبة باتت تعاني من الفقر وتتخوف الخطر «الخارجي». وهذه مسائل يمكن أن تكون أساس بناء تيار عريض يضم طبقات متعددة وأحزاب مختلفة الاتجاهات الفكرية، هذا التيار هو ما تحتاج إليه سوريا الآن، نتيجة تفاعل كل هذه التناقضات وتأثيرها الراهن، وعدم إمكانية فصل واحد عنها عن الآخر في سياق السعي إلى نهوض الحراك المجتمعي الذي هو ضرورة من أجل تحقيق المهام التي تفرضها تلك المشكلات.

ولاشك في أنه يمكن أن يتحقق تحالف بين قوى مختلفة على هدف وحيد، مثل مسألة الديمقراطية، لكن ذلك يفترض أن يكون هذا التيار قوّة فاعلة لضمان فاعلية مجتمعية، وبالتالي لكي يُقي التمايز بين التيارات المختلفة والمتناقضة، وكذلك في إطار هدف يسمى عادة: مرحلّي، أي يستوعب مرحلة قصيرة وإلا سيصبح مثل القوانين الاستثنائية طويلاً الأمد. وكما أشرنا مراراً أن يهدف إلى تحقيق تغيير قريب، لا أن يكون برنامج مرحلة طويلة، يمكن أن تتدّ سنوات لأن القوى المتحالفّة لا تمتلك المقدرة على تحقيق الهدف، وتحالفها لا يسهم في تراكم قوتها من أجل ذلك.

وهذا ما يحدث مع «إعلان دمشق»، حيث توج ميل القوى التي صاغته (في الغالب) نحو اللبرلة والإكتفاء بالخطاب الديموقراطي العمومي (وسوف أشير لماذا هو عمومي تاليًا)، وبالتالي كرس غياب «المهنية» لدى

تلك القرى أو أنه صبغها بهوية ديموقراطية عامة (وليرالية). ولهذا كان الإعلان هو تحالف بين قوى ذات ميل ليرالية ديموقراطية (حتى جماعة الإخوان المسلمين تتصف بذلك)، الأمر الذي جعله تحالف اللون الواحد. وبهذا فهو لم يعد تحالفاً مؤقتاً بل أصبح يعبر عن تيار في الطيف السوري. ولهذا فقد أقصى التيارات الأخرى، أو فرض عليها الالتحاق من موقعه وعلى برنامجه. على الرغم من أنه يحوي قوى ربما كانت تناقض هذا التبلور، أو هذه الصيغة من التبلور.

من هنا يمكن أن نشير إلى السمات التي باتت يتّخذها هذا التيار، كما بدت في الإعلان، على الرغم من أن برامج وتصورات معظم تكوينه تتضمّن تلك السمات. منلمس أولًا: الميل الخفي (أي غير المكتوب في النصّ على الرغم من أنه يتكرّر في كتابات أفراد وأديبيات أحزاب) نحو الليبرالية، فقد باتت الديموقراطية متذمّحة في الليبرالية، وليس من الممكن أن تتأسّس ديموقراطية خارج اقتصاد السوق. وبهذا فإن الديموقراطية تقتضي الشخصية والإندماج في العولمة، وبالتالي إلغاء الدور الحماني الاستهاري الرعائي للدولة. وهذا تلازم مطلق، لا يمكن أن ينفك في أيّ حال من الأحوال. وثانياً: تقديم الديموقراطية في قالب أصولي إسلامي، أي تفزييم الديموقراطية، حيث كما تبدو في الإعلان حاضنة للأحزاب الدينية والطائفية، وناتجة المجال لتأسيس العمل السياسي ليس على مبدأ المواطنة على الرغم من أن الإعلان يكرّر التأكيد على هذا المبدأ. وهنا تختفي العلمانية، ولا تعود في تلازم ولو نبي مع الديموقراطية والليبرالية، ولا تعود جزءاً من التراث الليبرالي والديموقراطي. الأمر الذي يشير الديموقراطية إلى حق الانتخاب وحرية العمل السياسي والصحافة. وثالثاً: التراجع

العربي والتركيز على ما هو سوري فحسب، وبالتالي البدء بإدخال تعابير باتت تعمّم مع العولمة، مثل المنظومة العربية والمتعدد الوطني ومكونات الشعب الدينية والمذهبية والإثنية. وأيضاً تجاهل الموقف من المشكلات القومية سواء في فلسطين أو في العراق. وهو ما يمكن أن يسمى بـ«الانزواء السوري»، الذي هو رد إإنفعالي على «قومية» السلطة، وبلورة «ملموعة» لـ«عوممية» الخطاب القومي.

يعنى أن الإعلان يتضمن ثلاثة ميول، الأول، نحو الليبرالية بمعناها السوقي الذي بات يعمّم مع العولمة. والثاني، نحو التكيف مع ميزان القوى العالمي، وبالتالي مع بيته ومفاهيمه. والثالث، نحو الأسلامة، حيث أن التدقيق في النص المتعلق بالإسلام في الإعلان يوصل إلى إستنتاج أن الديموقراطية باتت هي هامش الخطاب الأصولي. حيث إنها لا تقرّ فحسب بأن الإسلام هو دين الأغلبية (على الرغم من عدم الحاجة لذلك)، بل تصرّ أنه عقيدة الأغلبية كذلك، أي أنه لم يعد ديناً فحسب بل أصبح أيديولوجياً كذلك، أصبح رؤية سياسية. وهذا فالفقرة تؤكد على تسامعه. ومن هذا الموضع تتعامل باحترام مع العقائد الأخرى للأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية. الأمر الذي يجعل الإعلان كله ينطبع بهذا الطابع، خصوصاً وأنه ينطلق من حرّية العمل السياسي للأديان والمذاهب (أي لتكوينات الشعب السوري).

وإذا كانت السلطة أقرت الميل نحو الشخصية وتعجم الليبرالية الاقتصادية، الأمر الذي بات يهدّد قطاعات اجتماعية بأكملها، ويدفع نحو الإفقار المتزايد (الذي هو الآن يساوي ثلث السكان بحسب الإحصائيات

الرسمية)، فإن ميل الإعلان يتافق مع الطبقات الشعية وبالتالي لأنه يدعم الخصخصة ويسهل إلى تسيعها وليس العكس. كما إن التكيف مع ميزان القوى العالمي يفرض سياسات اقتصادية تهدف إلى الخلاص من «قطاع الدولة» ومن دورها، بغض النظر عن الآثار الاجتماعية المحمولة. كما إنه يفرض سياسات خاضعة للسياسة الأمريكية، وبالتالي تمسّ قضايا قومية أساسية (الاعتراف بالدولة الصهيونية، التساقط مع السياسات الأمريكية في العراق والعالم). ثم إن الأسلامة تفتح أفق التاحرات الطائفية، وعوده المجتمع إلى مكوناته الأولى، التي بدل أن تكون مصدر إغناه وتتنوع تصبح مصدر إحراز وتفيت.

لهذا يدو أن للعلمانية أهمية تفوق النظر إليها كونها جزءاً مكوناً للديمقراطية. بل متبدو أنها، بترابطها مع الديمقراطية، المفصل الذي يسهم في تشكيل تيار ديمقراطي وازن، يحدّ من إمكانات التفجير الطائفي، ويقدم له «مكونات الشعب السوري» خياراً آخر يقوم على أساس مبدأ المواطنة. وفي هذا الوضع يصبح من الضروري على جماعة الإخوان المسلمين أن تتكيّف مع العلمانية لا أن تكتيقها. وربما كان المثال التركي واضحاً هنا، حيث أن الحركة الإسلامية هي التي تكيّفت مع علمانية الدولة، وأقرت بها، وبالتالي عملت على أساسها.

السياسة هي التي تحقق الخطوة الأولى إلى الأمام من أجل نقل المجتمع من تكوين لازالت الانقسامات الدينية والطائفية والإثنية تؤدي دوراً فيه، إلى مجتمع مدني يمتلك الخدابة. والخطوة الأولى هي إقرار مبدأ المواطنة وفصل الحيز الديني عن الحيز السياسي، مع إقرار حرية ممارسة الدين.

على ضوء كل ذلك، أدعو إلى تجاوز «إعلان دمشق»، وإلى تأكيد بلوحة التيار الديمقراطي العلماني، الذي ينطلق من المفاصل الثلاثة التي وردت سابقاً، التي هي:

١) التأكيد على مواجهة مشاريع السيطرة الإمبريالية في الوطن العربي، وفي سوريا. ورفض التفرد الأميركي والميل الأميركي للسيطرة على العالم بالقوة أو بالإخضاع، وبالتالي رفض العولمة الإمبريالية التي تفرضها الرأسماليات الإمبريالية.

٢) الدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية، والتأكيد على حقها في تحسين شروط حياتها. وضمان حق العمل، وتأكيد الضمان الاجتماعي ومجانية التعليم والضمان الصحي.

٣) التأكيد على تأسيس نظام ديمقراطي علماني تعددي، يقوم على أساس فصل السلطات وإستقلال القضاء، وينطلق من إقرار مبدأ المواطنة وتساوي الجميع أمام القانون، وضمان الحرفيات العامة، حرية الرأي والعمل الحزبي وحرية الصحافة والمعتقد ومساواة المرأة، وحق الأقليات في التعبير عن لغتها وثقافتها. وإقرار مبدأ الانتخاب وفق التمثيل النسبي.

ولاشك في أن للنضال من أجل الديمقراطية أولوية راهنة، من أجل تحسين الشروط العامة للعمل السياسي ولنشاط الطبقات وتشكيل النقابات والاتحادات وكل أشكال النشاط المجتمعي. لكنها لن تتحقق إلا عبر تفعيل النشاط المجتمعي، واندماج الحراك السياسي فيه، الأمر الذي يفرض التركيز على المطالب المجتمعية (التي تتعلق بمعيشة الطبقات

وبشروط حياتها)، التي هي مطالب ديموقراطية كذلك. من دون أن يجري تجاهل الأخطار القادمة، التي تفرض الإعداد لواجهتها أيضاً. وهو الأمر الذي يفرض إعادة طرح التصور العربي وليس شطبـه، لأن كل المنطقة العربية باتت تخضع للسيطرة الأمريكية، وبالتالي بات من الضروري توحيد المقاومة.

لقد ضعف وضع الأحزاب بعد القمع المديد، ونتيجة تكوين الأحزاب ذاتها، وباتت تشكل هامشًا صغيراً، في وضع يتسم بكبر حجم القوى غير الحزبية، والسياسيـن المهمشـين، ومع بدء تصاعد الحراك الاجتماعي، الأمر الذي يفرض التأسيـس لتـوحـيد كلـ الـديـمـوـقـراـطـيـنـ العـلـمـانـيـنـ منـ هـؤـلـاءـ فيـ تـيـارـ دـيـمـوـقـراـطـيـ عـلـمـانـيـ يـنـطـلـقـ منـ الـمـحـدـدـاتـ الـثـلـاثـةـ سـابـقـةـ الذـكـرـ، وـيـسـعـىـ إـلـىـ لـتوـاـصـلـ معـ الحـرـاكـ المجـتمـعيـ، منـ أـجـلـ تـأـسـيـسـ قـوـةـ فـاعـلـةـ قـادـرـةـ عـلـىـ تـحـقـيقـ تـلـكـ الـأـهـدـافـ /ـ الـمـحـدـدـاتـ. إنـ قـوـةـ الحـرـاكـ المجـتمـعيـ هيـ الشـيـءـ العـمـليـ الذـيـ يـسـهـمـ فـيـ تـغـيـيرـ مـيزـانـ القـوىـ منـ أـجـلـ تـحـقـيقـ التـغـيـيرـ الوـطـنـيـ الـدـيـمـوـقـراـطـيـ، وـهـيـ الـهـدـفـ الـأـنـيـ الـمـكـنـ فـيـ إـطـارـ الـوـضـعـ الـراـهنـ.

٢٠٠٥/١١/٦

ملاحظاتأخيرة على إعلان دمشق

هيمن حلم تشكيل تحالف معارض واسع على المراكز السياسية منذ عدة سنوات، خصوصاً بعد أن أصبحت الديمقراطية هي الهدف العام لمعظم الطيف السياسي، مع تجاوز الأحزاب لبرامجها السابقة ولألوانها الأيديولوجية، وميل جماعة الإخوان المسلمين لتقديم «برنامج ديموقراطي» منذ إعلان «ميثاق الشرف»، ومشاركة الأحزاب الكردية في المراكز الديموقратيّة السوريّة. وبعد أن باتت أحلام المراهنة على أن تقدم السلطة على «الإصلاح» وتحقيق الانفراج الديمقراطي، باتت في وضع حرج نتيجة تشدّد السلطة، وبالتالي تلاشي الآمال في أن تأتي الديمقراطية «من فوق»، وهي المسألة التي كانت تهيمن في الغالب على الوعي المعارض.

ولقد كان يحدّ من ذلك الشعور بأن السلطة قادرة على عقد صفقة مع الدولة الأميركيّة، الأمر الذي يسمح باستمرارها. لهذا أقر الموقف الأميركي

الحاصل في تعاطيه مع استمرار السلطة بجهة تغييرها، إلى أن ظرفاً دولياً بات مواتياً خطوة تحالفية واسعة. وهنا يهدف هذه الإشارة إلى تلمس عنصر المغابط السياسية فحسب من دون أن تحمل أي تفوقات أخرى.

١- عن الإعلان

لهذا ما أصبح ممكناً التوافق حتى انتشر شعور بالارتياح وبالأمل. حيث بدا أن كلّ ما لفت في «إعلان دمشق» هو هذا التوافق الواسع من جهة، والموقف الذي يبدو قاطعاً مع السلطة من جهة ثانية. وما اللذين فرضا الاندفاع للتوفيق والتأييد بغض النظر عن النص ذاته، وعن المحتوى فيه، الذي لم يلق في الغالب سوى التفاتة هامشية، على الرغم من الملحوظات التي قيلت فيه من أعلن انضمامه للإعلان، والتي بدت على الرغم من عمق معظمها ودقتها وتناقض الأفكار التي ينقدها مع أفكار النقاد المنضوين. ما يؤشر إلى أن الإعلان قُرئ من زاوية واحدة هي ما أشرت إليه للت.

لكنه يؤشر إلى الأمل العميق بالتغيير، واللهفة لأن تشكّل قوّة معارضة متراكمة أكثر ما يدقق في المضمون. الأمر الذي يوضح إشكالية تاريخية في الحركة اليساوية تمثل في «الاندفاعة السريعة خلف العموميات»، وتغلب فعل الحركة (أي النشاط) على فعل التفكير والدرس والتدقيق قبل الإقدام على العمل، ما يجعل العمل ذاته مبهماً، لأنّه يتأسس على «عموميات الوعي»، ولا يستند إلى دراسة الأفكار (المبادئ والأسس)، من أجل دراسة الآليات والخطوات العملية الضرورية لتحول هذه الأفكار إلى ممارسة، وهو الأمر الذي يوضح مسألة الهروب من الفكر، والاكتفاء بالتعليق

على الحدث. وتحديد الأهداف انطلاقاً من «المحسوس» (أو المباشر)، أي الذي يشكل «إشكالية خاصة»، وليس من وعي الواقع، ووعي مكوناته الاجتماعية من أجل تحديد آليات تفعيل الحراك المجتمعي، لكي يكون مكتناً تحديد «الهدف» الذي يجب تحقيقه في لحظة محددة.

الاندفاعة وراء التأييد، والزخم الذي يتشكل، سرعان ما يتلاشيان، لأنهما انفعاليان، ومن دون خطوات عملية تحوله إلى عمل منظم وفاعل. وهذه نقطة ضعف أساسية في كل الحراك السياسي منذ زمن بعيد. حيث إن الانتقال من التأييد إلى الفعل يصطدم بأن «الجامع» (الذي هو الإعلان) لا يمكن ترجمته عملياً. فهو لا يحدد قوى الفعل، ولا يدرس مكانت القوى الموقعة ذاتها. ليبدو كدعوة عامة «للشعب» لكي يلتحق بركب «القيادة» التي صاحت بالإعلان وأعلنت ضرورة التغيير. أي أنه لا يتقل من إنتظار «الجムوع» إلى الفعل من أجل تشفيط حراك تلك الجموع من خلال العمل بينها وعلى أهداف تخصصها أولاً. الأمر الذي يجعل تحويله إلى فعل واقعي مرتبط بالمضمون، حيث ستقرأ الطبقات موقفها منه انطلاقاً من واقعها هي. وبالتالي فإن المضمون هو الذي يؤسس لـ «خطوات عملية» تهدف الوصول إلى الشعب.

هذا لا بدّ من التفاتة إلى المضمون من أجل توضيح المسافة بين الاندفاعة المحققة لبلورة تحالف واسع يعطي الأمل بإمكانية التغيير، وبين عدم التدقّيق الذي يصاحبها. ويمكن تلخيصها في نقطتين، الأولى: ما هو غائب في الإعلان، خصوصاً الوضع الاجتماعي المأزوم (أو الذي يسير نحو التأزم)، والخطر الإمبريالي الأميركي. الوضع الاجتماعي هو أساس

العلاقة مع الشعب وتأسيس قاعدة اجتماعية، والتحول إلى قوة تستطيع فرض الديمقراطية، خصوصاً وأن وضع الطبقات الشعبية لم يعد مريحاً، وأصبح الوضع المعيشي عنصراً ضاغطاً ومحذداً لوقف هذه الطبقات من الحراك السياسي.

والخطر الأميركي الذي بات يقترب، وليس من الممكن تجاهله في اللحظة هذه بالذات، خصوصاً وأنه ينعكس على «الشعب» عبر استرجاع «المثال العراقي» و ما آلت إليه من فوضى وإنعدام الأمن والقتل والدمار والفقر وغياب البنية التحتية، خصوصاً وأن وضع العراق المزري ينعكس في وعي الشعب خوفاً وخشية من الدور الأميركي ومن إحتفال تدخل مشابه في سوريا. وأيضاً انعكاس نجاح الدور الأميركي على وضع الشعب المعيشي عبر فرض نظام ليبرالي مفرط، وشخصية وافتتاح سريعين، يقودان حتى إلى إفقار متسرع وبطالة كبيرة، وبالتالي إلى تفجير اجتماعي. وهذه مسائل لا تضفي الإعلان فحسب، بل تثير إلتباسات كبيرة حوله لأنها تشير إلى أن القوى الموقعة عليه ليست معنية بوضع الطبقات الشعبية من جهة، وبأنها ليست جادة في مواجهة الخطر الأميركي، وربما كانت متساوية معه من جهة أخرى.

وعدم قراءة هاتين المسألتين، يشير إلى غياب الوعي بالواقع وباللحظة الراهنة، وغياب المعرفة بوضع الشعب. الأمر الذي يؤدي إلى إسارة تجوفاته وحساباته، وتشكيكه بالإعلان (خصوصاً إذا ما خضي لحملة إعلامية سلطوية). والذي يمكن أن يشير ذلك هو أن في الإعلان تكيف من حيث التعبير المتخدمة والتصورات السياسية قابل لأن

يفتح على تلك الحاسيات، ويزيد من ذلك التشكك. مثل الإشارة إلى «الخارج» الذي يبدو تعبيراً ملتاً ومضلاً، ومثل «مكونات الشعب» التي باتت تستخدم في العراق للتعبير عن تحويل التنوع الديني الطائفي إلى فعل سياسي وميل للتفكك (تحت مسمى الفدرالية)، وأيضاً مثل تعبير «المنظومة العربية». وعدم الإشارة إلى المقاومة في فلسطين والعراق. وكذلك حق العمل السياسي للأديان والمذاهب. ومن ثم الإشارة إلى الأكثريّة بالمعنى الديني وليس السياسي.

هذه الملاحظات تشير إلى أن الإعلان لم يعبر عن الهواجس العامة ولم يقدم الحلول، على العكس من ذلك كان مجال استارتها. ولم يلتفت «اللحظة الراهنة» بل إنطلق من رؤية أحادية حكمت الموقعين منذ عقود، ويداً أن اللحظة الراهنة هي التي فرضت هذا التوافق لشعور بأن تغييراً ما قادم، بمعنى أنه ليس الظرف الراهن وشروطه هما اللذين فرضاً تأسיס تحالف، بل أن الظرف أسهم في توافق قوى على مسائل جرى التوصل إليها قبل ذلك خارج إطار الظرف الجديد، لكن الظرف الجديد سهل إعلان التوافق.

وعلى الرغم من أهمية الديمقراطية وضرورتها وأولويتها، إلا أنها تخضع لظرف محدد. حيث بات دور الدولة الأميركيّة أساساً في التغيير تحت شعار «نشر الديمقراطية والحرية»، وهو الأمر الذي يفرض التمييز والمواجهة نتيجة الأهداف التي تسعى إليها. وكذلك تتحقق الديمقراطية في صيغة تفرض دور القوى المجتمعية، وبالتالي تفرض ليس مشكلاتها، والدفاع عن مصالحهاتحسين ظروفها المعيشية. الأمر الذي يفرض طرح الديمقراطية في سياق متفارق مع المشروع الأميركي، ومتافق مع متطلبات الطبقات

الشمية. وما عنصران ضروريان لتحقيق الديموقراطية، وبالتالي لتحقيق الاستقلال والتطور المجتمعي.

النقطة الثانية: تعلق بمضمون الإعلان، فإذا كانت الديموقراطية هي المحور الأساس في النص، انطلاقاً من أن الهدف كما يحدّده الإعلان هو الانتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة السياسية، سيكون علينا قراءة النص استناداً إلى ذلك؛ فهل أنس الإعلان لبرنامج ديموقراطي؟⁹

لاشك في أن العديد من النقاط الواردة تعبر عن برنامج ديموقراطي، وهو الوجه الإيجابي في الإعلان، مثل مبدأ المواطنة وفصل السلطات والحربيات العامة والانتخاب وتداول السلطة. وهي مبادئ أساسية مستقاة من التراث الديموقراطي العالمي الذي كان يتربّب إلى الوطن العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر. كما إنها مبادئ ضرورية، وهي مجال توافق عام في إطار الحراك السياسي الراهن.

لكنها ليست كلّ الإعلان، حيث يخترق ميل مناقض يُسقط كلّ تلك المبادئ الجوهرية في العملية الديموقراطية. فمبدأ المواطنة لا يعود ذا معنى حينما تجري الإشارة إلى «مكونات الشعب السوري»، وهي المكونات المتعلقة بالأديان والمذاهب والإثنيات. وتسقط الدولة المدنية لمصلحة دولة دينية تمثل الأغلبية الإسلامية المنحصرة في «الإسلام السنّي» من دون المذهب الأخرى التي لها حق الاحترام، هي والأديان الأخرى (و كذلك للاتجاهات الفكرية الأخرى). ويفوض ذلك إلى إقرار حُقُّ العمل السياسي للأديان والمذاهب، وليس للمواطنين كما هو معهود في النظام الديموقراطي. وبالتالي تسقط إرادة الشعب التي هي أساس الديموقراطية

مصلحة إرادة فوق الشعب مقدسة، تغفلها الأغلبية الإسلامية. وبالتالي يُطرح هنا بديل الدولة الأمنية دولة دينية تحكم من قبل الأغلبية الطائفية.

ولكي يكون حوارنا واضحاً، سوف أعود للإشارة إلى النص المتعلق بالإسلام، الذي يمكن التعامل معه من خلال عدد من المستويات، المستوى الأول: هو أن الإسلام هو دين الأغلبية، وهذا تقرير لحقيقة موضوعية ليس لها علاقة بالسياسة. لكن النص يضيف أنه عقیدتها كذلك، حيث يتحدد الإسلام هنا ليس كدين فحسب بل كعقيدة، أي أيديولوجياً تتناول السياسة، خصوصاً وأن النص يشير بعد بضم بعض الكلمات إلى الشريعة التي هي «دستور الإسلام». وبالتالي يتحول الإسلام هنا من دين إلى سياسة هي مبادأ سياسة الأغلبية، الأمر الذي يلغى الفارق بين تدين قطاعات كبيرة من المجتمع، وبين اعتبار أنها منحازة مبادأ سياسياً وأيديولوجياً لتصور يقوم على أساس الدين. وهذا هو خطاب جماعة الإخوان المسلمين، الذين يعتبرون أن المسألة ليست مسألة دينية فحسب، بل مسألة عقيدة تتعلق بالدين والدنيا، أي بالنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي الذي يجب أن يسود. وأن هذه العقيدة تغفل الأغلبية الإسلامية (أي أنها تساوي عقیدتها هذه بين الأغلبية الإسلامية السنّة).

وبالتالي فإن النص ألزم الموقعين بتبني رؤية محددة تطرحها جماعة الإخوان المسلمين. الأمر الذي لا يشير إلى توافقات بل إلى التزام تلك الرؤية التي تهيمن على عمل الإعلان. حيث يجري «لتزيين» هذا «الإسلام» الذي يُطرح بتعابير تشير إلى أن له مقاصد سامية وشريعة سمحاء (وهي التي ستطبق)، وبأنه يتسم بالاعتدال والتسامح بعيداً عن التعصب والعنف

والاقصاء. وهذه صفات جميلة لكنها تخفي الاسم الذي لم يقله الإعلان صراحة، وهو الانطلاق من أرضية أيديولوجية أصولية، ما يسمح بالقول إن الإعلان ينطلق من هذه الرؤية الإسلامية بسماها المشار إليها في جمل الرؤية السياسية التي تجري الدعوة لها. وبهذا فإن الموقعين يتبعون «ميثاق الشرف» الذي طرحته الإخوان المسلمون قبل أربع سنوات، ولا يؤمنون لتوافقات بين قوى يُعرف بأنها متعارضة في العديد من القضايا، وبالتالي فقد إنحکم الإعلان لسقف أيديولوجيًّا أصوليًّا.

المستوى الثاني: يتعلّق بأن النص ينطلق من تلك الرؤية ليشير إلى «الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين، وثقافتهم وخصوصيتهم أيًّا كانت إنتهاياتهم الدينية والمذهبية والفكرية». حيث يظهر هنا النظر الديني (بغض النظر عن تلطيفاته) إلى الأديان والطوائف الأخرى، الذين هم الآخرون، والذين يحب الإعلان لهم حق العمل السياسي مثل الأغلبية، على أساس عقائدهم، أو انطلاقاً من كونهم أديان ومذاهب (طوائف). وإذا كان ذلك يُسقط مبدأ المواطن الذي هو أساس السياسة والعمل السياسي، فإنه يؤسس لعمل «سياسي» يقوم على أساس ديني-طوافي، ويفرض حكم الأغلبية الدينية/ الطائفية مبقاً، ويؤسس وبالتالي للديمقراطية مختقة طائفياً (أي يكرر تجربة لبنان الفاشلة، وتساوق مع التجربة التي تفرض على العراق أميركاً).

تعلّق المسألة هنا، ليس بموقف من الإسلام، بل بموقف من الانطلاق من نظرية أيديولوجية دينية (نظرة عقيدة)، تقرر الساخن للأديان والطوائف الأخرى الانطلاق من أيديولوجيتها (عقيدتها) في النشاط السياسي. لتبدو

السياسة كفتاوى فقهية، يمكن أن تسمح في لحظة للتعايش لكنها يمكن أيضاً أن تقرر الصراع الطائفي انطلاقاً من فتاوى.

المستوى الثالث: ولأن المسألة تتعلق بالنظرية الأيديولوجية التي يلزم موقعي الإعلان ذواتهم بها، يقررون الحرص الشديد على، والاحترام للإلتئامات الفكرية الأخرى، الأمر الذي يؤكد ما أشرت إليه للترا و المتعلق بأن الإسلام لم يعد ديناً فحسب، بل أصبح عقيدة وبالتالي إنبعاهاً فكريّاً محدّداً، مقابلًا للإنبعاهاات الفكرية الأخرى ومتىّداً عليها، كونه يستند إلى دين الأغلبية. وهو ينطلق وفق النص ذاته من سيادة الأغلبية الدينية التي، وهي تحكم، تحترم وتحرص على عقائد الآخرين.

وهو الأمر الذي يفضي إلى الاستنتاج أن الدعوة في الإعلان هي لنقل سوريا من الدولة الأمنية إلى الدولة الدينية، وليس إلى الدولة السياسية التي تقوم على مبدأ المواطنة، وبالتالي ترفض التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق، وتؤسس السياسة على التساوي بين المواطنين، وبالتالي على التأسيس للأغلبية سياسية عبر الانتخابات.

إذًا، أين موقع مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة، والإنتخابات الحرة الدورية؟ وأين العقد الاجتماعي الجديد، الذي يقوم على أساس دستور ديمقراطيٍ عصريٍ يجعل المواطن معياراً للإنبعاء، والتعددية وتداول السلطة سلماً، وسيادة القانون؟

وبالتالي، في أبسط تحديد يمكن القول إن الإعلان منافق، لأنه يدعو إلى دولة سياسية يتضمن الإعلان مبادئ تشكيلها من جهة، وإلى دولة دينية

مرجعها عقيدة الإسلام وشريعتها من جهة أخرى. لكنه في التحليل العام يميل إلى الخيار الثاني، أي إلى تشكيل دولة دينية، خصوصاً إذا انطلقنا من أن جماعة الإخوان المسلمين هي القوة الأكبر والأكثر تأثيراً، وهي المرتكز الذي يراهن عليه طيف واسع، وهي المراهنة التي فرضت هذا النص بالتحديد. الأمر الذي يشير إلى تشكيل دولة دينية لها مظاهر ديموقراطية، وتقوم على أساس طائفي أكثر مما هي دولة ديموقراطية.

المستوى الرابع: يتعلق بأن النص محكم لتلك الرؤية «العقيدة»، وهي التي استدعت استخدام مفهوم «مكونات الشعب السوري» الدينية والمذهبية، وفرضت تقرير حق العمل السياسي لها.

هل نريد دولة دينية بديلاً عن الدولة الأمنية؟ البعض سوف يقول «الشيطان» أفضل من الدولة الأمنية (و هذا التهويل هو الذي فرض التحالف مع الاحتلال الأميركي في العراق). لكن «الشيطان» سوف يجلب استبداداً معيناً وليس في المستوى السياسي فحسب، كما إنه يجب ألا تكون الأهداف الديمقراطية ستاراً لخيار الشيطان هذا. وإذا كان سبب هذا الخلط هو «الرفض الغريزي» للدولة الأمنية (وهو رفض محقق في مستوى أول، لكنه مدمر حين يتحول إلى سياسة)، فإن إختلاط الوعي، وعدم تملك الوعي الحديث (الديمقراطي الليبرالي) يجعل قبول نص كهذا أمراً ممكناً، لأن هذا الوعي سوف يجعل الكثير من تبني فكرآ حديثآ (شيوعياً أو قومياً) يتأسمل لحظة تحول الإسلام السياسي إلى قوة فاعلة.

إذ، هناك من لم يدقق في الإعلان، وهناك من يتوافق في الوعي مع ما هو مطروح، كما إن هناك من «يتكتك» تكتيكاً مهلكاً.

٤- لكن ما المطلوب من الإعلان؟

يشير الإعلان إلى أن المطلوب هو «مهمة تغيير إنقاذية»، لكنها يجب أن تكون سلمية ومتدرجة ومبنية على التوافق، وقائمة على الحوار والاعتراف بالآخر، لتأسيس النظام الوطني الديمقراطي.

لاشك في أن المهمة الإنقاذية سريعة، بينما يشير الإعلان إلى تغيير سلمي ومتدرج. لكن ما يهمنا هنا هو أن نشير إلى أن الإعلان كُتب تحت وطأة الشعور بالتغيير السريع، وهذا أتى «توافقياً» وفق الصيغة التي كُتب فيها. وبالتالي هل تستطيع القوى الموقعة، والتي يمكن أن توقع على الإعلان، تحقيق التغيير؟ وكيف؟ طبعاً يشير التوضيح اللاحق للإعلان إلى الوسائل السلمية والديمقراطية، مثل التظاهرات والإعتصامات والاحتجاجات وأشكال العصيان المدني الأخرى. أي الحراك الشعبي الذي ينطلق من الإعلان، والهادف إلى التغيير، والذي يكون الإعلان والتحالف الذي يتشكل حوله، هما أساس بدئه وحركته، من خلال الأشكال التي يشار إليها.

ربما كان مثال إنهايار بعض النظم الاشتراكية في خلفية الذين صاغوا الإعلان، لكن هل أن وضع سوريا مشابه لوضع النظم إشتراكية السابقة؟ أظن أن الوضع مختلف جذرياً، لأن طبيعة التناقضات الداخلية، كما طبيعة دور الدولة الأمريكية، مختلفين إلى حد بعيد، وإن كان بوهم البعض يأن شعار الديمقراطية ضد نظم شمولية هو أساس كافٍ لتشابه المآلات، حيث سبدو هذه المقاربة شكلية إلى أبعد الحدود.

لقد تحدثت فئة مثقفة في بعض تلك النظم السلطات الشمولية، فأوجدت حراكاً معمرياً كبيراً، قاد إلى إسقاط النظم الإشتراكية؛ فهل أن الظرف الموضوعي يمكن أن يؤسس لحركة مجتمعي يستطيع أن يفرض ما هدف إليه إعلان دمشق؟ ليس من مؤشرات على ذلك، ولقد أدى القمع الطويل دوراً في الخيبة من التحرك المطلي أو السياسي. لكن لا بدّ من أن نلحظ بأن مطالب القطاعات الشعبية (التي يتوجه إليها الإعلان في من يتوجه) تتمرّكز في وضعها المعيشي أساساً. وهو الأمر الذي بدأ يؤسس لحركة محدودة في الإطار المطلي. وبالتالي فإن العمل لتحقيق الإعلان يرتبط بقوة الأحزاب والشخصيات التي وقعت عليه، فهل أن ميزان القوى يسمح بتحقيق التغيير في إطار «مهمة إنقاذية»، وبالتالي سريعة؟

في التقدير العام هذا ليس ممكناً. وبالتالي لا يمكن تحقيق مهمة إنقاذية الآن، بل يجب العمل على تطوير القوى خلال السنوات القادمة. من هذه الزاوية يبدو الإعلان ناقصاً لأنه لم يتطرق إلى مشكلات الشعب الذي يدعوه إلى التغيير، كما يدو مشوشاً لأنه يطرح تصوراً أيديولوجياً أصولياً وفق ما أشرت قبل قليل، انطلاقاً من تبنيه عقيدة إسلامية ينظر من خلالها إلى الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية الأخرى. وبالتالي فهو يensem في تغذية نزعنة أصولية بدل أن يكبحها، خصوصاً وأن هذه التزعنة سوف تؤسس لبلورات طائفية مضادة تتخذ شكلاً سياسياً، يشرعها الإعلان مسبقاً عبر إعطائها حق العمل السياسي. الأمر الذي يخفي السياسة إلى مستوى من دون مدنى، ويفضي إلى إسقاط كل الناقضيات القديمة (القروسطية) بدل الصراع السياسي في المسائل الراهنة. أو إعطاء الصراع السياسي الراهن أشكالاً طائفية مدمرة (أي تغطية المصالح البشرية بالدين،

أو تلوث الدين بالصالح البشرية).

أشرت إلى كل ذلك لأنّ التلقيق في الرؤى والواقف من أجل الوصول إلى بناء تحالف يمكن أن يؤدي إلى التغيير، ربما يكون من الناحية البراغماتية - مبرراً. على الرغم من أن الإعلان يتضمن «سقطات» كبيرة جعله برنامجاً أصولياً ينحكم لسقف أيديولوجيّ أصولي. لكن حينما لا يكون التغيير مكناً في الراهن، يكون التلقيق عملاً شنيعاً، لأنّه يحوّل البرنامج الذي يختص لحظة راهنة رؤية لكل النشاط القادم، والذي يمكن أن يستمر سنوات. وبهذا تحول القوى من قوى قومية ويسارية وديمقراطية، إلى قوى أصولية وإنْ ظلت تحمل أسماءها القديمة.

وبالتالي ففي وضع لا يكون التغيير هو الخطوة العملية المباشرة (وإن كان هو الهدف المباشر) يكون من الضروري تشكيل تحالف يعبر عن الطبقات الشعبية في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية، وتحسين وضعها، ورفض الدور الأميركي وتوضيح أخطاره وكذلك الاستعداد لواجهته حينما يصبح مباشراً. وعلى ضوء ذلك يمكن إقامة صلات تنسيق مع قوى أخرى تطرح الديمقراطية، مع نقد توجهاتها التي قد تحدث مشكلات أكثر ما تساهم في طرح الحلول.

وهذا هو التكتيك الضروري في الوضع الذي نعيشه. أما التحالف على أساس الديمقراطية، وفي إطار برنامج يبني وجهة نظر طرف أصولي، فيهدف إلى النشاط لسنوات، فلن يفضي إلا إلى تهميش القوى الديمقراطية وتعزيز موقع الأصولية بما تجلبه من أخطار أشرت إليها لتو. خصوصاً وأن القوى التي تعتبر ذاتها يسارية وديمقراطية، تخلّت

عن قيمها اليسارية، التي تتعلق بالطبقات الشعبية عبر الميل الليبرالي المهيمن. وعن قيمها الديموقراطية التي تتعلق بالعلمانية التي هي جزء مكون للديمقراطية والترجمة السياسية لمبدأ المواطنة، والتي تفرض الإبعاد عن النظر إلى الشعب كونه يتشكل من أديان وطوائف وإثنيات، لتكريس تواهيه في المستوى السياسي. وهذا هو أُسس الديموقراطية. بمعنى أن المهمة التي تتعلق بوضع ملح وإنقاذى لا تصلح لنشاط مستقبلى. لأن المهمة الإنقاذية هي ناجٌ نشاط متعدد المهام سابق، وهي التوجّع لذاك النشاط وليس ببداية. وأعتقد بأن رؤى القرى المشاركة منحصرة كذلك في هذه «المهمة الإنقاذية» فحسب، وبالتالي فهي لا تتطلب برامج تطرح فيها المشكلات المجتمعية (في ما عدا الاستبداد) أو مشكلات الطبقات الشعبية. وهو ما قلت أنه أُسس للون «ديموقراطي» موحد، بغضّ النظر عن الخلافات والأسماء.

وهنا يمكن القول أنه إذا اعتبرنا أن الديموقراطية هي «القضية المركزية»، فإنها ليست هي التي تخدم تطور الحراك المجتمعي من أجل التغيير، لأن الوضع القائم يشير إلى أن الديموقراطية هي ليست مطلباً شعبياً عاماً (على الرغم من أن تحقّقها يفيد الشعب عموماً)، بل هي مطلب النخبة (وأتنى أن تعي النخبة ذلك). بينما تحدّد «القضية المركزية» للطبقات الشعبية في وضعها المعيشي (وهذا وضع عام، لأن هذه الطبقات تفكّر بالعيش وليس بالسياسة). وهذا فإن تشكيل قوّة مجتمعية فاعلة (الذى هو أساس أي تفكير بتحويل التغيير من فكرة إلى فعل) لن يستقيم من دون الانخراط في مشكلاتها، والعمل على تشيط فعلها: وهو الأمر الذي يفرض تبني مطالبيها، وبالتالي ربطها بالديمقراطية، ليؤسّسما مع جملة أهداف أخرى

رؤيه متساكة، ويرتاجعاً ناضجاً لنشاط فعلى في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضاً المحلية والعالمية. حيث أن المطلوب أولاً وجود قوة فاعلة، حيث ليس من الممكن أن تحول فكرة التغيير إلى مارسة إلا عبر ذلك.

وإذا كان الهدف هو التغيير السلمي التدريجي، فإن تطرح «القضية المركزية» لدى تلك الطبقات مسألة جوهرية من أجل تطوير القوى، وتشكيل قطب فاعل. وفي هذه اللحظة التي يكون فيها التغيير تدريجياً لا يستطيع التنفيذ توحيد القوى التي يجب أن تتوحد، بل يصبّ لدى القوة الأقوى، وهي هنا الأصولية. حيث في سياق النضال «السلمي التدريجي» للتغيير يجب تقوية التيار الديمقراطي العلماني كقوة موازنة وتقديم البديل الاجتماعي. كما يجب تدعيم دور اليسار الذي هو الأفعى في التعبير عن مطامح الطبقات الشعبية. ففي سياق العي من أجل التغيير تعي كل قوة إلى تطوير فاعليتها، وتوضيح رؤاهما، والعمل من أجل أن تصبح هي القوة الأكثر فاعلية.

وفي هذا الوضع ينفرض إبراز الاختلاف، ونقد أيديولوجيا الاتجاهات الأخرى. وليس التماهي في لون واحد موحد (مقابل زي موحد وخطاب موحد تفرضها السلطة الشمولية)، عبر تقديم تنازلات (و لا أدري إن كانت تنازلات فعلاً، أو هي تكيف مع مفاهيم وأيديولوجيا تسود) مهمة من القوى القومية والديمقراطية واليسارية الماركسيّة، وحتى من القوى الليبرالية (التي ترفض أن تكون علمانية على الرغم من أن أساس نشوتها هو الفرد والحرية الفردية).

وبالتالي، فإذا كان المدف من الإعلان هو التغيير الانقاذى الراهن، فهو لن يكون أكثر من وهم على ضوء ميزان القوى القائم. خصوصاً وأنه ينطلق من وضع الأحزاب المشاركة والتي يمكن أن تشارك، التي لا ترتبط مع حراك اجتماعي. كما لن يقود الإعلان إلى اندفاع شعبية تفرض التغيير، نتيجة ما أشرت إليه من قبل (ولن يكون مثال أوروبا الشرقية مفيداً هنا). وبهذا يقود الإعلان إلى يأس لدى قطاعات اندفعت لتأييده، حيث سيقى الناطق العملي منحراً في الحدود الضيقية التي شهدتها طيلة السنوات الخمس الماضية، ولبيدو أنه لم يضف شيئاً جديداً على الحراك المجتمعى.

أما إذا كان المدف منه هو تفعيل القوى في سياق نشاط طويل المدى، فإن أخطاره سوف تكون كبيرة، لأنه سوف يفرض تمييز القوى الديموقراطية والعلمانية واليسارية، وتدعيم القوى الأصولية. لأن خطاب تلك القوى بات متوافقاً مع خطابها، من دون تمييز يذكر، حتى في المجال الديموقراطي الذي بات جزءاً من خطاب جماعة الإخوان المسلمين.

وهنا يجب أن أشير إلى أن مفهوم «الحلقة المركزية» أو «القضية المركزية»، التي يجب التركيز عليها وعدم تشويشها أو تحييئها عبر دمجها بقضايا أخرى، كانت مشكلة الحركة الشيوعية السورية (و العربية)، وبدو أنها لازالت مشكلة الشيوعيين القدامى، حتى وهم يتحولون إلى الطرح الديموقراطي، وإلى الليبرالية. وهي مشكلة مزمنة تحتاج إلى نقد فعلى، لأنها تشكل عقلية قادت إلى دمار العمل السياسي (بالترافق مع القمع والاستبداد)، وإلى تكتيكات خاطئة ومضللة كانت تعكس سلباً على الحركة السياسية اليسارية. فـ«الحلقة المركزية» لا تلغى الأيديولوجيا، ولا

الأهداف المجتمعية التي تطال كل قطاعات المجتمع، والدولة، والمسألة الوطنية. بل تحديد ضمن كل ذلك الهدف المحدد في كل لحظة. وهذا فهو هدف متغير وفق تغير حركة الواقع وصيورته. وفي هذا الإطار لا يتحول الهدف المحدد (المسمى الحلقة المركزية) إلى هدف وحيد، ولا يتمركز النشاط حوله وحده إلا لحظة توافق ظرف تحقيقه. ومن هنا المنطلق لا يمكن تحديد الأهداف انطلاقاً من ترتيب عددي بسيط، حيث إن العمل أكثر تعقيداً من ذلك.

وللأسف كان نزع الثقافة/ الفكر عن السياسة هو أساس الخطأ من السياسة إلى مستوى التكتيك الضحل (أي التكتيك في المباشر). وهذا عادة ما تغيب الرؤية الشاملة، ويتمركز كل «الوعي» و الكتابة والنشاط حول قضية واحدة، ويعجز العقل عن رؤية غيرها، أو يصاب بالرعب من التفكير بقضية غيرها. الأمر الذي يجعله لا يرى من الواقع سوى «المكشوف» و«الملموس»، أي ذلك الذي يخص «السياسة» بصفتها «الطبقة العليا» أو «السطح» (أي الدولة/ السلطة، والنشاط السياسي). لكن الواقع يشير إلى أن كل فئة اجتماعية، وكل طبقة، وكل مجموعة، لها حلقتها المركزية، تتعلق بها يخصها (أي ما هو مباشر لها). لهذا فإن بلورة القوى وتفعيلها يفرض العمل في كل الحلقات، بربط السياسي بالاقتصادي والاجتماعي وبالديمقراطي والوطني، في إطار نشاط سياسي يومي لكنه طويل المدى، من أجل تأسيس قوّة فعل تستطيع أن تؤثّر في ميزان القوى، وتؤثّر في قوّة هيئة السلطة.

والحلقة المركزية هي تلك التي تبدو ممكنة التحقيق في لحظة محددة.

بمعنى أن الحلقة المركزية هي ما يرتبط بتحقيق مهمة عملية على ضوء الرؤية العامة والأولويات السياسية، إذ يمكن أن تتحدد الحلقة المركزية في تطوير القوى وليس في حسم الصراع، حيث ليس من الممكن تحقيق مهمة عملية أو حسم الصراع من دون تحضير القوى اللازمة لذلك، بغض النظر عن مكانت الواقع التي يمكن أن تشير إلى ضرورة حسم الصراع، أو إلى ضرورة التحضير وتطوير القوى وتفعيل الحراك المجتمعي، لأن غياب القوى لا يؤهل لتحقيق هذا الحسم. وهنا لا تساوى بالضرورة الحلقة المركزية مع التناقض الرئيسي، حيث إن مواجهة التناقض الرئيسي تفرض وجود حلقات مركزية متعددة متحولة. بمعنى آخر، أن فارقاً مهماً يقوم بين تحديد التناقض الرئيسي وبين حسم هذا التناقض، يتمثل في صيغة حلقات مركزية تؤسس لبلورة القوى، وتفعيل الصراع من أجل إيصاله إلى لحظة يمكن الحسم فيها.

الفارق هنا، هو بين التحليل النظري وبين القدرة العملية، وبالتالي بين تحديد التناقضات العامة، ومنها التناقض الرئيسي، وبين الآليات الضرورية للوصول إلى حسم هذا التناقض الرئيسي. والفارق هنا هو بين تحقيق التراكم على ضوء تحديد التناقض الرئيسي، وبين حسم هذا التناقض وتحقيق التغيير. وإذا كان التناقض مع السلطة هو التناقض الرئيسي، فإن تحقيق التغيير يفرض النظر إلى الإمكانيات العملية لتحقيق ذلك. وهنا يصبح هدف بناء القوى هو الحلقة المركزية، خصوصاً وأن الوضع السابق (سواء بسب التحولات المجتمعية أو بسب قمع السلطة)، أدى إلى تدمير الحركة السياسية ونهيها.

ولهذا فإن آليات العمل ستكون مختلفة على ضوء تحديد الضرورة العملية. أي ستكون مختلفة حينما يكون الهدف هو تطوير القوى عنه حينما يجري الانطلاق من أن «التغيير قد بدأ». ولقد قرر الإعلان التغيير من دون قوى فاعلة. إلا إذا كان طرح مسألة التغيير كـ«مسألة معنوية» أكثر ما هي مهمة للتنفيذ. وهنا يكون قد ارتكب خطأً حقيقياً، لأنه أعطى الأمل من دون مكنات تحقيقه.

لقد دعا الإعلان الشعب لأن يأخذ « المصيره بيديه » من خلال تشكيل خط ثالث. لكنه عاد فأشار إلى أن الهدف من الإعلان هو إعلام المواطنين السوريين « بأن قوّة جديدة قد ولدت للعمل من أجل التغيير »، ودعوتهم إلى الانخراط في عملية التغيير هذه عبر الدعم والتأييد واستمرار الأمل. كما تشير التوضيحات اللاحقة. وبالتالي فهو هنا يضع المسألة في إطار متناقض، مرّة من أجل التغيير ومرة أخرى من أجل الإعلام والدعوة والتحضير. وهذا فهو ينطلق من ضبابية لا تساعد على فهم اللحظة الراهنة، ومن دعوة مرتبكة للعمل لا تميّز بين التغيير الذي « قد بدأ » والتحضير من أجل بلورة القوى القادرة على التغيير، وكأن الدعوة بذاتها كافية من أجل خلق القوى القادرة على التغيير، بينما يشير الواقع إلى أنه لا القوى قادرة ولا الوضع مهيأ لذلك.

وبالتالي، هل أن الهدف من الإعلان هو التأكيد «أن سوريا ليست قوعة فارغة سياسياً» فحسب؟

توضيح - إعلان دمشق -

التوضيح الذي صدر عن هيئة إعلان دمشق أعطى روحًا أخرى، تختلف عن تلك الواردة في الإعلان. ليبدو أنه يطرح صيغة بديلة. فقد حدد التوضيح موقفاً واضحاً من الخطر الإمبريالي الأميركي، ومن محمل المشروع الإمبريالي وتجييداته في فلسطين والعراق وأخطاره على سوريا. كما أشار إلى أن اعتبار التغيير الديمقراطي هو المهمة المركزية لا يعني إهمال المهام الأخرى المتعلقة بالمسألة الوطنية والفساد والتنمية والبطالة والقضايا المعيشية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. وهي القضايا التي كانت غائبة عن نص الإعلان.

كذلك حاول التوضيح أن يركز على مسألة المواطنة في المستوى الديمقراطي، بالتأكيد على أن الديموقراطية التي يطرحها تنطلق من مفهوم المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية والدولة المدنية، وأنها

بعيدة كلّ بعد عن المفاهيم المتخلفة والمغلقة للعصابيات ما قبل وطنية، مثيرةً إلى فقرات الإعلان التي تتناول هذا الجانب، ومتغلاً إلى تفسير النص المتعلق بالإسلام انطلاقاً من أن هدفه كان التأكيد على قيم الإسلام التحررية والإنسانية، من دون أن يوضح الخطأ الذي وقع فيه النص، والمتعلق بتبني أيديولوجياً أصولية عبر التأكيد أن الإسلام عقيدة كذلك، وبالتالي النظر إلى الأديان والمذاهب والأفكار الأخرى انطلاقاً منه كعقيدة (أي كأيديولوجياً). وهو كذلك يلحظ القضايا الشعبية من دون أن يتخذ موقفاً واضحاً من مسارات إفقار الشعب وزيادة البطالة، وأساسها النهب المنظم لـ«قطاع الدولة»، ومن ثم التخلّي عنه بعد إفلاسه. وبالتالي عدم لحظ ضرورة دور الدولة الاقتصادي.

وأمام كلّ هذه التعديلات والتوضيحات كان أجدّر أن يصدر هذا التوضيح كنصّ جديد يتتجاوز نصّ إعلان دمشق. وهو ما كان يعطي الحوار الذي جرى حول نصّ الإعلان الأهمية التي تستحقها، حيث يعاد بناء النصّ انطلاقاً من إضافة ما كان ناقصاً فيه، وشطب ما جرى الاختلاف حوله، أو شكل نقائصه في النصّ ذاته. الأمر الذي يحوله إلى نصّ توافقي يمكن أن يكون أساس حوار من أجل تأسيس تحالف واسع يمكن أن يفعّل قوة المعارضة ويفتح لها مجال النشاط في كل القطاعات المجتمعية.

ولاشك في أن إصدار توضيح فحسب من دون اللجوء إلى إعادة صياغة النصّ، يطرح العديد من الأسئلة؛ فهو يطرح السؤال حول السبب الذي منع تغيير النصّ الأساسي بدل إصدار توضيحة؟ وبالتالي يطرح السؤال حول قيمة التوضيح ذاته، فإذا كان نصّ إعلان دمشق يتضمن كلّ هذه التواقيض

والالتباسات، فلماذا لا يُعدل بدل الاقتصار على توضيح يثير التباساً جديداً؟

إذًا، ما هي القيمة القانونية للتوضيح؟ هل يجب ما يتناقض معه في نص الإعلان؟ وهل ما يضفيه يساوي في القيمة نص الإعلان ذاته؟ لهذا يمكن أن نقول إنه شطب الفقرة المتعلقة بـ «حرية العمل السياسي لمكونات الشعب السوري الدينية والمذهبية»؟ وشطب الفقرة المتعلقة بالإسلام علامة محلها التوضيح المذكور؟ وهل أصبح الدفاع عن المطالب الشعبية جزءاً من الإعلان؟ هل نستطيع قول ذلك؟

إن التوضيح وبالتالي يثير التباساً جديداً، حيث ليس من الواضح لمن الأولوية، للنص أم للتوضيح؟ وفي العادة يكون النص هو الأساس والتوضيح مجرد رأي تفسيري، خصوصاً وأن التوضيح لم يتضمن نصاً يقول إن ما ورد فيه يجب ما يتناقض معه في نص الإعلان، وبالتالي يتحول هو إلى نص أصلي.

إن التمسك بأن يُردد على الملاحظات التي تناولت نص الإعلان، على شكل توضيح فحسب يشير إلى مدى «القداسة» التي بات يتمتع النص ذاته بها. وبالتالي بات من غير الممكن تغيير أيٍّ من بنوده، على الرغم من أن نص الإعلان يتضمن الإشارة إلى إمكانية تعديله. وهي «قداسة» تشکك في التوضيح ذاته، لأنه سيخضع للنص الأصلي وليس العكس، وسيفترس استناداً إلى النص الأصلي بدل أن يُفقر النص الأصلي به كما يوحى.

إن التمسك بالنص الأصلي يوحى بالتمسك بخلف ما ورد فيه، ورفض كل ميل إلى تعديل أيٍّ من نصوصه. وبالتالي التأكيد أنه بات يمثل «مبادئ أساسية» تحكم التحالف المشكّل على ضوئها، وأنها أساس هذا التحالف

وليس التوضيح التالي. فقد تشكل التحالف أصلاً على أساسها، قبل صدور التوضيح. والموافقة عليها هو أساس الانضمام إلى التحالف وليس الموافقة على التوضيح، أو هما معاً. لكن من دون التطرق إلى التناقض العميق الذي بات يحكم روحية الإعلان وروحية التوضيح، فكيف يمكن أن يتأسس العمل السياسي على أساس مفهوم المواطنـة من جهة، وعلى أساس حق العمل السياسي لمكونات الشعب السوري من جهة أخرى؟

وبالتالي، فإذا كان النص يعني من إزدواجية في هذا المجال (حيث إنه ينص على مفهوم المواطنـة من الأصل)، فإن التوضيح يكرسها ولا يزيلها كما هدف مصدره، وربما يزيده تعقيداً. الأمر الذي يجعله يوـحد المـناقضـينـ. ما يؤدي لأن تكون فاعليـته محدودـةـ، أو مـثلـولةـ، أكثرـ ماـ بـداـ فيـ النـصـ الأـصـلـيـ،ـ الذيـ بـاتـ يـعـتـبرـ مـقـدـساـ إـلـىـ حدـ الرـفـضـ المـطلـقـ لـتـعـديـلـهـ،ـ وـالـثـبـتـ بـهـ وـكـانـهـ بـاتـ أـقـنـوـماـ.

هذا المـيلـ هوـ الـذـيـ يـزيدـ فيـ إـرـيـاكـ مـارـسـةـ الـمعـارـضـةـ،ـ وـيـقودـ إـلـىـ عـدـمـ توـجـيدـهاـ.ـ لأنـ بـاتـ يـعـتـبرـ نـصـاـ كـبـ «ـخـلـةـ»ـ كـنـصـ غـيرـ قـابـلـ لـتـعـديـلـ.ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـشـكـ فيـ التـوـضـيـحـ ذـاـتـهـ وـيـقـلـلـ مـنـ أـهـمـيـتـهـ.

أعتقد أن المسألـةـ الـأسـاسـيـةـ الـآنـ تـعـلـقـ بـتـعـديـلـ النـصـ عـلـىـ ضـوءـ التـوـضـيـحـ،ـ وبـالتـالـيـ صـيـاغـةـ نـصـ جـدـيدـ أـسـاسـهـ «ـرـوـحـ»ـ التـوـضـيـحـ،ـ مـتـفـيدـاـ مـنـ بـعـضـ فـقـرـاتـ النـصـ الأـصـلـيـ.ـ وـهـذـهـ هـيـ الـخـطـرـةـ الـضـرـورـيـةـ وـالـمـفـيـدـةـ بـعـدـ كـلـ الـحـوارـ

الـذـيـ اـسـتـارـهـ نـصـ إـعـلـانـ دـمـشقـ.

إعلان دمشق في منعطف جديد

انعقاد المجلس الوطني لإعلان دمشق شكل انعطافة جديدة من الضروري التوقف عندها؛ فقد نجحت السياسة التي قامت على توسيع المجلس الوطني عبر ضم قطاع كبير من «المستقلين»، لتجاوز ما اعتبر مشكلة في الإعلان، إلا وهو الأحزاب (خصوصاً حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل الشيوعي). وجرى التعامل مع المجلس وكأنه مؤتمر حزب له صلاحيات انتخاب مكتب الأمانة، من دون التفات إلى أن الإعلان هو تحالف أحزاب ومستقلين. وكان هذان العنصران يشيان بما يمكن أن يحدث في المجلس، لأن الصراعات التي تلت نشوء الإعلان كانت تشير إلى تناقض منطقين، وبالتالي سيمتين. منطق / سياسة تمركز حول مقوله: استبداد / ديموقراطية، أو كما تصاغ «المدى الخاتم الموحد»، الذي يتمثل بالانتقال بالبلاد من حالة الاستبداد إلى نظام وطني ديموقراطي^٤. وهو المنطق / السياسة الذي يؤمن بيار ليبرالي على العموم، لا يلتفت إلى الأخطار الخارجية بقدر تركيزه على

الداخل، ويطرح تصوراً لبنية الدولة كدولة ديمقراطية من دون التطرق لطبيعة اختيارتها الاقتصادية الاجتماعية، على الرغم من أن ميل كلته الأساسية تتحدد في الاقتاع بضرورة، بل وتحمية سيادة اقتصاد السوق، والاندماج بالعولمة. لهذا كان يرفض أي تلمس لشكلاًت السياسات الإمبريالية، والأميركية خصوصاً في المنطقة، ويصر على حصر المسألة في نقطة وحيدة هي الديمقراطية. وهذا ما يظهر في برامج الأحزاب والتجمعات المثلثة لهذا الاتجاه (حزب الشعب الديمقراطي مثلاً).

والمنطق الآخر/ السياسة الأخرى التي تحاول أن يتمحور التحالف حول أكثر من قضية على الرغم من ميلها إلى اعتبار أن الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية هو الأولوية. وهذه القضايا هي التي ظهرت في التوضيح الذي صدر بعد تشكيل الإعلان لامتصاص موجة النقد له من داخل بعض الأحزاب المشاركة (حزب العمل والاتحاد الاشتراكي)، ومن طيف من اليساريين المستقلين. حيث جرت المطالبة بموقف واضح من المشروع الإمبريالي الأميركي، ومن مطالب الطبقات الشعبية، وكذلك من المسألة العربية، إضافة إلى مسألة الديمقراطية.

هذا كان التوسيع وبهذه الصيغة هو المدخل لجسم هذا التناقض الذي كان يُحمل مسؤولية شلل الإعلان، وعجزه عن التحرك والنشاط. الأمر الذي فرض إسقاط مرشحي كل من الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل لمكتب الأمانة. وبالتالي بات المخربان من دون تمثيل في الهيئة القيادية الأهم، الأمر الذي يجعلهما بعيدتين عن المتاهة في رسم سياسات الإعلان. وهو الأمر الذي لا يستقيم مع كون الإعلان هو عبارة عن تحالف. حيث بات يتحكم

تيار واحد في تلك السياسة، هو ما يمكن أن نطلق عليه «التيار الليبرالي». بمعنى أن الإعلان بات يمثل هذا التيار بالتحديد ولم يعد تحالفًا بين تيارات. ولقد كانت الملاحظة حين تأسيسه أنه كذلك، وأن مشاركة الاتحاد الاشتراكي ثم حزب العمل كانت في غير موضعها، لأن الوثيقة الأساسية كانت تمثل هذا التيار الليبرالي (كأحزاب مثل حزب الشعب وحزب العمال، وبلدان المجتمع المدني، والمستقلين، وحتى الإسلاميين).

وإذا كان هذان الحزبان (العمل والاتحاد الاشتراكي) قد ضغطا من أجل تعديل مسار الإعلان، عبر إصدار التوضيح الذي تناول مسائل أخرى تتعلق بالمطالب الشعبية وبالمشروع الامبرالي وبالوطن العربي، فقد جرى اعتبار (من قبل أساسين في الإعلان) أن التوضيح «خطوة إلى الوراء» يجب أن تزال. وبالتالي أن يزال كل المصريين عليها. وهو ما حدث في اجتماع المجلس الوطني. وما من شك في أن أخطاء هذين الحزبين في إدارة الصراع هو الذي أسهم في الوصول إلى هذه النتيجة، حيث سمحما بأن يضم المجلسأغلبية ساحقة من المستقلين من تيار محمد، كما وافقا على صيغة الانتخاب على الرغم من أن التحالف لا يقوم على الانتخاب لأن كل الأحزاب المشاركة يجب أن تكون ممثلة في هيئة القيادة، لأن السياسة التي ترسم في أي تحالف هي توافق بين آراء مختلف الأحزاب، هي الحد الممكن للتوافق عليه، وحين لا يكون عكاؤ ذلك يتغير التحالف. ولقد كان واضحًا أن المنطقين / السياسيين ليس من الممكن أن يتحالفوا، وكانت أوهام البعض هي التي تغذى إمكانية أن يتحقق التوافق.

حيث إن التابع لوضع المعارضة في سوريا يتلمس بأنها باتت تخندق في

سياسيين مختلفتين (طبعاً ربما أكثر من ذلك أيضاً)، سياسة تعبر عن تيار ليبرالي «ديمقراطي» (ولقد وضعت الكلمة ديمقراطي بين مزدوجين لأن كتلته الأساسية ليست ديمقراطية على الرغم من أن شعارها الأساسي هو الديمقراطية)، يعتقد بأن الهدف الوحيد الضروري هو «الانتقال من الاستبداد إلى الديموقратية» في إطار سيادة حرية السوق، وفي إطار علاقات دولية طبيعية مع «الغرب». وبالتالي إذا كان يطرح هدف الديموقратية كهدف وحيد، إلا أنه يحمل مشروعه متكاملاً، هو المشروع الليبرالي. وربما كان بعض من في هذا التيار يعتقدون دون بأن الانتقال إلى الديموقратية هي خطوة أولى تفتح الأفق لامكانية طرح الخيارات الأخرى التي تمثل الطبقات الشعبية. وهذه هي المحاججة التي طرحت منذ تفتّق العقل المعارض عن هذا الشعار (أي الانتقال من الاستبداد إلى الديموقратية). لكن هذا الوهم سيسقط حين تتحقق الانتقال، لأن كل آمالات الانتقال (أي سوء وافقت السلطة التي باتت تمارس الخيار الليبرالي في الاقتصاد، أو تتحقق التغيير وأصبح إعلان دمشق هو السلطة، أو جرى التغيير بفعل أميريكي) سوف تتفقى إلى فرض الليبرالية الاقتصادية على الضد من مطالب الطبقات الشعبية وعلى حسابها. ولاشك في أن الليبرالية الاقتصادية تتحقق في الواقع الآن، على الرغم من أنها من دون ديمقراطية. الأمر الذي يجعل طرح هدف الديموقратية من دون سياسة اقتصادية تمثل مصالح الطبقات الشعبية يصب في مشروع التيار الليبرالي. وبالتالي الديموقратية وحدها ليست هدفاً كافياً، ولا يمكنها أن تشكل رافعة للتغيير، ما دامت الطبقات الشعبية تعتبر بأن الأولوية هي لوضعها المعيشي - بعد أن أصبحت تحت خط الفقر بدرجات «وليس من الممكن تحقيق التغيير» - بمن دونها، إلا في إطار مراهنات مرآضية على الخارج، أو على السلطة ذاتها.

السياسة الأخرى، وهي لازالت مشوهة ومتعرّبة، نتيجة اختلاط المفاهيم ولارث الماضي، وربما سائل أخرى، تقوم على تلمس ضرورة أن يجري الترکيز على ثلاثة متropيات: الديموقراطية، المشروع الإمبريالي، مطالب الطبقات الشعبية. إضافة إلى الدور العربي لسوريا وحل مشكلة الأقليات. على الرغم من أن الخلافات في الإعلان تركّزت على الموقف من «المشاريع الأميركيّة»، وكان وضع الطبقات الشعبية مهمّشًا في هذه السياسة الأخرى.

هذا يمكن اعتباره صيغة الإعلان، والتبيّنة التي وصل إليها في اجتماع المجلس الوطني، هي صيغة تشكّل التيار الليبرالي. والملفت هو أن هذه الصيغة هي التي طردت الاتجاه الآخر، وليسوعي ذاك الاتجاه لاختلافاته مع التيار الليبرالي. أو توهمه على أنه قادر على بحثه، وفرض سياسة أخرى. ولقد ساعدت هذه الأوهام التيار الليبرالي، لأنها عزّزت من «قوته» نتيجة عدم انطلاقها من ضرورة الفرز منذ البدء، حيث كان من الطبيعي أن يتبلور هذا التيار في إطار المعارضة، وكان يمكن إيجاد سبل للتنسيق معه على قضايا هي مجال توافق، لكن الأوهام غيّرت إمكانية تبلور تيار آخر، هو التيار الوطني الديموقراطي الذي يمثل الطبقات الشعبية (وهو ما كان قد حاوله حين تأسيس «التيار الوطني الديموقراطي الاجتماعي»)، ولم تتحقق الفرز الذي كان ضروريًّا لكي يستقيم وضع المعارضة، ولا تفرق في تناحرات مقيمة كما جرى داخل إعلان دمشق. ومن أجل توفير أشكال أخرى للتنسيق في ما بين التيارات. ولكي يبحث هذا التيار عن مرتكزاته بين الطبقات الشعبية التي بدا واضحًا أنها باتت شاملة نسبيًّا وضعها المعنى الصعب.

إذًا، أقرّ المجلس الوطني لإعلان دمشق وثيقة جديدة، وانتخب قيادة استبعدت

قوى أساسية، وتشكل في صيغة هي أقرب إلى الحزب منها إلى الجبهة، ربما كانت تكراراً للكلة الوطنية، التي شكلت في حينها تياراً. وإذا كانت الوثيقة قد خضعت للمساومة بين التيارين المشار إليها، ما أدخل فيها ما لا يُعتبر من سياسات التيار الليبرالي، فقد حرصت على أن تكون «شبنة» (إعادة صياغة محسنة) للوثيقة الأولى من دون أن تحمل من التوضيح الذي صدر بعد ذلك سوى ظلال فقرتين هما: أن عملية التغيير التي يدعو إليها «تحصن البلد من خطر العدوان الصهيوني المدعوم من الإدارات الأمريكية والتدخل العسكري الخارجي وتقف حاجزاً مانعاً أمام مشاريع الهيمنة والاحتلال وسياسات الحصار الاقتصادي وما تفرزه من تأثير على حياة المواطنين ومن توترات وانقسامات خطيرة»، و«سورية جزء من الوطن العربي». وربما بعض الإشارات إلى الوضع العيشي في المقدمة من دون أن يتحدد أي هدف يخصها. ما يجعل هذه المساومة غير مفهومة بعد أن أبعد التيار الذي دفع باتجاه تضمينها الوثيقة. وبالتالي ربما يكونا من دون معنى، سوى ما يدخل في باب «الماحكات».

وإذا كانت هذه الخلافات في المعارضة واضحة منذ زمن، وكانت تفرض تشكيل تحالف آخر، فإن هذه التسليمة تفرض أن تدفع إلى تأسيس هذا التحالف. فقد نشأ وضع جديد في المعارضة يفرض أن يشكل تحالف يضم القوى والشخصيات التي تسعى إلى تحقيق التغيير وفق برنامج ينطلق من مصالح الطبقات الشعبية، ويسعى لتأسيس نظام ديمقراطي علماني، ويتأسس على رفض هذه الطبقات للمشروع الإمبريالي الصهيوني وعلى سيطرة الليبرالية الجديدة، وكذلك على دور سوريا في الإطار العربي.

حول آفاق المعارضة السورية في الوضع الراهن

بعد الأمال التي راجت بعد عام ٢٠٠٠، بأن يتحقق الانفراج أو التغيير، عاد الوضع ليشير إلى أن المسألة أعقد ما كان يوحي الوضع آنذاك. وهذا تراجع النشاط المعارض، واستحكم الميل للتأمل والتاؤل أكثر من الفعل، على الرغم من أن كل النشاط السابق تحور حول الديمقراطية.

وعلى الرغم من أساسية الديمقراطية إلا أن الوضع كان يتلزم مجهدًا أكبر في فهم الظروف القائمة، حيث إن الديموقратية لم تكن في لحظة من اللحظات معطى «طبعاً»، بل كانت نتاج تحولات متعددة الأوجه تفرض تأسيس السلطة على أسس ديموقراطية. وبالتالي يمكن القول إن مختلف القوى انساقت وراء هدف كان يحتاج إلى حامل اجتماعي وليس إلى دعوات «النخبة» من المثقفين والسياسيين، بمعزل عن تقديرنا للدور الذي قاموا به.

وإذا كان توهם «التغيير السريع»، سواء في شكل السلطة لكي تحول ذاتها إلى سلطة ديمقراطية، أو عبر الضغوط والسياسات الدولية والإقليمية، قد انقلب إلى تشاوم، وربما يأس، فإن المسألة التي تقف أمام المعارضة هي التحديد الصحيح لطبيعة الوضع، من حيث وضعها وسياساتها وفاعليتها من جهة، ومن حيث الوضع الذي غرّ به الطبقات الشعبية من جهة أخرى، ومن ثم الوضع الاقتصادي العام وأثره على السلطة ذاتها من جهة ثالثة.

إن افتقاد كل ذلك هو الذي جعل النشاط المعارض يدو كرد فعل على وضع الاستبداد الذي عاشته سورية منذ عقود، وليس ناتجاً عن معرفة بالظروف الواقعية، وتحديد صحيح لوضع المعارضة، وبالتالي لقدرتها، وما يمكن أن تتحققه. لهذا حدث التراجع، وعاد يستحكم في الوعي تصور أن السلطة «مطلقة القوة»، خصوصاً بعد الانفتاح الخارجي عليها، وتعزز وضعها الإقليمي.

وهو الأمر الذي يفرض أن تطرح المعارضة الأسئلة على ذاتها، وأن تلمس بيتها قبل أن تعتقد بأنها في طريق التغيير؛ فلاشك في أن القمع الطويل قد أضعف قواها، وعزّ لها عن حوالتها الطبقية، وأيضاً لاشك في أن أجيال عديدة ابتعدت عن الفعل السياسي و«الشأن العام» نتيجة ذلك لكن أيضاً نتيجة بحمل الوضع الاقتصادي الذي كان يعده الحاجة للفعل السياسي، وبالتالي انوجدت في «جزيرة منعزلة» هم الأعضاء القدامى، أي من دون رفد من قطاعات جديدة وشابة (مع استثناءات معدودة ومفهومة). لكن لابد من أن تلمس صحة رؤيتها وفهمها للوضع، وهو الأمر الذي كان يشير إلى أن «الميل السياسي» والشعارات العمومية، وبالتالي الحماس

والعفوية هي التي كانت تستحكم بها.

أرد ذلك من أجل القول إن هذا الوضع يفترض أن تكون المهام الأولية الضرورية هي تلك التي تتعلق بالبناء الذاتي قبل القفز إلى توهם إمكانية التغيير، وકأن التغيير ممكن من دون قوى فاعلة. لكن الإشارة إلى البناء الذاتي لا تعني الانغلاق على الذات، حيث ليس من الممكن بناء قوى تهدف إلى التغيير إلا عبر التفاعل مع ظروف الطبقات الشعبية، لأن الصراع من الأساس هو صراع طبقات وليس صراع أحزاب، وللأحزاب دور «إدخال الوعي» وتنظيم فعل ونشاط الطبقات، ورسم هدف سياسي واضح من أجل أن يصب التراكم في النضالات اليومية في الوصول إليه.

هذا يكون السؤال حول الذات هو السؤال الأول، وهنا سنتلمس مشكلات عويصة يجب أن تخذلي بالجهد والوقت الأولوية، لأن فعل الأحزاب يتوقف على طبيعة بنيتها، إلا إذا صمنا على استمرار العمل العفواني الانفعالي، واكتفينا بالتناول «السياسي» الذي يركز فحسب على الحراك السياسي (و هنا تصبح السلطة هي المركز، لكن من زاوية شكلية جداً، ومن ثم تتلخص الديموقратية في حق النشاط السياسي والانتخاب)، والموافق السياسية عبر متابعة الأحداث السياسية والتصريحات السياسية للسلطة. وهو الذي يعني البعد الشديد عن الطبقات الشعبية، لأنها -وفق ذلك- لا تكون في «ذهن» الناشطين السياسيين، وبالتالي لا يحظى وضعها بأي اهتمام. وهنا يتلخص النشاط السياسي في علاقة: سلطة-معارضة. وهذا بالتحديد الوضع الذي حكم النشاط منذ سنة ٢٠٠٠.

لكن إعادة بناء الوعي والرؤية لا ينفصل عن وعي الواقع، وبالتالي

عن فهم الظروف الاقتصادية والطبقية القائمة. وإذا كان ذلك ممكناً عبر الدراسات لكنه ضروري عبر التواصل مع الطبقات، وهنا يبدأ تأسيس أي فعل سياسي. ولاشك في أن الظروف الاقتصادية هي التي باتت تطعن الطبقات الشعبية، فقد ارتفعت الأسعار بشكل متسرع وصل إلى حد التفارق العميق مع الأجور والمداخيل لقطاعات واسعة من الشعب. كما إن الوضع الاقتصادي بات يعاني من أزمة عميقة، سواء في ما يتعلق بالريف أو في ما يتعلق بالصناعة، حيث إننا على أبواب انهيار اقتصادي. وحيث بات التهاب الطبقي فاقعاً، وليس واضحاً فحسب، وباتت إمكانية العيش صعبة على قطاع كبير من العمال وال فلاحين والموظفين، من يعملون في الدولة ومن يعملون في القطاع الخاص.

إذًا، لابد من توضيح الرؤية، ليس بالمعنى الجزئي السائد بل بمعنى رؤية كل الواقع، وهي الخطوة الضرورية من أجل بلورة السياسة المكنته للوصول إلى التغيير. كما لابد من إنهاء النظرة «المتعلالية» التي تعبر عن نرجسية الوروجوازية الصغيرة، التي تنطلق من رؤية الذات فحسب، وليس رؤية المجتمع والصراعات فيه، وبالتالي ظروف الطبقات الشعبية التي من المفترض أن كثير من أحزاب المعارضة تقول إنها تعتبر عنها. وهنا يجب أن تكون مطالب هذه الطبقات في أولويات أي برنامج معارض، قبل الديموقراطية (ولكن ليس على حسابها)، فهذا تفيد كل المطالبات بالديمقراطية وأغلبية المجتمع تندفع نحو الفقر المدقع، وكيف تأسس ديموقراطية لا تتحقق وضعاً أفضل لهذه الطبقات؟ وأساساً كيف يمكن أن تتحقق الديموقراطية بدون هؤلاء؟

وإذا كان ما أطرح «نقوصاً» عما حكم السنوات السابقة، فلأن تجربة هذه السنوات أوضحت هشاشة القوى المعارضة، وانعزازها عن الطبقات الشعبية (أو عزّها ذاتها عن هذه الطبقات بعد أن عزّها الاستبداد). وهو الأمر الذي يفرض العودة إلى الذات من أجل التقييم ودراسة المشكلات التي انكشفت، من أجل إعادة صياغة الاستراتيجية. وهذا لا يعني تجاهل الديمقراطية وأهميتها، ولا الفرز عن مطالب عديدة كانت هي الأهداف التي ألمحت الحراك السابق، ومنها العلمنة وحقوق الأقليات، وقانون مدني للأحوال الشخصية (كونه يطرح من قبل السلطة في صيغة رثة)، والحرريات، لكنه يعني أن الفعل المعارض عليه أن يتضمن بجمل مطالب الطبقات الشعبية، وليس في ما يتعلق بالديمقراطية فحسب، ولأن الوضع الاقتصادي الراهن يجعل الوضع المعيشي ذا أولوية لأنّه أصبح ضاغطاً على معظم الشعب، وهو هاجسها اليومي، كما لأن الاقتصاد يعاني من أزمة تشير إلى انجذابه قطاعاته المتوجهة، وتعزيز النشاطات الطفيلية والتجارة.

لكن أيضاً لأنّ مهمة الأحزاب التي تسعى إلى التغيير أن تكون جزءاً من الطبقات المفقرة، وأن تعبّر عنها، وأن تعمل [كما أشرنا] إلى تطوير نشاطها، وإنّه أصبح كل برنامجها الديمقراطي من دون معنى.

ليس ما هو ممكن وفق القوى الراهنة، وليس من ممكن سوى عبر الاندماج بالطبقات الشعبية وفق رؤية واضحة تلمس كل المشكلات وتقدم البديل المجتمعي. فإذا كلامنا للمسألة لا يتعلّق بالانسحاب من الصراخ عموماً، الأولوية هي لإعادة بناء الذات في خضم الصراع ذاته. وهذه الصيغة تجعل آليات الصراع مختلفة لكنها قائمة. فإذا كنت هزمت في الحرب يجب أن تعيد

مصادر الشمولية

بناء الجيش لكي تكون قادراً على خوض حرب ناجحة.

هذا أراني لا أدعو إلى «وقف» أي نشاط، لكنني أدعو إلى التأمل في البنية، وتوفير كل الأسس التي تسمح بتجديدها، في خضم الصراع ذاته.

خاتمة

الواقع الراهن والتحول الثوري

انحكم الوضع السوري منذ تسعينيات القرن العشرين لمتغير عالمي، تمثل في انيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، وبالتالي تحول الولايات المتحدة إلى «القطب الأوحد» وميلها للتفرد في تقرير مصير العالم مستندة إلى تفوقها العسكري المطلق. بعد أن كان قد انبى الوضع منذ الخمسينيات على أساس التناقض بين الرأسمالية والاشراكية، أو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، في إطار ما أُسمى بـ«الحرب الباردة»، التي سمحت بنشوء ميزان قوى عالمي ساعد البلدان المتخلفة على أن تستقل وأن تطمع بتحقيق أهداف كانت السيطرة الإمبريالية تمنعها بالقوة في الغالب، من هذه الأهداف: التطور الاقتصادي وبناء الصناعة، الطموح لتحقيق التوحيد القومي، تطوير القدرات العسكرية، واستقلالية دور الدول في العلاقات الدولية.

بمعنى أن هذه البلدان تمتّع بحرية المناورة إلى أبعد مدى، كما بالأدبي على التناقضات. وهذا ما سمح بتحقيق تطوير معين، حيث جرى تدمير البنى الاقتصادية الاجتماعية القديمة (الإقليمية)، ويلاء بناء الصناعة وتطوير الاقتصاد. لكن طبيعة الفئات التي حكمت، أتت لنشوء سلطة استبدادية عَبْرَها كان يتم تحقيق مصالح تلك الفئات، من خلال نهب الرأسمال المراكز في يد الدولة، والذي نتج من التأمين والمصادرات، وبالتالي توظيفها في «البناء» الذي بات مثُوّهاً نتيجة ذلك. ولكن كانت الحركة السياسية بمجملها تندمر، ونشأت أجيال لم تولِ اهتماماً للشأن العام، وبالتالي لم تدخل ميدان النشاط السياسي.

هذا الوضع فرض إعادة البحث من جديد عن أفق للتغيير، حيث تتفاقم الأزمة الاجتماعية نتيجة الوضع المعيب الذي باتت تعشه الطبقات الشعبية، بعد التسارع الذي حكم عملية المخصصة وتعيم الاقتصاد «الحر»، لكن المهيمن عليه من قبل الرأسمالية الجديدة (مع حصة للرأسمالية القديمة). وتقف استبدادية السلطة في وجه كل محاولات تفعيل الحراك المجتمعي، وهي تدافع عن هذه الرأسمالية التي لها طابع مافيوسي واضح، وتسعى إلى التثبيك مع الرأسمال الإمبريالي من أجل تحقيق مصالحها. على الرغم من «التناقض» الذي يحكم علاقتها مع ذلك الرأسمال، وخصوصاً مع الإمبريالية الأمريكية. والذي يدوّك «تناقض» شكلي لأن الخلاف فيه هو حول شكل السلطة أكثر منه خلاف حول سياسات وأهداف.

وبالتالي فإذا كانت التناقضات الطبقية تصاعدت نتيجة الوضع الاقتصادي، فإنها تصاعدت في إطار وضع عالمي مقلق، وأخطر تعرّض في كل المنطقة،

انطلاقاً من الميل الإمبريالي الأميركي، والأوروبي إلى اليمينة وفرض تغيرات عميقة في الجغرافيا السياسية لها. لهذا تعيش سوريا وضعًا أميريكًا، ومنذراً بتغيرات عميقة نتيجة تراكب أخطار متعددة، في وضع تبدو فيه قوى التغيير هامشية ومشتة، وبعضها يتشابك مع الضغوط الإمبريالية.

حدود التغيير وأمكانات مختلف القوى

أـ إذا بدأنا بعزل الوضع العالمي والدور الأميركي في الضغط والتغيير، يمكن أن نطرح السؤال: هل هناك إمكانية لتحقيق التغيير من الداخل؟ أي بقوى داخلية؟ سواء هدف التغيير إلى تغيير السلطة أو تغيير آلياتها فحسب؟

من الضروري هنا أن نلمس ميزان القوى الداخلي، وطبيعة التوازن بين السلطة كقوة حاكمة والحركة السياسية المعارضة. ولكن من الضروري أن نلمس كذلك حدود الحراك الاجتماعي؛ لأن أي تغيير، أو أي ضغط، لن يكون ممكناً من دون قوة اجتماعية. فقد استندت السلطة في فعلها التدميري إلى الحركة اليسامية (سواء بدرجها بالسلطة عبر الجبهة، أو بوضعها في السجون وشلّ حركتها المجتمعية)، إلى التكوين الطبقي الذي أسهمت في تشكيله، من خلال الإصلاح الزراعي الذي وسع من الفئات الوسطى في الريف (صفار ملاك الأرض)، وأيضاً ربط مصلحة الفلاحين بالدولة عبر الدور التسويقي الذي أدته، وكذلك دورها في توفير المواد الضرورية للزراعة (الذور والأسمدة واللقاحات والمدات). كما من خلال التأمين والتوسيع في التصنيع، الأمر الذي سمح بإيجاد فرص عمل لجيش العمل الاحتياطي الذي تحرر من الريف بعد قانون الإصلاح الزراعي والقضاء

على الإقطاع. ولقد كانت الدولة المجال الأكبر للتوظيف، في الجيش والأمن والإدارات، ما وسع كذلك من قاعدة الفئات الوسطى المدنية. وفي إطار كل ذلك حققت الدولة العديد من المطالب العمالية، فأقرت تحديد ساعات العمل بثنائي ساعات، وحققت الضمان الاجتماعي والصحي، وحق العمل ذاته. إضافة إلى تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار عبر ضبط الأسعار والتحكم بالتجارتين الخارجية والداخلية؛ في الوقت ذاته الذي انفرض فيه التعليم المجاني الذي لامس أحلام فئات واسعة خصوصاً في الريف الذي كان يشكل الكتلة الأساسية من المكان، والكتلة الأساسية التي كانت تعانى أقسى أشكال الاضطهاد الإقطاعي.

وبالتالي تشكل تكوين طبقي تغلب عليه سيطرة الفئات الوسطى الريفية والمدنية، وتحقق فيه وضع أفضل للطبقات الفقيرة (العمال وال فلاجرون الفقراء). وأصبحت الدولة تتحوز على كتلة أساسية من قوة العمل، سواء كان عملها في الإدارات أو في المشاريع المملوكة للدولة، أو لها مصلحة في العلاقة مع الدولة (خصوصاً هنا الفلاحون، وحتى فئة التجار والصناعيين). هذا الوضع كان يقود حكماً إلى حالة من «الاستقرار الطبقي»، ودعم اجتماعي من كل هذه الفئات للسلطة. وبالتالي توفير المقدرة للسيطرة على اتحادات العمال والفلاحين والطلبة خصوصاً، قبل السيطرة العنيفة على باقي الاتحادات المهنية، التي مثلت الفئات الوسطى المدنية المطالبة بالديمقراطية خلال أزمة سنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٠.

هذه الملاحظة الأخيرة يمكن أن تلقي الضوء على مشكلة سوريا نهاية سبعينيات القرن الماضي، حيث نشأت المعارضة من طرفين، الأول: هو

الفئات الوسطى المدنية التي بدأت تحلم بتحقيق الديموقراطية. ولقد سار في هذا المalar أحزاب متعددة هي التي شكلت «الجمع الوطني الديمقراطي»، لكنها شملت فئات مهنية عملت في اتحادات المهندسين والمحامين والأطباء بدرجة أقل. والثاني: جماعة الإخوان المسلمين التي عبرت عن فئات وسطى مدينة كان التطور الاقتصادي يهمّها، وأقصد بالأساس الحرفيين وصغار التجار، أو البنية التجارية الحرفية التقليدية التي كانت تشكل عياد المدن. ولقد جمعت بعض الفئات الريفية في مناطق كانت لازالت مغرة في التخلف (حوران وريف حلب خصوصاً). وبين هذا وذاك كان صراع البعث العراقي ضد السلطة من موقع الخصم بالوصول إليها من دون أن يكون له أي برنامج مختلف، أو رابطة العمل الشيوعي (ثم حزب العمل الشيوعي) التي انطلقت من أن الرأسالية استفادت ضرورتها، فاعتقدت بأن الواقع يفرض الانتقال إلى الاشتراكية، وإن من أجل تحقيق «البرنامج الانتقالي» أولاً. وبالتالي تضادت مع الحركة الأصولية ولم تقبل برنامج «التغيير الوطني الديمقراطي» الذي طرحته التجمّع.

وفي ما عدا تلك الفئات الوسطى التقليدية والمهنية، كان التكوين الاجتماعي خارج الصراع القائم. حيث كان إما داعمًا للسلطة نتيجة مكاسبه، أو محايدها نتيجة وضعه المستقر. حتى أن قطاعات أساسية من البورجوازية التقليدية كانت متحالفة مع السلطة، وكانت مصالحها معها غير مخالف «موضوعي»، على الرغم من «تدخلات القوة» التي قامت بها فئات من السلطة لـ«الشراكة» الاقتصادية مع هذه الفئات، والتي بدت كـ«خوة».

لكن البورجوازية في المقابل استفادت من نهب الدولة بطرق شتى (المشاركة في مشاريع عبر القطاع المشترك، والتهريب والتسويق للدولة).

وبالتالي كان الصراع (خارج صراع الإخوان المسلمين) يتخذ شكلاً «سياسياً» فحسب، من دون قاعدة اجتماعية، وفي إطار مطالب ديموقراطية عامة كانت تعبّر عن ميول ثات وسطى مدنية (على الرغم من وجود بعض المطالب الأخرى المحدودة)، في مواجهة سلطة امتلكت قوّة هائلة نتيجة استنادها إلى قاعدة اجتماعية واسعة. الأمر الذي مكّنها من بناء أجهزة أمنية قوية على الرغم من ضعف، فاعليتها، ومستفيدة من الإطار الطائفي في ذلك لضمان الولاء المطلق. ما أتّس لنشوء سلطة مستبدّة فائقة القوّة ومتّسّكة. وبالتالي كانت قادرة على فرض هيمنتها على النقابات والاتحادات والمنظّمات التي أنشأت معظمها، وكذلك على المدارس والجامعات، وفي الغالب على المؤسسات الدينية والنادي الرياضي والمنتديات. أيّ على كلّ أركان المجتمع المدني وعلى معظم أركان الحياة الاقتصادية والتعليم. وعلى الجيش بكلّ تأكيد. وكذلك على الحياة السياسية بالطبع، خصوصاً بعد دمج أحزاب لها تاريخ مثل الحزب الشيوعي السوري في الجبهة الوطنية التقدمية التي كانت الغطاء السياسي لمارسات السلطة، وفي الوقت نفسه «الدليل» على تعدديتها لتبدو السلطة وكأنّها تتبلّع المجتمع، حيث السياسة المحكومة من قبل الأجهزة الأمنية تهيمن على الاقتصاد والتكتوين الاجتماعي وعلى «الحياة العادلة»، أيّ على تفاصيل حياة المواطنين «من المهد إلى اللحد»، وهو الأمر الذي أتّس لنشوء سلطة الشمولية.

وكان هذا الوضع يفرض تهميش الحركة السياسية: الملتّحة بالسلطة،

والتي أصبحت آلياتها متوافقة مع آليات السلطة، ومحدة بها، وبالتالي لم تكن قادرة على الخروج عنها. والمعارضة التي تعرضت لضربات أمنية قوية، دمرت قواها، وحولتها إلى هوامش، حيث عانت من كون معظم كادرها قد دخل السجون، ومن بقي عاش متخفياً وفي وضع صعب. لكن الأهم هنا أن ذلك التكوين الاجتماعي الذي وُجد (والذي كان يعبر عن مرحلة انتقال من نمط قديم / إقطاعي جرى تدميره، إلى آخر جديد) كان يتشكل من دون أن يعني ذلك أنه سبّر) أسس لنشوء أجيال لم تدخل المجال السياسي، وظللت بعيدة عن التفكير والعمل السياسي، على الرغم من فتحها على آفاق من الوعي كبيرة نتيجة التطور العام العالمي وتقنيات التواصل والتتطور المعرفي (بعكس الواقع الريفي السابق الذي جعل المعرف محدودة وإمكانيات التواصل شبه معدومة، مع استمرار الثقافة التقليدية، وهو ما حكم الحركة السياسية السابقة). الأمر الذي فرض إحداث قطيعة بين الحركة السياسية بمختلف أطيافها (في ما عدا حزب السلطة الذي استقطب كل من يسعى إلى امتياز مادي أو معنوي، على الرغم من أن هؤلاء ظلوا من دون معرفة سياسية)، وبين المجتمع الذي كان يتشكل من أبناء هؤلاء الذين حصلوا على الأرض، أو الذين أصبحوا عمالاً أو موظفين، في دولة باتت هي رب العمل الكبير. وإذا كان قد تعمّش وضع الريف السياسي، وكذلك وضع العمال السياسي نتيجة هيمنة السلطة، وبات هؤلاء «يعيشون الحياة» فحسب، وما دام كل ذلك قد أوجد استقراراً اجتماعياً، فإن «أبناءهم» الذين أصبحوا طلاباً باتوا غير مقيمين بالنشاط السياسي، خصوصاً وأن قوة السلطة القمعية أشارت إلى الخطر الذي يلاحق كل من يمارس هذا النشاط، إضافة إلى أن «مصالحهم

المباشرة» لم تَعُدْ تؤسّس الدافع للانخراط في العمل السياسي.

وهذا الأمر كان يهُمّش الحركة السياسية من جهة، لكنه كان يحوّلها إلى حركة هرمة من جهة أخرى. لأنها لم تَعُدْ تُرْفَد بناشطين جدد، ما قُلص من مقدرتها وفاعليتها وامتدادها. وحيث باتت متشرنة في وعيها «القديم» من دون رفد جديد، وبالتالي من دون القدرة على رؤية التحولات. مع ملاحظة أن وعيها وتصوراتها كانت إشكالية، وهذا ما يحتاج إلى بحث جاد، لكنه كان ينعكس على مقدرتها على وعي التحولات التي جرت منذ الوحدة المصرية -السورية سنة ١٩٥٨، وخصوصاً منذ انقلاب آذار / مارس سنة ١٩٦٣ وبالتالي تقديرها للدور الذي يمكن أن تؤديه في الوضع الجديد. وكان ذلك سبباً في أزمتها وتهيّشها، حيث إن معظم المهام التي نادت بها لم تخرج عنها تتحقق، وبعضها كان طموحة أقلّ ما تتحقق، مثل الحزب الشيوعي مثلاً.

ولاشك في أن السلطة تير نحو الضعف والهزال منذ بدء الأزمة الاقتصادية سنوات ١٩٨٥-١٩٨٦، نتيجة تناقص المساعدات القادمة من الدول النفطية، ووضوح ارتباك البناء الاقتصادي الذي تحقق خلال عقدين، ومن ثم تصاعد النهب الذي بات قانوناً عاماً، وفرض نشوء تمييز طبقي واضح خلال العقود الأربع السابقة، حيث فلّة باتت تملك مليارات الدولارات هي تلك التي تبوأت مناصب كبيرة في الدولة، وأكثرية مفقرة. وإلى تأزم وضع «القطاع العام» وإفلاس شركات عديدة كانت تَعُول من ميزانية الدولة، الأمر الذي أوقعها في وضع حرج: وبالتالي تشكّل «طبقة» تميل إلى التخلص من دور الدولة الاقتصادي، وإلى احتكار السوق لصالحها المباشرة. وهو ما فتح الأفق لحركات اجتماعية بدأ في بعض

الإضرابات العمالية، وبعض التحرّكات الاحتجاجية. وكذلك فإن الوضع الراهن يتم بوجود أزمة اقتصادية طالت الدولة نتيجة تراكم النهب وسوء التخطيط الاقتصادي وقلة كفاءة المدراء والمسؤولين، تندّر بانهيار اقتصادي، في الوقت الذي تزايد فيه إمكانية تصاعد الحراك الاجتماعي، وفي وضع عالمي ينذر بالخطر على السلطة التي باتت محاصرة ومهدّدة، وبالأساس على الوطن كله.

بمعنى أن الاستقرار الذي أفادت منه السلطة طيلة عقود بات في مهب الريح، وأن قوتها باتت تناكل بعد أن انقضت قاعدتها الاجتماعية عنها، وبات تشکل خطراً نتيجة أزمتها التي يمكن أن تدفعها إلى «التمرد» والعصيان.

لكن على الرغم من ذلك، لازالت الحركة السياسية تعيش وضع العقدتين الأولىين من سلطة البعث، وتعتقد أن قوّة السلطة لازالت كما كانت، وأن الوضع الشعبي لازال كما هو، أو أنها لم تفكّر في النظر إلى واقع الطبقات الشعبية، وكذلك لم تلمس تأكل السلطة وانحدار قوتها. وإذا كان قد أصبح بمقدورها الجهر بآرائها، فهي لازالت تعتقد بأن هذه السلطة مؤيّدة. ونتيجة الوضع الذي حاولتْ توصيفه للتو، حيث هيمنت السلطة على المجتمع (بالتالي بدا أن ليس هناك مجتمع أصلاً)، وحيث بدت السلطة هي الجبروت، فقد عرّك الخطاب المعارض حول الديموقراطية التي بدت أنها المطلب الوحيد، وتغلّب الميل لطالية السلطة لـتغير ذاتها، أو الحلم بدور «خارجي» لتغييرها. ولقد باتت تتشكل المعارضـة من نخبة من الساسـين القدامـى في الغـالـبـ، ومن مثقـفينـ، منغلـقةـ وـمعزـولةـ عن الواقعـ الـاجـتمـاعـيـ، وبـعيـدةـ عنـ الحـراكـ الـاجـتمـاعـيـ الـذـيـ بدـأـ يـتـشـكـلـ. ولاـشكـ فيـ أنـ التـورـاتـ

الاجتماعية وحالات الإفقار التي باتت تطال قطاعاً واسعاً من الطبقات الوسطى والدنيا، أصبحت تشكل الأساس ليل تدبّي لدى قطاعات اجتماعية، باتت تشكّل بيئة لحركات أصولية، مثل الإخوان المسلمين و«القاعدة» (أو التيار الوهابي عموماً الذي يدرو أنه هو الذي يقاوم أميركا)، وبالتالي أصبحت قاعدة أساسية لإمكانية تحول هذه الجماعات إلى قوّة فعلية. لكن لا زال قمع السلطة وإمساكها الوضع الداخلي يمنع تلك الجماعات من الوجود القوي، على الرغم من أن أي تحول في السلطة باتجاه «انفراج ديمقراطي»، أو نهاية السلطة، سوف يجعلها قوّة فاعلة، بعكس كل الأحزاب الأخرى التي ستبقى تُثْلِي النخبة السياسية الثقافية. وهذا لا يعني «تحريف» من طرح مسألة التغيير، بل يعني رؤية الواقع كمقدمة للوصول إلى استنتاجات ضرورية لفعل اليسار الماركسي. وبالتالي يجب أن نلحظ بأن تقع النخبة ضمن خطاب «موحد» من دون تميزات واختلافات هي في صلب الواقع، ويركّز على المستوى السياسي فحسب، لن يفهم في أن تقاطع مع الوضع الاجتماعي المتأزم والذي يطرح أسئلة أخرى ويطمح إلى مطالب تتعلّق بعيشه قبل أن تطال الديموقراطية. وميزة الأصولية، والتي تجعل منها قوّة قادرة على التغلغل في النسيج الاجتماعي، هي في عنصرتين، الأولى، الدين الذي يشكّل جرأة ما وإن كان غير كافٍ، حيث يمكن أن يعبر كذلك عن توترات اجتماعية محدودة، والثانية، الصراع العالمي للإسلام الجهادي ضد «الغرب»، وبالتالي تقاطعه مع الميل الشعبي الرافض للسيطرة الأميركيّة الصهيونية. وسنلمس بأن الموقف من التوترات الاجتماعية غائب - لدى النخبة المعاصرة، كما إن الموقف من الغرب الأميركي الأعمى ملتبس لدى قطاع منها، وهو غائب في فعلها السياسي كذلك.

وإذا كانت الأزمة الاجتماعية قد بدأت عبر التفارق بين الأجور والأسعار، كما عبر نسبة الفقر التي بلغت وفق إحصاءات رسمية ما يقارب ثلث السكان (٣٥ مليون شخص)، هم الذين يعيشون تحت خط الفقر (الذى يساوى دولاراً واحداً في اليوم)، على الرغم من أن نسبة الفقر أعلى من ذلك إذا علمنا أن متوسط دخل الفرد لا يزيد على مئة دولار، بينما تشير دراسات رسمية أجريت قبل أربع سنوات إلى أن متوسط الدخل الضروري للعيش يجب أن يقارب الـ ٤٠٠ دولار (١٨ ألف ليرة سورية)، وهو مبلغ يساوى أضعاف متوسط الأجور الحالي. وهذا ما يدفع إلى الحراك الاجتماعي. وبالتالي فإذا كانت الأزمة الاجتماعية قد بدأت، فإن الوضع «الموروث» يشير إلى بطء الفاعلية الاجتماعية نتيجة «الخوف» الذي رافق المرحلة السابقة، على الرغم من أن بعض الاحتجاجات قد بدأت، وأن التململ قد أصبح بادياً للعيان. وبالتالي فإن انفجار الوضع ليس قريباً، أو ليس الآن، على الرغم من أنه بات يرقد السياسة بفاعلين جدد ليس من مؤشر إلى قدرة الأحزاب القائمة على استقطابهم.

وعلى الرغم من أن قوة السلطة قد تراجعت، وباتت «مفكرة» وهشة ومأزومة، نتيجة الوضع الاقتصادي الداخلي وخطر تفجر أزمات متعددة، وحدوث اضطرابات اجتماعية، كما نتيجة الوضع الدولي الضاغط، فإن ميزان القوى الداخلي لازال يميل لصلحتها، حيث - وكما أشرنا - أن القوى المعارضة منحصرة في نخبة سياسية ثقافية «هرمة»، وهذا الانعزال هو الذي جعلها تضيّخ من الحاجة إلى الديموقراطية كما نوهنا قبل قليل، لأنها تعتقد بأن الانفراج الديموقراطي هو الذي سوف يسهل لها التفاعل مع المجتمع، ويفتح لها أفق التحول إلى قوة سياسية فاعلة. بينما تكمن

المشكلة في مسائل أبعد من الاستبداد الذي يفرض المطالبة بالديمقراطية، على الرغم من أهمية ذلك، تتعلق بوعيها وبنيتها وأهدافها، وخصوصاً تحويل «الحلقة المركزية» التي هي الديمقراطية، إلى حلقة وحيدة، حيث يجري «اللعبة» في فضائها من دون لمس أسس الاستبداد وبالتالي مشكلات الطبقات الشعبية الناتجة من التهـب الذي كان الاستبداد غطاؤه السميك. لهذا يجري تضخيم المطلب الديموقراطي واعتبار أنه هو «الحل السحري» لكل المشكلات، على الرغم من أن الديمقراطية هي - في الوضعية التي ناقشها - آليات سلطة تنظم الصراع بين قوى اجتماعية سياسية، وتحدد كيفية استلام السلطة وتنظيم الحكم. بمعنى أن رؤية الأحزاب للعمل السياسي، النابعة من وعي «بيط»، هي التي تشكل مبدأ تقوّعها، وهذا ما لن تخله الديمقراطية.

ب- لاشك في أن انهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، قد وضعت السلطة السورية في مأزق، حيث انتهت الظروف التي كانت تسمح بالمناورة، وبالتالي تحديد الخيار في الخضوع للقطب الواحد أو مقاومته، ولأن خيارات السلطة انبت على التوازن الدولي، فقد بانت تميل إلى التكيف منذ الاشتراك في الحرب الأمريكية الأولى على العراق سنة ١٩٩٠-١٩٩١، على الرغم من أن السياسة الأمريكية ظلت تضعها في موقع ملتبس.

لكن التحول العالمي كان عنصراً واحداً، حيث يمكن أن نلمس التحول الداخلي. فقد فادت التجربة ذاتها إلى مشكلات حقيقة، وإلى وضع غير منتصر، أو يميل إلى التأزم. وناتت الوجهة هفناً وقابلة للتغيرات.

فإذا كانت الإجراءات التي قامت بها السلطة في المرحلة الأولى قد

أوجدت قاعدة اجتماعية عريضة تستند إليها، بفعل قانوني الإصلاح الزراعي والتأمين، وكل الإجراءات التي تتعلق بحق العمل والضمان الاجتماعي ومجانية التعليم. وحيث بدا أنها تحقق تطوراً في المجتمع. فقد بدأت الأمور توضّح بعدها، حيث سلّم سلطة ثلاثة مسائل أساسية حكمت صيرورتها: (١) فقد تبلورت كسلطة فردية دكتاتورية تعتمد على حكم الأجهزة الأمنية، وتأسست في شكل شمولٍ هيمن على كل مفاصل المجتمع، من الإدارات البيروقراطية واحتياجات المواطن العادلة إلى النقابات والاتحادات، إلى الحياة العادلة للمواطنين (الولادة والزواج والوفاة والحصول على الهوية والمشروع التجاري.....)، بحيث تغلغلت في مسام المجتمع وأصبحت حاضرة في كل مكان. وإذا كانت قد سمحـت بكل نشاط شخصي، بما في ذلك السرقة والرشوة، فقد حرّمت النشاط السياسي حتى على القوى التي شكّلت «الجبهة الوطنية التقديمية». وبهذا فقد كانت تعامل بعنف مع كل المعارضين، وتنهـي المجال السياسي بشكل تام، في الوقت الذي كانت تلغـي دورها كدولة لها مهامـات تتعلـق بخدمة المواطن وتسهيل نشاطـه العادي وتطـبيق القانون.

ومن هنا ينبع الميل للتأكيد على الحرفيات الأساسية، وحق النشاط السياسي والديمقراطية، حيث إن نمط السلطة هذا كان تدخـلاً في المستوى السياسي والإداري إلى أبعد مدى، الأمر الذي قاد إلى توجيه ضربات عنيفة إلى أحزاب المعارضة أثبتـت بعضـها، وهـمـشتـ الآخرـ. كما قادـ إلى حـصرـ نشاطـ أحزابـ الجـبهـةـ في إطارـاتـ مـحدودـةـ أـضـعـفتـهاـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ. بحيثـ بـاتـ الحـركةـ الـسيـاسـيةـ تـشكـلـ هـامـشاـ فيـ الصـورـةـ العـامـةـ.

(٢) وإذا كانت قد تمحنت أوضاع فئات اجتماعية واسعة في المرحلة الأولى، حيث حصلت على أرض أو على عمل وعلى حقوق، وبالتالي أحست بتحسن كبير في وضعها، تمحن يوازي النقلة، فإن السنوات الماضية أعادت فرز الوضع الاجتماعي بحيث لم يعد تطور الأجور يوازي تصاعد أسعار السلع والاحتياجات الأساسية للحياة، لأن توزيع الثروة أصبح مختلفاً لصالحة فئة محدودة عملت على نهب موارد الدولة، وكانت تستفيد من المشاريع التي تمتلكها الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة عبر طرق مختلفة كانت تودي بالمشاريع ذاتها وتنعكس خسارة على الدولة وبالتالي على المجتمع، وهو الأمر الذي يؤسس الآن للحدث عن تراكم ديون تلك الشركات، وعن ضرورة خصخصتها لأنها أصبحت عبئاً على الدولة من دون الإشارة إلى السبب الجوهري في ذلك، ألا وهو النهب، ومن دون التأكيد على أن هناك خياراً آخر غير الخصخصة يمكن أن يتبع ويجب أن يتبع. وبالتالي فقد كان نشاط الدولة الاقتصادي، الذي أفاد قطاعات واسعة من مختلف الطبقات، بحالاً لنذهب بهذه الفئة للتراكم الرأسالي الذي من المفترض أنه ملك للمجتمع، وتحويله إلى ثروة خاصة وُضعت غالباً في البنوك الأجنبية، الأمر الذي دمر صيرورة التطور ذاتها وأوصلها إلى مأزق حتمي.

ولقد أصبح واضحاً أن فئة قليلة باتت تمتلك ثروة هائلة، بينما أفرقت قطاعات شعبية كبيرة، وتتصدع وضع الفئات الوسطى، ما بدأ يشكل قطيعة بين هذه القطاعات (التي كانت تشكل قاعدة السلطة) والسلطة ذاتها. وباتت أوضاعها سيئة، وهي في مرحلة يمكن أن يزداد السوء فيها نتيجة ارتفاع الأسعار من دون ارتفاع موازٍ للأجور، ونتيجة الخصخصة والانفتاح على العولمة والتعميم الفظ للميرالية الجديدة. كما سيقود ذلك إلى

ازدياد هائل في عدد العاطلين عن العمل، وفي الحاجة إلى التعليم. وسيقود كذلك إلى انهيار الضمان الاجتماعي وتردي الوضع الصحي. وهذه كلها تفرض طرح مطالب جدية وضرورية، وهي كلها ستكون أساساً لنشوء أزمات اجتماعية حقيقة، خصوصاً بعد تسارع تخلٍّ الدولة عن دورها عبر خصخصة سريعة، وافتتاح متارع على «العالم الرأسمالي» كما حدث خلال سنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

(٣) والوضع الأن يشير إلى توقف «التنمية»، حيث إن الميل الليبرالي فرض تراجع دور الدولة الاستثماري، من دون أن يكون ممكناً أن يؤدي القطاع الخاص الدور الضروري لتشغيل قوة العمل الفائضة، ولتحقيق «التنمية» عبر التوظيف الضروري في القطاعات المتوجهة. وسوف يؤدي الاندماج بالعولمة إلى انهيار ما بُنيَ وقطع الطريق على أي ميل لبناء القوى المتوجهة.

وبالتالي فإن الفرة التي إمتلكتها السلطة خلال مراحلها الأولى آخذة في التآكل، وأصبحت أضعف بعد أن انحرفت قاعدتها الاجتماعية. لكن وضع الحركة السياسية ضعيف، وفاعليتها محدودة، وتغيل في الغالب نحو موقف ديموقратي ليبرالي، وبالتالي تبدو أنها تتكيف مع الميل «الموضوعي» نحو «انتصار الليبرالية» والتبعية للنمط الرأسمالي.

إن تناقضات الوضع الداخلي تصاعد نتيجة تمركز الثروة وإفقار الطبقات الشعبية، وهو الأمر الذي فرض بدء حراك بطيء لكنه متناضل. كما إن ضعف السلطة يفرض أن تحول الحراك إلى فعل، وأن تصاعد كل انتامى ضعف السلطة. الأمر الذي يشير إلى افتتاح أفق الصراع الداخلي. لكن كل ذلك يحدث لحظة الدور الأميركي من أجل التغيير، وبالتالي تحدث

كل هذه التحولات وتتامي الصراعات في وضع دولي تدخلٍ، يعمل من أجل فرض مصالح الطفم الإمبريالية. وهو الأمر الذي يفرض مواقف واضحة من هذا الدور لأنّه يشكل أخطاراً حقيقة راهنة ومتقبلة، ولأنّه سوف يجلب مشكلات أعمق في كل الأحوال. ولقد قاد استبداد السلطة إلى ضعف الحراك السياسي إلى الحد الذي يجعل مواجهة الفعل الأميركي محدودة بعد أن دمرت السلطة الفعل السياسي، وهي أيضاً ضعفت إلى حد بعيد.

طبيعة التناقضات ووضع القوى

وهذا التحديد للسلطة يعني أنا لا نشير إلى السلطة بالمعنى السياسي فحسب، بل نشير إلى الفئات التي نهبتها والتي أفرقت المجتمع ودمرت «القطاع العام»، والتي بدأت مصالحها تتشابك مع الرأس المال العالمي. لهذا كانت تميل إلى التفاهم مع الدولة الأمريكية والتكيّف مع سياساتها، على الرغم من أن قصر النظر السياسي لديها جعلها (أو جعل قطاعات متقدمة منها) لا تفهم حدود القوة الأمريكية ولا طبيعة سياساتها، وقرارها في ما يتعلق بالسلطة ذاتها. الأمر الذي دفعها إلى ممارسة تكتيكات خاطئة أسهمت في توسيعها، عبر تحالفها توقّم دور لم يعد ممكناً، وجود لم يعد مناسحاً، واستمرار بات موضع شك.

وكان تناقضها المجتمعي، وليس السياسي الذي تمثل في استمرار السياسة الأمريكية ومنع السياسة في المجتمع فحسب، بل تناقضها الطبيعي كذلك الذي بات واضحًا عبر تحول الفئات الحاكمة إلى «طبقة» باللغة الشراء، نتيجة

النهب الذي مورس طيلة العقود الأربعة، قد أوجد «بؤر تفجير» اجتماعي ذات خطورة. بمعنى أن المسألة لم تعد مسألة سلطة سلطوية فحسب، حيث يمكن تغيير آلياتها باتجاه ديموقراطي، بل غدت مسألة صراع طبقي يتخد أشكالاً طائفية أو قومية أو طبقية صريحة، يمكن أن تتطور بتسارع بالتوازي مع خطوات تلك الفئات الحاكمة إلى تسريع النهب، أو التحول نحو اقتصاد السوق وإنهاء دور الدولة الرعائية كما حدث في السنة الأخيرة.

هذا الوضع يجعل التناقض بين تلك الفئات والطبقات الشعبية متفاقماً، من دون مقدرة على تقويه أو تحبيده. ويجعل تلك الفئات، وبالتالي السلطة، غير قادرة على تخفيضه، لأن ذلك يعني وقف النهب وتوظيف أموال طائلة لتحسين وضع الطبقات الشعبية ذاتها، هي غير موجودة لأنها هُربت إلى البنوك الأجنبية، إضافة إلى أن هذه الفئات لم تعد تفكّر أو تمتلك المقدرة على ذلك. وهو الأمر الذي يجعلها لا تقبل إلى تقديم تنازلات جدية داخلية لإعادة ترتيب التناقضات، حيث إن ذلك يفترض تقديم تنازلات جوهرية في المستوى الاقتصادي عبر رفع سريع للأجور بما يحقق مستوى معيشي أفضل، وضبط العلاقات الاقتصادية من أجل التحكم بالأسعار (وهي تفعل العكس من ذلك)، كما إلى التوظيف الاستثماري بها يسمح بامتصاص البطالة الحالية واستيعاب العمالة الوافدة سنوياً، وتحريك عجلة التطور من جديد. وتنازلات في المستوى السياسي تفرض إنهاء كل ما هو استثنائي، وإلغاء الطابع الاستبدادي التدخلي الشمولي للسلطة، وتحقيق المحرّيات العامة، والاتجاه نحو تأسيس نظام برلماني ينطلق من إلغاء الدستور التدخيلي.

وصياغة دستور جديد ديموقراطي ويكرس العلمانية. وتنازلات أخرى في المستوى الاجتماعي تتعلق بالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي (أي

بدور الدولة الرعائي). لكي يؤمن كل ذلك لتحيد التناقض الكامن بين السلطة والطبقات الشعبية، من أجل توافق على مواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي. وهذا الوضع هو الذي جعل السلطة تفكّر في التكيف مع السياسات الأميركيّة وليس «التنازل» للطبقات الاجتماعية، حيث باتت مصالح المafيات الحاكمة تترابط مع الرأسال الإمبريالي وليس مع المجتمع.

وإذا كانت الدولة الأميركيّة تسعى إلى تغيير السلطة، وتهديد البلد في إطار رؤيتها للوضع الجيوسياسي في المنطقة، فإن المقدرة على التفاهم بين السلطة والطبقات الشعبية لا تبدو ممكّنة، حيث إن التناقض العميق في المستويين السياسي (الاستبداد) والاقتصادي (الوضع المعيشي)، يفرض تنازلات كبيرة من السلطة وهو ما لا تميل إلى تحقيقه، على الرغم من أن الميل العام لتلك الفئات الحاكمة هو التفاهم مع الولايات المتحدة والتكيف مع مشروعها، وهو خيارها الوحيد لأن مصالحها باتت تفرض ذلك.

إذا، سيكون التناقض قائماً في مستوى أول بين الطبقات الشعبية والسلطة بصفتها تمثّل فئات مافياوية نهبت «القطاع العام»، وأفقرت تلك الطبقات، وأيضاً بصفتها دكتاتورية انطلاقاً من أن الدكتatorية هي الغطاء الذي سمح بتحقيق كل ذلك النهب، وبالتالي أوجد التمايز الطبقي (التفارق الطبقي). لكن التناقض في مستوى ثانٍ هو بين الطبقات الشعبية والمشروع الإمبريالي الأميركي (أو الإمبريالي بقيادة أميركية)، نتيجة «الطابع العام» للرأسمالية كونها تنهب المجتمعات والطبقات، وتغقر الشعوب وتمنع تطورها. وكونها تزعّج نحو الحرّوب البربرية وتميل لاحتلال دول. ونتيجة كونها (بالتالي) تتحلّ العراق وفي ترابط لا ينفصّم مع الدولة الصهيونية

التي تختلّ فلسطين، وكذلك بحمل سياساتها العامة تجاه الوطن العربي وكسر طموحه نحو الاستقلال والتحرر والتوحد (وهذا هو نتاج الشعور القومي العام لديها، والذي هو نتاج الشعور بأن تطورها مرتبط بذلك). وثالثاً، نتيجة استهدافها سوريا وسعيها إلى صياغة النظام السياسي الاقتصادي بما يتوافق مع مشروعها الإمبريالي الصهيوني. ولاشك في أن الإحساس بالخطر الأميركي حقيقة واضحة لدى تلك الطبقات.

وفي مستوى ثالث، فإن «التناقض» بين الفئات الحاكمة والإمبريالية نتج، في لحظة، من رؤية كلّ طرف للدوره، وبالتالي لدور الآخر، إقليماً وعربياً. وعن عدم التطابق بين ميل الرأسالية الإمبريالية لفرض الليبرالية الجديدة المتوضّلة، وبالتالي إطلاق هيمنتها على البني الاقتصادية (بما في ذلك تدمير بني قائمة - الصناعة مثلاً - وإعادة صياغتها) هذا من جهة، وميل الفئات الحاكمة إلى «المهدوء» في تكيف افتتاحها وخضوعها (الذي أسمى بـ«الباطئ في الإصلاح») من جهة أخرى. لكن يبدو أن الرؤية الأميركيّة لوضع السلطة لا يقف عند حدّ تغيير السياسات، الأمر الذي جعل «التفاهم» غير مطروح مع السلطة. لكن في وضع السلطة القائمة، فإن مصالح كتلة الفئات التي أثرت تميل إلى التكيف، وبالتالي التخلّي عن كل العناصر «المعاندة» (أو المرفوضة)، سواء في المستوى السياسي أو في المستوى الاقتصادي، وهو الأمر الذي يشير إلى هشاشة بنية السلطة وعدم غماستها أمام الضغوط الأميركيّة.

وإذا ما نشأ ميل لتخفيف التناقض مع الطبقات الشعبية، إذ تبلور لدى طرف، فسوف يشقّ الفئات الحاكمة ذاتها، لأن مصالحها لم تعد توافق مع

ذلك، على الرغم من أنها يمكن أن تميل إلى قبول الشّق السياسي (وإن في صيغة مشوّهة، على الرغم من أنه لازال كاًحتهال ضعيف)، لكن يمكن أن يتحقق ذلك في إطار سعيها للتكيّف مع «الإرادة الأميركيّة»، في سياق تطبيق «التصوّر الديموقراطي الأميركي» القائم على تأسيس نظام برلمانيٍّ فدراليٍّ طوائفيٍّ، يُضعف الدولة ويوسّس لتفكّكها، ويؤسّس سلطة هزيلة ملحة.

لهذا فإن تحالف الطبقات الشعية مع الفئات الحاكمة لمواجهة «الخطر الأميركي»، أو حتى التركيز فحسب على ذاك الخطر، يبدو صعباً. وفي كل الأحوال فإن قدرات وقف التكيّف مع السيطرة الإمبريالية الأميركيّة (بغض النظر عن شكل هذا التكيّف) يبدو صعباً كذلك، لأن السلطة ليست متهاسة وتنيل في الغالب إلى التكيّف. وهذا فهي لازالت تcumع المحرّاك السياسي عموماً بما فيه المحرّاك المناهض للإمبريالية الأميركيّة، ولا زالت تسلّ كل إمكانية لتنظيم القوى المادّة إلى مواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي.

في هذا الوضع تطرح مسألة صياغة التحالفات، والتكتيك الضروري الآن؛ فالتناقض مع المشروع الإمبريالي الأميركي غير قابل للحل إلا عبر الصراع، وبالتالي من المنطقي التفكير الجدي بالمقاومة، وبرؤية عربية للمقاومة مادام المشروع الإمبريالي يطال كل الوطن العربي (إضافة إلى آسيا الوسطى وأيضاً العالم). وهذه مسألة تعزّز الإطار القومي الديموقراطي للعمل.

لكن، وأمام هذا التناقض، لا يندو ممكناً تشكيل تحالف مع السلطة نتيجة ما سبق، لهذا يمكن الانطلاق الآن (وكلمة الآن مهمة هنا) من التالي:

- أ- التأكيد على مواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي، والتأكد على رفض تدخله وصيغته لنكوبن الدولة والمجتمع في سوريا والوطن العربي (والعالم). وهذا المستوى يتخذ شكلاً دعاوياً تحضيرياً، لأن «اللامس» لم يحصل بعد. وسيصبح ملماساً لحظة التدخل سواء في شكل عسكري أو في شكل إقامة سلطة خاضعة.
- ب- إن الصراع من أجل انتزاع الديموقراطية وحقوق الطبقات الشعبية بظل أساسياً في الممارسة العملية مادامت السلطة مستمرة، وهذا يكون الهدف هو تحقيق التغيير الديمقراطي العلماني الذي يحقق مطالب الطبقات الشعبية.
- ج- لكن وجود الخطر الأميركي يفرض ضمن ما ورد في الفقرة السابقة، التحشيد لمواجهته. والعمل لتفعيل الحراك الاجتماعي هو المدخل لتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي العلماني، وتحضير القوى لمواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي.

إشكالات روية المعارض

انطلاقاً من ذلك يمكن أن نلمس إشكالين يحكمان المستوى السياسي المعارض، يتجان من «عقل أحادي» يضع المسائل في إطار مبسط يقوم على ثنائية السلطة أو أميركا، الاستبداد الداخلي أو الخطر الأميركي. الإشكال الأول يتمثل في الميل لاعتبار «الخطر الأميركي» هو التناقض الرئيسي، وبالتالي السعي إلى «الاتفاق» حول السلطة وتنين «الوحدة الوطنية» من أجل مواجهة «المخططات الإمبريالية». وربما كان هذا الميل هو استمرار

للمنطق الذي ساد في الحزب الشيوعي السوري، الذي كان يغلب التافق
الخارجي على التناقضات الداخلية، ويعتبر أن مواجهة الإمبريالية هي التي
تحظى بالأولوية بغض النظر عن كل «الملاحظات» على الوضع الداخلي،
حتى إذا تناقضت الواقع مع كل التوافقات التي تحدّدت في «ميثاق الجبهة
الوطنية التقدمية».

هذا الميل الذي كان في السابق ونشأ الآن، يقوم على تخفيض المشكلات
الداخلية التي تكونت خلال العقود السابقة، والتمايز الطبقي الذي
تبلور خلال ذلك، على عكس الوضع حينما تحقق التحالف مع السلطة،
حيث كان الاختلاف الجوهرى يتمثل في مسألة طبيعة السلطة فحسب،
لأن السياسات الاقتصادية التي كانت تنفذ آنئذ لم تكن تخدم المعارضة
الديمقراطية، لأنها كانت توسيع من القاعدة الاجتماعية للسلطة كما
أوضحنا، وبالتالي كانت تهيئ لتحالف قوى تحت شعار «مواجهة
الإمبريالية والصهيونية». لكن الظرف الراهن يؤشر إلى تناقض داخلي
عميق لا إمكانية لجسره من أجل تحالف يواجه الخطر الأميركي، خصوصاً
أن السلطة مستمرة في آليات مارساتها في المستوى السياسي وفي المستوى
الاجتماعي الاقتصادي، ولا يدو أن مصالح الفئات الحاكمة تسمح بذلك
كما أشرنا للتو. الأمر الذي يجعل التحالف التحالفياً بسلطة هشة، وعلى
أبواب تغيير بفعل دولي وأميركي خصوصاً في وضع لا تضيّف القوى
السياسية شيئاً في ميزان القوى بعد أن دُمرت بفعل القمع المديد، وبفعل
التحولات المجتمعية المشار إليها سابقاً، كما يفعل مشكلاتها الذاتية. وأي
 فعل يفترض فتح السلطة لحرية الحراك السياسي الاجتماعي من أجل عينه
القوى لمواجهة الخطر الأميركي.

كما إن «التحالف» الآن، والسلطة هي التي تمارس القمع والنهب، والخطر الأميركي لا زال غير ملموس ولا أمر واقع وغير محدد الشكل (أي الاحتلال أو التغيير الداخلي)، يجعله التحالف من جديد كما كان سنة ١٩٧٢، حين تأسست الجبهة الوطنية التقدمية، لكن من دون جدوى، ومن دون قبول عام ليس من الأحزاب فحسب بل من الطبقات الشعية كذلك. لهذا سيبدو أن مواجهة الخطر الأميركي سوف تتحقق فحسب بعد أن يكون قد أصبح أمراً واقعاً، وليس قبل ذلك، حيث إن شروط التحالف قادر على المواجهة الآن ليست قائمة، وهي تتعلق بتنازلات عميقة تقوم بها السلطة بالتحديد.

وربما نتج هذا الميل من موقف «غريزي» تبلور نتيجة النظر الأحادي الذي تحدّد في «التناقض الرئيسي» مع الإمبريالية. وهو الخطاب الذي ولد معكوسه نتيجة هشاشة وتبسيطه الفظة، والتي بدت واضحة أمام تطورات الوضع الداخلي، وتفاقم الاستبداد والنهب وبالتالي التمايز الطبقي. ولأن المسألة باتت «غريزية» فقد جرى غضّ النظر عن التحولات الداخلية (التي كانت تترافق بامتيازات لأحزاب معينة). وظلّ الشعار العام هو: مواجهة الإمبريالية.

والأن ماذا يمكن أن يضيف أي تحالف بعد أن بدت كلّ القوى هشة، والوضع الداخلي غير قادر على الفعل؟ يمكن أن يضيف فحسب اتخاذ موقف يضعف إمكانات المُستقبل غير وضع تلك القوى الداعية إلى ذلك في موقع الالتباس، وربما الشك نتيجة تقاربها من السلطة التي أصبحت تمثل فئة مافياوية. وبالتالي فإذا كانت مواجهة «الخطر الأميركي» ضرورة، لكنها

لأن تفرض التحالف مع السلطة، بل تفرض التعبئة وتحضير القوى المجتمعية للمواجهة حين تصبح قائمة. ومن أجل ذلك سترز أهمية الديموقراطية، لأن السعي إلى مواجهة ذاك الخطر متربط مع العمل لتحقيقها، كما إن تحقيقها متربط مع التحضير لمواجهة ذاك الخطر كما أشرت سابقاً.

في المقابل، ينشأ الإشكال الثاني الذي يتمثل، على العكس، في «الاتكاء» على «الخارج»، وتصور أن إنتهاء الاستبداد ونشر الحرية لن يكون إلا بفعل خارجي، أميركي تحديداً. ولاشك في أن القمع العنف الذي مارسته السلطة والسجون، وأيضاً الهيمنة الأمنية على المجتمع، كلّها مسائل أتت لـ «وعي» يقوم على أن التغيير الداخلي مستحيل، حتى أن شعار «إلى الأبد» انغرس فيوعي كلّ الذين باتوا يراهنون على «الخارج»، ويتوهمون بأنه يحمل «من وسلوی» الديموقراطية. وإذا كانت طبيعة السلطة الاستبدادية الشمولية مؤذية ومدمرة، لاشك في ذلك، إلا أن الوضع يحتاج إلى أبعد من رؤية هذه «النقطة»، سواء في ما يتعلق بهم الوضع الداخلي الآن (وليس في العقدين السابع والثامن خصوصاً)، وكذلك في ما يتعلق بهم طبيعة «الخطاب الديموقراطي الأميركي»، وبالتالي الأهداف الأميركية المبنية على المصالح وليس على القيم.

لقد أنتج الشعور بـ «العجز» والميل لـ «الرد»، الميل إلى رفض كلّ ما قالت به السلطة (الخطاب الأيديولوجي، حتى بكلماته)، وكلّ ما بنته. ويدت أنها «الشرع المطلق» الذي ليس من خيار هزيمته سوى غير «خلص»، وهو ذاك الذي تكون له مخططات لتغيير السلطة ومناصبها العداء، بغضّ النظر عن كلّ أهدافه أو مصالحه ومارسانه. كما قاد رفض الشعارات التي أطلقتها

السلطة إلى قبول الشعارات المعاكسة، حيث بدل الاشتراكية (التي كانت توسم بها السلطة، وحتى لدى الذين لم يقرّوا سابقاً أنها كذلك، باتت لديهم الآن هي كذلك) كانت الليبرالية، وبدل القومية كانت «الدولة الوطنية» و«المتحد الوطني». وبدل مواجهة الإمبريالية النوم في حضنها... الخ.

هذا الخطاب ينطلق من الغريرة في وعي الواقع، وبالتالي ينطلق من ردود الفعل، الأمر الذي يحوّلها إلى «عملية انتقام شخصي» أكثر منها عملية صراع سياسي، وربما مسألة مصالح كذلك لدى فئات منها تحاول أن تركب التغيير من أجل تحقيق «التحول الظبيقي». ما يخفي السياسة إلى مسألة «ذاتية»، و«وعي غريزي». وهو الأمر الذي يقود إلى وعي الدور الأميركي كـ«إله متقم»، وإلى بوش كـ«ملخص» يحمل رسالة أخلاقية تمثل في «نشر الحرية والديمقراطية» على دبابة. من دون الحاجة إلى النظر إلى ما يجري في العراق، وكيف أن وعد الديمقراطية والحرية تحولت إلى فوضى، و«ديمقراطية طوائف» تقوم على المحاصصة، والليبرالية تحولت إلى دمار طال البنية التحتية والصناعة... الخ. إن الغريرة التي ترفض ما هو قادر تقود إلى قبول الآخر من دون وعي بهاته؛ فالرفض هو الأساس من دون الحاجة لتحديد البديل أو التدقّق في المشاريع المطروحة.

وهنا تقود مواجهة خطر الاستبداد إلى أخطار كبيرة كذلك، من دون التأسيس للدور ذاتي مستقلّ، يعني ما يريد، ويعمل من أجل تحقيقه. إنه يتظر الملخص لتحقيق «الحلم» الذي بدا كـ«الحلم الاشتراكي» السابق «والمحمول على الدبابة السوقية، لكن بشكل معكوس» هذه المرة.

هذا الإشكالان يعبران عن نزعات من الضروري أن تُكشف وأن تُنقد في

سياق السعي إلى بلورة رؤية جدية. لكن سلمس أنه في المستوى النظري/ السياسي يمكن أن تلمس إشكاليين كذلك، يحتاجان إلى خوض صراع فكري معهما، على الرغم من الالقاء في بعض النقاط، لكنهما يمثلان اتجاهين لا يسمحان بتحقيق التطور، بل يكرسان التخلف والتبعة. واحد في المستوى الاقتصادي (التيار الليبرالي) والأخر في المستوى المجتمعي (التيار الأصولي الإسلامي)، وبالتالي فهما يتواافقان في نقاط أساسية. وربما كانا يهيمنان على وعي النخب (في السلطة والمعارضة). ولاشك في أن التحولات القادمة سوف تجعل منها تيارين قويين، وينشئ «الصدام» معهما، بسبب التائج الواقعية لدورهما.

وإذا كانت الفئات الحاكمة قد مالت إلى الليبرالية بعد أن نهت وأصبحت

ذات مصالح خاصة، فإن أزمة الصراع مع السلطة أنتجت الاتجاه ذاته في الحركة السياسية؛ فقد فرض «العقل الأحادي» الذي اعتبر أن السلطة هي سلطة اشتراكية، فرض أن تصبح الليبرالية هي البديل الوحيد (البديل المقدس، فهو نهاية التاريخ). كما إن الانتهاء للماركسيّة (وأساساً للمنظومة الاشتراكية) فرض التحوّل إلى الليبرالية لحظة انهيار تلك المنظومة، حيث بدت الاشتراكية كوهن والليبرالية كواقع راسخ.

ولاشك في أن هذا التيار يقاطع مع الميل التي تراهن على «الخارج»، وربما كانت تلك الميل تعبر عن المذاق المتطرف في التيار الليبرالي، على الرغم من أن هذا التيار يتكيّف في إطار العولمة، ولا يرى إمكانية غير ذلك، من دون أن يتوافق بكليته تماماً مع السياسات الإمبريالية الأميركيّة.

نحن هنا إزاء تيار يسعى إلى فرض التكيف مع السيطرة الرأسمالية والاندماج في العولمة، وبالتالي الالتزام بكل الباسات العولمية، خصوصاً تعميم الليبرالية الجديدة وتزييل دور الدولة، وتعييّن مفهوم السيادة الوطنية والاستقلال الوطني. الأمر الذي سوف يفرض تفاقم الأزمات الاجتماعية على ضوء انهيار البنى الاقتصادية القائمة. انهيارها بفعل المنافسة القرية من قبل الشركات الاحتكارية الإمبريالية التي باتت تفرض شروطها، وتصيغ الظروف التي تخدم احتكارها.

ونحن هنا إزاء صراع على تحديد اختيارات تمّ عملية التطّور أو تفتها،
--- وبالتالي غسّ كلية المجتمع وتتمحور هذه الاختيارات حول دور الدولة الاقتصادي الرعائي بالأساس، أو السعي إلى فرض حرية مطلقة للسوق وللنّشاط الرأسمالي يؤسس لتنافس غير متكافئ مع احتكارات عالمية قادرة

على أن تفرض منطقها على شعوب العالم. ونحن هنا ننطلق من الدفاع عن ضرورة التطور الذي لن يتحقق إلا عبر دور الدولة الاقتصادي (مع كل الملاحظات التي يمكن أن تُقال عن دورها الماضي والراهن، والإشكاليات التي أتاحتها، والمعي إلى تجاوز هذه الإشكاليات)، ودورها الرعائي لمصلحة الطبقات الشعبية. من دون أن يعني ذلك رفض كل دور للرأسمال الخاص، أو فرض «التخطيط المركزي» كما كان يُطبق في البلدان الاشتراكية، حيث يجب أن يمارس الرأس المال الخاص نشاطه في إطار آليات سوق تقوم على شكل من أشكال التخطيط (الذي يسمى بـ التخطيط التأسيري)، الذي هو أمر ضروري من أجل عملية التطور، وفي إطار دور حيائني تمارسه الدولة لتخفيض انعكاس اللاقتصاد الوطني. ولكي يكون الرأس المال الخاص جزءاً من عملية التطور ذاتها بدل أن ينشط في القطاع الهامشي أو الطفيلي، أو في الخدمات والتجارة فحسب.

هذا، ولأن هذا التيار يدفع الوضع في هذا المسار، لا بدّ من مواجهة فكرية معه، لأنّه يقود في حال انتصاره إلى انيار اقتصادي اجتماعي شامل. وإذا كان هذا التيار يتافق الآن مع السلطة، فهو يتافق في المستوى الاقتصادي مع الزوايا التي يجب الحفاظ عليها ومحاسبة المسؤولين عن فشلها، كما يتافق مع عملية التطور المجتمعي ذاتها (والمسألة هنا تتعلق بـ «القطاع العام»، وبدور الدولة الاقتصادي)، وإذا كان يتبنّي الديمقراطية (وهو ما يمكن التوافق عليه)، لكنه يطرحها في إطار مشوش ينفي الديمقراطية ذاتها، نتيجة أنه يطرحها منطلاقاً من رفض الاستبداد فحسب وليس من وعي ماهية الديمقراطية. وهذا ما يجعل هدف الليبرالية الأساسية هو تعليم اقتصاد السوق المفلت، وإنهاء دور الدولة الاقتصادي الرعائي

والجماهيري. أما الديموقراطية فتبلور في النهاية في شكل مشوه، ومحترل في مارسة شكلية (على الرغم من أهمية بعض جوانبها) التي تمثل في حرية الأحزاب والصحافة وحق الانتخاب وتداول السلطة، حتى وإن إنبنت على أساس «مكونات» المجتمع التقليدية، وعلى تهميش الطبقات الشعبية. حيث إن حدود الديموقراطية الممكنة في إطار سيطرة الليبرالية لا تتجاوز تداول السلطة بين الفئات من النمط ذاته، لتعيد إنتاج السلطة ذاتها، مع كبح نشاط كلّ التيارات التي تسعى إلى تجاوزها، وكبح الحراك الاجتماعي.

وإذا كان من تقاطع حول الديموقراطية مع هذا التيار، فهو لا يصح بتأسيس تحالف، بل قد يفرض التناقض في حدود النشاط الديموقراطي فحسب. ويجب أن نلاحظ أن هذا التيار يتافق من حيث التوجه مع قسم هام من الفئة الحاكمة التي نسبت في تحرّكها الليبرالي. ويمكن أن يكونوا، وبالترابط مع الفئات البرجوازية التقليدية التي استفادت أيضاً من السلطة طيلة العقود السابقة، هم النخب الحاكمة القادمة. وبالتالي فإن التناقض مع هذا التيار يتوضّع، وسيكون ذا طابع فكري وسياسي وطبيقي حالما يتحول إلى سلطة.

أما التيار الأصولي، أي جماعة الإخوان المسلمين، فهو يحمل مشروعه مكتملاً، يقوم على أسلمة المجتمع. وإذا كان يتبنّى الديموقراطية كخيار في الوقت الراهن، فإن مشروعه لا يقف عند هذا الحد، ولا يمكن تلخيصه أو اختزاله في هذه النقطة فحسب، لأنّه يحمل مشروعه على مستوى الاقتصادي - (وكان ضد الإصلاح الزراعي وضد التأمين من منطلق الحق المطلق في الملكية التي لا يجوز بالتالي مصادرها)، وعافياً على المستوى الاجتماعي (حيث

يُمْلِي إلى فرض قيم تسمى بـ إسلامية على الرغم من أنها متخلفة وباتت من الماضي)، واستبدادياً على المستوى الشخصي (عبر التدخل في تفاصيل حياة البشر)، وبراغماتياً على المستوى السياسي والوطني (وقبولة الديمقراطية نابع من ذلك)، وأيضاً مثيراً لتعصب ديني وطائفياً على المستوى العملي (نتيجة انطلاقه من تمثيل فئة إسلامية من دون غيرها)، حتى وإن أشار إلى التسامح واحترام الآخرين، وتأكيداته على قبول الطوائف والأديان الأخرى. حيث أنه ينطلق من فرض «الشريعة» وليس من أيٌّ من القيم الحديثة.

وبهذا فإن الاختلاف معه لا يقف عند مستوى، و مجالات التناقض معه أعلى لأنها تطال مستويات متعددة، أو بالتحديد لأنها تطال مشروع شمولي يطال كل التكوين المجتمعي، من الدولة إلى الاقتصاد إلى البنية المجتمعية، ومن التدخل في السياسة إلى التدخل في كل مكونات الشخص / الإنسان.

وبالتالي فإن التوافق على المطلب الديمقراطي الآن (مع كل الملاحظات التي يمكن أن تُطرح على صيغة الديمقراطية التي يتضمنها مشروعه)، أو حتى ما يدو تناقضاً مع «الغرب»، يتراوح مع التناقض العميق الآن وفي الفترة اللاحقة، في ما يتعلق بمجمل المشروع الذي يطرحه. الأمر الذي يؤسس لتقاطع محدود في إطار النشاط الديمقراطي، وتناقض أعلى في إطار التوجهات؛ فالحقوق الشخصية وحقوق المرأة مسألة صراعية جدية، والموقف من الليبرالية مسألة أخرى، وفرض الاستبداد الديني مسألة ثالثة، والتدخل في التعليم ورسم السياسات التعليمية مسألة رابعة، ومسائل كثيرة أخرى يمكن أن تكون مجال صراع جدي؛ فالمسألة هنا تتعلق بالصراع بين مشروعين: مشروع تقليدي يسعى إلى إعادة سيطرة البني التقليدية (بما

فيها المؤسسات الدينية، والشريعة)، ومشروع آخر يهدف إلى تحقيق المحدثة والتطور. غالباً ما يكون التماطع بين المتقاضين محدوداً. وإن كان الصراع هنا لا يعني الحرب والعنف، بل يعني الصراع في المستوى الفكري السياسي.

في المقابل، هناك قوى أصولية بدت وكأنها تحمل لواء الحرب ضد الإمبريالية الأمريكية (الغرب المسيحي وفق مصطلحاتها)، وهي واقعاً تقول إنها تشتبك مع الولايات المتحدة. ولقد أصبحت لها قاعدة ما في سوريا. وهي بلا شك أشدّ سلفية من الإخوان المسلمين على الرغم من اعتمادها على المراجع الفقهية ذاتها (الغزالى وابن تيمية، وابن عبد الوهاب وحسن البنا، وسيد قطب خصوصاً). وأقل ثقافة ووعياً ومعرفة بالسياسة. وتطرح علينا مسألة السلطة الدينية (الخلافة). كما أنها تخوض «الحرب» ضد الولايات المتحدة من منطلق ديني وعلى أساس ديني، على الرغم من أنها كانت في تناقض وثيق معها في إطار المعركة العالمية ضد الإلحاد كما كانت تُسمى، وكانت صنيعة الولايات المتحدة والنظم العربية معاً في مواجهة الإتحاد السوفياتي، وهي نتاج الثقافة الوهابية التي تعممتها السعودية منذ عقود. كما تنطلق من موقع طائفي واضح معادٍ للطوائف الأخرى، وبالتالي تميل إلى إثارة الصراعات الطائفية كون تناقضها الأساس هو تناقض ديني.

ولذا كانت لم تدخل بعد في النسيج السياسي السوري، فلأنها مرشحة لذلك في المرحلة القادمة، خصوصاً وأن السلطة عملت على فتح الخطوط معها ...
... مسولة بحججها للحرب في العراق أو الوضع في لبنان. الأمر الذي يفرض من تفكك خطابها، حتى وهي تحارب الولايات المتحدة، لأن هذا الخطاب وتلك الممارسة يفككان المجتمع ويدمرانه، وبالتالي فهي الوجه الآخر

للتدمير الأميركي الأميركي نتيجة مشروعها التفكيري التدميري، على الرغم من «صراعها» الراهن مع الولايات المتحدة. مع ملاحظة أنها تحوي أفراداً معندين بالحرب ضد أميركا، يتمنون إليها نتيجة غياب التيارات الأخرى المصممة على قتال الجيوش الأميركيّة المحتلة. وهذا يجبر العمل على استقطابهم لأنهم جزء من القوى التي باتت تقاتل من أجل هزيمة المشروع الإمبريالي.

يبقى أن نتناول المسألة الكردية التي باتت عنصراً فاعلاً في الواقع السياسي الراهن، و مجال تجاذب وأساس أوهام. والمسألة تأخذ أهميتها نتيجة وجودها أولاً، لكن أيضاً نتيجة التقوّلات الناتجة من كثرة التعبير عنها طيلة عقود، ونشوء مشكلة المجردين من الجنسية التي أخذت تتفاقم من دون حل طيلة تلك العقود.

وإذا كانت بعض الميول تربط وضع الأكراد في سوريا بكل مناطق كردستان (في العراق وتركيا وإيران)، كونهم شعب واحد، وكونها أرض واحدة، فإن العرب يعتبرون أن هذه الأرض من سوريا (وأخرى تمتّ جنوب تركيا من حدود العراق إلى البحر المتوسط، بما فيها الإسكندون) هي جزء من الوطن العربي، كما إن السريان يعتبرونها أرضهم على مرّ التاريخ. وإذا كانت العلاقة بين السريان (الأراميين عموماً) والعرب تحتاج إلى بحث كون رابط عميق يربطهما، ليدو العرب كأبناء للأراميين - وكل ما يطلق عليه: الساميون-، وتبدو الحضارة العربية كورثة لكل الحضارات الأسبق (ومنها الأرامية)، فإن وضع الأكراد يحتاج إلى تدقيق، كما إلى بحث تاريخي، ومن ثم إلى عقلانية عالية كيلا تكون أساس تناقض يقود إلى صراعات عبيدة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن وضع الأكراد في العراق واضح، حيث إنهم يقيمون ضمن حدود أرضهم التاريخية، وكذلك في إيران وتركيا. لكنهم في سوريا يقيمون على أرض جديدة، هي تاريخياً أرض عربية. ولقد قادت الإضطهادات في تركيا إلى رحيل معظمهم إليها في عقود متأخرة (و هذا ما يمكن أن يظهر في أي بحث في الوثائق)، الأمر الذي يفرض السؤال عن وضعهم، وبالتالي عن حقوقهم؟

وإذا كانت الأحزاب الكردية تطرح الحقوق الديموقراطية في برامجها، وتطالب بإعادة الجنسية إلى المجردين منها، فإن ميلاً تظهر لربط المنطقة التي يتواجدن دون عليها بكردستان «التاريخية»، لتصبح القضية الكردية في سوريا هي قضية «أرض وشعب». ولاشك في أن ذلك يؤسس لازمة قابلة للانفجار، ويعزّز الميل المتعصّب المقابلة، حيث لم تكن منطقة الجزيرة السورية جزءاً من كردستان التاريخية في أي وقت من الأوقات. لهذا كان الوجود الكردي فيها حديثاً، على الرغم من وجود أقليات كردية في مناطق أخرى من سوريا منذ عقود طويلة (في دمشق والجلolan وريف حلب).

وبالتالي فهم، كما التركمان والأرمن والشركس، أقلية تسكن ضمن حدود الأرض العربية. وهذا يجعل لهم، بخلاف حقوق الأكراد في العراق وتركيا وإيران، التي تمثل في حقوقهم في الاستقلال والتوحد في دولة كردية واحدة، يجعل لهم حقوق أقلية: أي حق المواطنة، وتحمل الحقوق الثقافية واللغوية. أي حق التعبير عن ثقافتهم وعاداتهم، والتكلّم بلغتهم. ويمكن كذلك أن يحصلوا على حق التمثيل السياسي ضمن حدود المناطق التي تشهد كثافة في التواجد، لكن ضمن إطار الدولة السورية.

وبهذا فإن مطالب الأكراد تدرج ضمن المطالب الديموقراطية العامة. وبالتالي فهي مطالب في صلب البرنامج الديمقراطي، كما كل الأقليات الأخرى.

إمكانات التغيير الديمقراطي

على ضوء كل ما سبق يمكن التأكيد أن توازن القوى القائم لا يسمح بتحقيق التغيير الداخلي الآن، وإن كان يسمح بفتح الأفق لبدء فاعلية سياسية جديدة، نتيجة ضعف السلطة وأزماتها من جهة، ونتيجة بدء الحراك الاجتماعي من جهة أخرى. وبالتالي فإن استنتاجات قطاعات من المعارضين بـ «استحالة» تغيير السلطة من الداخل، صحيحة جزئياً، أي حينما نظر إلى الوضع الآن، لكنها خاطئة على المدى الأبعد لأنها تنطلق من تأييد السلطة القائمة، انطلاقاً من رؤية قوتها المفرطة التي ظهرت بها قبل عقدين، والتي تعتقد بأنها متمرة وأيضاً غير قابلة للكأكيل. وهي هنا تعجز عن أن ترى متحولات الواقع، حيث بات «انزعها» ستاراً يمنعها من رؤية الواقع وتحولاته خلال العقد الأخير على الأقل، وخصوصاً في السنوات الخمس السالفة. ولاشك في أن طبيعة وعيها المشكّل يهم في الوصول إلى هذه النتيجة، لأنها تنطلق من رؤية الشكل / السياسة، على الرغم من أنه التعبير المكافٍ عن الاقتصاد، وبالتالي فهي لا تهتم بوعي الواقع في العمق، لأنها لا تمتلك الأساس النظري الذي يؤهلها لذلك. لهذا رأى الاستبداد الذي هو مباشر وواضح، ولم ترّ الأساس الذي يقوم عليه، ولا الهدف منه، وأقصد مصالح الفئات الاجتماعية التي ~~وصلت إلى السلطة وملها إلى تحقيق التحول الديمقراطي عبر الإفادة من الموارد~~ الضخمة التي أصبحت بيد الدولة، والمشاريع التي تقيمها، وكذلك تحكمها بالاقتصاد، وهي العملية التي أسميت بالفساد، على الرغم من أنها أكبر من

ذلك، ويجب أن تحدّد بشكل واضح بأنها عملية نهب منظم على مدى أربعة عقود. وهذا لم يكن الاستبداد «ميلاً شخصياً»، ولا كان «هبة من السماء»، بل كان الغطاء لعملية النهب تلك، ولا يمكن أن نراه خارجها، أو بمعزل عنها، وبالتالي أن نرى مفاعيله بمعزل عن مفاعيل النهب ذاك.

و هذا الوعي «الشكلي» جعل المعارضة، وبالتالي، لا ترى متحولات الواقع في متواه الاقتصادي- الاجتماعي، وأيضاً لا ترى المشكلات التي باتت تعيشها الطبقات الشعبية، ولا أزمة الاقتصاد ككل، ولا كذلك أزمة السلطة ذاتها التي باتت مهلهلة وضعيفة، وكذلك لا ترى وضع الفئات الحاكمة وتحولات وضعها وميل قطاعها الأهم (أي ذلك الذي راكم المليارات) إلى الخصخصة لوراثة الدولة والتحكم بالاقتصاد بطرق جديدة/ قديمة (أي التحكم المباشر بالاقتصاد من دون وساطة الدولة).

و لهذا انحصر نشاطها في «المستوى السياسي»، أي في مسألة السلطة بها هي سلطة، وبآياتها وطرق عملها فحسب، من دون النظر إلى أساسها الاجتماعي وأكياسها الاقتصادية، وبالتالي من دون النظر إلى الواقع الاقتصادي الاجتماعي ومنعكساته السياسية. ولقد تبلورت أهدافها في هذا المستوى بالذات، حيث ظلت منحصرة في حدود الهدف الديموقراطي على الرغم من أهميته وأولويته إلى الآن، الذي أصبح خطاباً موحداً بين جميع قوى المعارضة على الرغم من افتراض تابين الرؤى الفكرية والمصالح بينها. ويمكن أن نؤكد بأنه أصبح - الهدف الوجيز وتبلور في خطاب واحد يجمع كل الطيف. ليغيب الخطاب - الذي يلامس مشكلات المجتمع الأخرى، أو يتماهى إلى أضيق حدّ، ولি�صبح البحث في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مشكلة الوطن وموقعه

ال العالمي، منعدماً، وأحياناً منبذاً كونه يشوش على الخطاب الديموقراطي، ويوجّد الحساقات لدى «حلفاء» الطيف الديموقراطي، ويقود إلى شق ذلك الطيف. الأمر الذي أوجد شقاً بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي الاجتماعي، وأظهر وكأن المشكلة هي مشكلة سياسية فحسب، أو أن حل المشكلات الأخرى يلحق بحل المشكلة السياسية «موضوعياً»، أو لبدأ بالشكل الديموقراطي وحينما يُحمل عبر تحقيق الديموقراطية يمكن أن يُناج لنا التفكير بالقضايا الأخرى، أو أن الديموقراطية هي أولاً، ثم نبحث عن ثانياً، بعد أن تتحقق في آلية ذهنية ميكانيكية واضحة.

وهو الوضع الذي يكرّس الفاصل بين هذه القرى والحراث الاجتماعي الأخذ في التبلور خصوصاً بعد إنتهاء دور الدولة الرعائي الاقتصادي. ويفي على «انعزها»، و«أشيخوختها». لكنه يؤسس لنشوء قوى جديدة هي نتاج تأزم الوضع الاجتماعي، الذي يفرض البحث عن مخارج سيامية. ولاشك في أن سياسة السلطة (الراهنة أو القادمة) نحو الخصخصة وإنتهاء دور الدولة الاقتصادي الرعائي من جهة، ونحو إعادة الأرض المصادر بقانون الإصلاح الزراعي إلى ملاكها السابقين من جهة أخرى، والتخلّي عن سياسة التوظيف انطلاقاً من مبدأ حق العمل، والذي يفرض التزايد المضطرب لعدد العاطلين عن العمل. والتخلّي عن التعليم المجاني عبر تضيق إمكانات القبول في الجامعات، وعن الضمان الصحي والاجتماعي من جهة ثالثة، وإطلاق آليات السوق من دون رادع، ومن دون أيّ قدر من **الضغط الضريوري** من جهة رابعة. إن كل ذلك سوف يعمّق من أزمة الطبقات الشعبية، ويزيد من مشكلة البطالة، وبالتالي يجعل إمكانات العمل السياسي أكبر نتيجة الاحتجاجات الشعبية والحراث الاجتماعي المحاصل.

حيث أن هذه المشكلات هي التي تؤسس القاعدة الاجتماعية لأي حراك سياسي، وهي مترابطة مع تغيير السلطة وبناء سلطة ديمقراطية، أيضاً في بناء تكوين داخلي متوازن في مواجهة الخطر الإمبريالي الأميركي خصوصاً. وبالتالي فإن الخلاف هنا ليس على ضرورة الديمقراطية كما أشرت للتو، بل على ترابطها مع مشكلات أخرى ترتبط بوضع الطبقات الشعبية التي هي أساس تحول الحراك السياسي إلى قوة حقيقة يمكن أن تفرض بناء نظام ديمقراطي، وأيضاً يتحقق مصالح تلك الطبقات. وهنا تكون الديمقراطية مفصل في برنامج وتكون لها الأولوية الآن، وبالتالي لا تكون «وحيدة»، ولا يتأسس رهاب الخوف من ربطها بأهداف أخرى، وهو الرهاب الذي يستحكم بالطيف الديمقراطي.

يعنى أن الهدف الأساس الآن هو البدء ببلورة القوى عبر إعادة بناء الحركة السياسية، وفتح الأفاق للترابط مع الحراك الاجتماعي الناشئ، في ظلّ الوضع القمعي القائم أو في ظلّ أي انفراج ممكن. والضغط من أجل تطوير الحراك الاجتماعي وتفعيله وتحديد المطالب الضرورية له. من دون أن يتراجع هدف الديمقراطية، على العكس فإن اصطدام الحراك الاجتماعي بقوى السلطة المانعة يجعلها تخنق وعي كل الفئات الاجتماعية المطالبة بمتوى معيشي يتيح لها العيش.

التحولات الممكنة على ضوء الظروف الدولية والوضع الداخلي

لكن من الضروري النظر إلى «الفعل الخارجي» الذي ينهى عن الوضوح أن الميل الإمبريالي الأميركي للسيطرة على العالم يتمثل هنا في تغيير السلطة لمصلحة سلطة دمية. وهذا لا يعني أن السلطة القائمة لم تتوافق

مع السياسات الأميركية، ولم تعمل ضمن أجندتها في أحيان كثيرة، لكن كل ذلك انطلق من مصلحة الفئات الحاكمة، ومن مناوراتها للحفاظ على السلطة التي باتت وسيلة نهب كما أشرنا. وكانت الحرب الباردة ووجود الإتحاد السوفيتي يساعدان على ذلك، انطلاقاً من الدعم السوفيتي لكل ميل «استقلالي» عن الرأسمالية، هذا الدعم الذي ساعد في البناء الداخلي، وفي بناء القوة العسكرية، وساعد في الحماية الخارجية. لكنه ساعد هذه السلطة على المناورة والضغط وتحقيق المكاسب التي كانت تصب في مصلحة الفئة الحاكمة أكثر مما تصب في خدمة المجتمع. وهذا الوضع كان يغدو في استقلالية نسبية وتتطور محدود، تحت شعارات كبيرة كانت تعتبرها الرأسمالية خطراً عليها (وخصوصاً هنا مسألة القومية والتصنيع).

هذا الوضع كان يجعل السلطة توظف التناقضات العالمية لمصلحتها، وتحصل على تنازلات أميركية مقابل تنازلاتها. لكن التغير الأساس بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الإتحاد السوفيتي، تمثل في نشوء «القطب الواحد» فائق القوة، الذي بات يسعى إلى السيطرة على العالم. وبالتالي أصبح المطلوب هو نمط آخر من النظم، هشة وتابعة، ومنفذة لسياسات تُقرّر في واشنطن. حيث تعمل الإدارة الأميركية على تصفية إرث الحرب الباردة، وتكمير «اليول الاستقلالية» منها بلغت حدودها، وتدمير «الشعور القومي» ومطامح تحقيق التطور وبناء الصناعة. وهذه مسائل نظر لها رموز المحافظين الجدد قبل احتلال العراق، وباتت على أجندتهم.

وإذا كانت السلطة قد حاولت أن تحافظ على ذاتها عبر التكيف مع الرؤية الأميركية الجديدة، ومع الدور الذي تفرضه، فإن الرؤية الأميركية باتت

تنطلق ليس من توافق النظم مع سياساتها وقوتهم أجندتها، بل من شكل النظم ذاتها الذي يحقق رؤيتها، والذي بات يقوم على أساس حكم «الأغلبية الإسلامية المعتدلة»، في إطار فسيفساء طائفية دينية يكون لها حق الحكم في إطار فدرالي من خلال تأسيس نظام برلماني.

وبغض النظر عن الطريقة التي سيجري التغيير وفقها، وهل سيجري تغيير سياسات النظام أم سيجري تغيير النظام (وأنا أرجح الثانية)، وهل تم من خارج النظام أم من داخله (وأرجح هنا التغيير من داخله بما يتواافق مع مصالح المafيات ذاتها)، فإن وضعًا جديداً سيتشكل، بقوة الضغط الأميركي خصوصاً (وال العالمي عموماً)، ونتيجة المتحولات الطبقية للسلطة بها يتواافق مع ذلك بالأساس، يمكن تلمس آفاقه انطلاقاً من الواقع القائم، وفي سياق الميل الأميركي لإعادة بناء «الشرق الأوسط الموسع». حيث باتت الدولة الأميركية تمتلك المقدرة على ذلك ما دامت أصبحت «مطلقة التفوق»، وتحتاج إلى عالم يخدم مصالح شركاتها. وهنا نشير إلى أن الدولة الأميركية باتت قادرة على تغيير سياسات النظم أو تغيير النظم ذاتها وفق ما ترتئي. وإذا كانت مفاهيم الحرية والديمقراطية أساسية في الخطاب الأميركي الراهن، وإن كانت ليست ضرورية في الممارسة العملية، فإن الترجمة العملية لهذا الخطاب هي تشكيل نظم «ديمقراطية» شكلاً، ترتكز على الطائفية والإثنية وليس على مبدأ المواطنة. وتمثل في حرية الصحافة (ولكن ليس من دون رقابة) وحرية الأحزاب (ولكن ليس من دون ضبط ما)، وتداول السلطة التي تقوم على أساس حكم الأغلبية الطائفية وأخيراً المفهومي العربي - تبني على التقييم الطائفي (وحق الطوائف في تقرير مصيرها). ما يحولها إلى «ديمقراطية طوائف»، وبالتالي يلغى عنها الطابع الديمقراطي. مبنية على

حركة سياسية موافق في الغالب، وهامش معارض، أو يوصى بالإرهاب.

وإذا كان أي تحول تفرضه الدولة الأمريكية سينطلق من توافق «النظام الجديد» مع السياسات الأمريكية، أو مع السياسات الإمبريالية عموماً، والعمل وفق أجندتها، والتحول إلى سلطة دمية، سلطة كومبرادور ليس أكثر. وأيضاً سينطلق من الاعتراف بالدولة الصهيونية والتخلّي عن المطالبة بكلّ الجولان، أو القبول بحلّ تفرضه الدولة الصهيونية. ودعم السياحة الأمريكية ضد «الإرهاب» في لبنان وفلسطين والعراق، فإن تكوين السلطة الجديدة يجب أن يتواافق مع «الأجواء العالمية الراهنة»، وكذلك مع «الديمقراطية» الأمريكية. الأمر الذي يفرض تعليم اقتصاد السوق بشكل كامل، وإنهاء دور الدولة التدخلية الاستثماري الرعائي (وهنا تأتي هذه الخطورة كاستمرار لما يجري الآن، ولكن ربما بوتيرة أسرع تتعلق من اقتصاد الصدمة كما جرى واقعياً خلال سنة ٢٠٠٨)، وتحقيق الانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي. كما يفرض تشكيل نظام برلماني فدرالي ليبرالي طوائفي، وتجاوز الطابع العربي لسوريا.

وعلى ضوء نجاح ذلك التغيير سنلمس تحقق ثلاثة تحولات «موضوعية»، المتعلق الأول: يتمثل في الميل الديموقراطي والأوهام التي سُبّني عليه، خصوصاً وأن «النقطة الوحيدة» التي استأثرت بنشاط المعارضة خلال السنوات الخمس الماضية هي الديموقراطية. وبالتالي فإن تتحقق شكل ديموقراطي ما سوف يقود إلى مسألتين، الأولى: تعلق بتضييق ما تحقق، وبالتالي التلاصق معه، والتكيّف وفق أسسه، والميل لاعتباره «منجزاً مهماً يجب الحفاظ عليه»، ويجب العمل من ضمنه لتطويره و«فرض» ديموقراطية

حقيقة، ومن ثمَّ الانغلاق أكثر فأكثر في إطاره. بغضِّ النظر عن الزوايا الأخرى للتحرّل الجديد، التي تتعلّق بالواقع الاقتصادي السياسي المتواافق مع السياسات الإمبريالية الأميركيَّة. ومن ثمَّ الفرق في وهم أنَّ هذا الشكل «الديموقراطي» هو الشكل الأوّلي الذي سوف (ويجب أن نعمل على أن) ينطُور، لكنَّ بالتدريج وبالوسائل السلمية وبالحدود الممكّنة، لكي نصل إلى «ديموقراطية المثال» التي باتت عكّنة، وحيث ليس من الممكن تحقيق ذلك من دون المشاركة في «العملية الديموقراطية».

الأمر الذي يُفكي «الخطاب الديموقراطي» هو المهيمن على الرغم من الحديث عن تحقق الديموقراطية، وهنا تضيع الحدود بين التحقُّق وضرورة التحقُّق. وكذلك تضيع كلَّ الإشارات الراهنة التي تقول إنَّه بعد تحقيق الديموقراطية يجب أن نطرح المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية عموماً، لأنَّ إشكالية الديموقراطية المشكَّلة سوف تُبقي التوتر قائماً حول الديموقراطية ذاتها، أي بين التحقُّق وضرورة التحقُّق. والثانية: تعلق بنشوء مشكلات اقتصادية اجتماعية كبيرة، ستبقى خارج «وعي» أو اهتمام هذه القوى، الأمر الذي يسهم في استمرار تهميشها وهامشيتها. وبالتالي سوف تبقى «معلقة» في «المتوى السياسي»، وسوف تبني سياساتها انطلاقاً من ذلك، ما يقيها ملحقة بالسلطة الجديدة أو على هامشها.

إذاً، ستصاعد الأوهام حول الديموقراطية، معزَّزة هذه المرَّة بـ«الممارسة». الأمر الذي يخلق شرخاً أعمق في العلاقة مع المحرّك المجتمعي. وبالتالي سوف تبقى محدودة القوَّة ومحدودة التأثير، وتائهة في إطار «اللعبة السياسية».

المتحول الثاني: يتعلّق بأنّ نهاية «الانسداد» والضبط الذي يعيشه المجتمع وتحقيق انفراج ما (وهذه مسائل إيجابية على كلّ حال)، سوف يُطلق «مكونات» المجتمع، وبالتالي سوف يقود إلى تبلورات سياسية جديدة، يمكن أن نحدّدها على ضوء تحليل الواقع القائم سابق الذكر، حيث سوف تعود القوى التقليدية والأصولية لكي تستحوذ على فضاء أساسي في المشهد السياسي التشكّل، فالقوى البورجوازية التقليدية والوجاهات وشيخ العشائر، التي تلاشت خلال العقود الماضية، وكذلك البورجوازية الجديدة التي نهيت طيلة العقود السابقة، سوف تطفو على المشهد السياسي وتتصدر النشاط السياسي. وأيضاً ستعود الحركة الأصولية: جماعة الإخوان المسلمين والحركة الوهابية (القاعدة)، مستفيدة من جوّ التدين الشعبي، ولاءه عليه. وسوف يلاقى ذلك تجاوياً نتيجة «الوعي الديني» ذاته، وكذلك نتيجة الأوهام حول ما تطرح الجماعة بسبب غيابها الطويل. وسوف يتزايد التجاوب في حال غابت القوى السياسية التي تُمثل وجهات نظر مختلفة، ديموقراطية وعلمانية. وأشار هنا إلى أنّ المرحلة الأولى من الانفراج سوف تُبنى على الوضع الذي تشكّل طيلة العقود الأربع السالفة، وبالتالي سوف يُبني على أوهام، وعلى رفض لقوى ولamarسات باتت من الماضي. وهنا يجب أن نشير إلى أن ترجمة الأصولية «السنّية» سوف يؤدي إلى تموضعات طائفية تتخذ أشكالاً سياسية كذلك، أو سوف يتطور التموضعات الراهنة، وربما يفضي إلى حسابات واحتياكات خطيرة. كما إن الدور «المعادي» للغرب، وأميركا خصوصاً الذي يلعبه تنظيم القاعدة، سوف يؤسّس لقبول له، وتعاطف معه، يجعل منه مشكلة سورية كما بات مشكلة في العراق. وإذا كان وضع العراق يؤسّس لوعي لدى الشعب السوري بالأخطار التي

يوجدها الصراع الطائفي، فإن ذلك لن يتحول إلى قيمة إيجابية إلا عبر فعل قوى ديمقراطية وعلمانية.

المتحول الثالث: هو متحول اقتصادي اجتماعي، حيث إن التكيف التام مع سياسات العولمة، والذي هو نتيجة الانخراط في المشروع الأميركي، سوف يقود إلى اتباع «اقتصاد الصدمة» (الذي بدأ الدعوة إلى البدء بتطبيقه، وبداء في تطبيقه كما جرت الإشارة)، الذي يعني الميل لتسريع المخصصة وإعادة الشركات المؤومة لأصحابها السابقين، وأيضاً إعادة الأرض للأكها الإقطاعيين. وكذلك الافتتاح السريع على السوق العالمي، وتخلّي الدولة عن أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، الأمر الذي سوف يقود إلى حدوث انهيارات اجتماعية كبيرة، خصوصاً في الريف بين الفلاحين الذين سوف يفتقرون دون أراضيهم ودعم الدولة لهم. والعمال الذين سيرتحم جزء كبير منهم، وتختفي أجور من يقي (سوى بعض التقنيين الذين سوف ترتفع أجورهم بشكل كبير، وأيضاً بعض المهنيين). كما سيقود الافتتاح إلى ارتفاع هائل في الأسعار من دون ارتفاع الأجور بشكل مواز (على الرغم من ارتفاع الأجور اسمياً، لكن في مقابل انخفاض قيمة الليرة كما هو متوقع)، وهذا ما شهدناه خلال عام ٢٠٠٨.

وهذا الوضع سوف يزيد من وتيرة الحراك الاجتماعي، ويعُزّز لتوترات اجتماعية جدية، في الريف والمدينة، وسيصبح للمطالب المعيشية أهمية كبيرة في الصراع السياسي. وأيضاً سوف يتسع التناقض بين الفئات الحاكمة الجديدة (وإن حكمت بشكل ديمقراطي) والطبقات الشعبية، وسيتخذ الصراع طابعاً سياسياً من زاوية توافق سياسات تلك الفئات الحاكمة مع

السياسات الإمبريالية الأمريكية والإمبريالية عموماً. وهو الوضع الذي يشكل مرتعاً لجماعات «القاعدة» بالتحديد، التي باتت متواضعة في بعض المناطق، وتغذى من دورها في مقاومة الاحتلال الأميركي في العراق (رغم الشكوك حول هذا الدور، والذي يمكن أن يغذي الصراعات الطائفية هنا)، أو صراعها ضد العائلة المالكة في الجزيرة العربية، أو صراعها ضد الاحتلال الصهيوني في فلسطين. على الرغم من الدعم، والمالي خصوصاً، الذي يأتيها من السلطة السعودية خصوصاً.

إذاً، يمكن توصيف الوضع القائم بأنه يمكن أن يشهد التحاق جزءاً ربما يكون كبيراً، من القوى السياسية الديمقراطية بأكياس نظام يتشكل على أساس «ديمقراطي»، من دون اثناء لإشكالية هذا النظام ولائه لديمقراطية في الجوهر (أي خارج إطار التعددية السياسية والإعلامية والانتخابات)، وترتبطها طبقياً مع المafيات التي تشكلت في حضن هذه السلطة. وإعادة تشكيل القوى التقليدية والأصولية وتحوّلها، من خلال الانتخابات «الديمقراطية»، إلى قوة أساسية في المشهد السياسي. وحساسيات طائفية تطفو على السطح، وانقسامات تقوم على أساس ما تقدمه الديمقراطية الوليدة، وأقصد السعي إلى تطبيق الفدرالية، وبالتالي احتلال نشوء احتكاكات دموية. وفي الوقت ذاته حصول إفقار كبير ويطالة واسعة، وحرائق اجتماعية قوية، يمكن أن يوجه في سياقات طائفية. هذا هو الوضع المحتمل القائم، والبني على فهم للواقع القائم، حيث إن التدمير الذي مارسته السلطة طيلة عقود يرقى الواقع من دون قوى سياسية فعلية... سوى الأصولية والوجاهات والتجار وأحزاب تعيش في الماضي. ويترك وطننا يعاني من التشقق، ومجتمعاً يُفقر.

من أجل تصور برنامجي

في ظل الوضع المعقد الذي دخلته سوريا، وكذلك الوضع المركب الذي يعيشه اليسار السوري. حيث تتفاقم الأزمة المجتمعية على ضوء أزمة الاقتصاد الذي يعاني من نهـ طويل وتفيل خصوصاً في العقد الأخير، والذي بات إنجياره ممكناً، وقطاعاته التي تملـكها الدولة تسير نحو الإفلاس أو أنها تـبع في إطار سياسة الخصخصة التي باتت تتبعها السلطة، والتي تـحول إلى فئة محددة من القطاعات المسيطرة. وعلى ضوء انتهاط الوضع المعيشي لمختلف الطبقات الاجتماعية بإستثناء المافيا الحاكمة، حيث بـات تعاني من مساوى الافتتاح الاقتصادي الذي بدأ يسود عبر الارتفاع الكبير في أسعار السلـم والخدمـات مع الحركة المحدودة للأجور، الأمر الذي جعل الفارق هائلاً بين مداخيل الأسر السورية وأسعار الحاجـات الضرورية للمعيشـة اليومـية. ما بـات يـشير إلى أن نسبة الأسر التي تـعيش تحت خط

الفقر تقارب الـ ٦٠ في المئة من مجموع الأسر. إضافة إلى تزايد العاطلين عن العمل وتضخم البطالة التي يُشار من قبل بعض الخبراء إلى أنها بلغت ما يقارب الـ ٢٥ في المئة. وكذلك إلى انتحطاط الخدمات الأساسية في مجال التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

وإذا كانت فئة محدودة هي التي أصبحت تملك ميلارات الدولارات وتعيش حياة بذخ، وباتت تسعى للهيمنة المباشرة على القطاعات الاقتصادية المربيحة عبر «شخصيتها»، أو عبر الاستئثار بكل المشاريع الجديدة في قطاعات مربيحة مثل الاتصالات والخدمات والتجارة، وتحضر للاستحواذ على وكيالات الشركات الإمبريالية التي سيقود فرض الانفتاح الاقتصادي وتعيم اقتصاد السوق إلى تزايد دورها في السوق السورية.

فإنها لازالت تسعى إلى تعزيز سلطتها وفرض كل آليات الاستبداد والهيمنة على مجالات السياسة والمجتمع، ولا زالت تسوق أيديولوجياً شعبوية واهية، وتحكم عبر الأجهزة الأمنية بواجهات «سياسية» منها حزب السلطة وهيئات الدولة والإعلام وعبر الهيمنة على النقابات والاتحادات. ولا زالت تحاول مواجهة النشاط السياسي والحركة المجتمعى، من أجل ضمان سيطرتها الاقتصادية وإخفاء آليات النهب التي تمارسها، وتأيد سيطرتها السياسية، على الرغم من التناقضات التي باتت تخترقها، وسعى كل طرف إلى أن يصبح هو السلطة، والذي يمكن أن يتحقق في سياق الترتيب الأميركي أكثر من أي سياق داخلي آخر.

وفي وضع تعلم الإمبريالية عموماً، والإمبريالية الأميركية خصوصاً، على إعادة صياغة العالم بما يحقق خدمة أعظم للشركات الاحتكارية الإمبريالية،

حيث تسعى الرأسماليات الأوروبية إلى فرض الشراكة الأورو-متوسطية كمدخل للهيمنة الاقتصادية والإلحاد السياسي، وتعمل الإمبريالية الأميركية على مدّ سيطرتها السياسية والعسكرية إلى مناطق واسعة في العالم، منها الوطن العربي «الشرق الأوسط الموسّع»، من أجل فرض احتكار النفط والأسواق والتحكم بالسياسة العالمية لضمان استمرار السيطرة على بجمل الاقتصاد العالمي.

ولقد بدأت بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر سنة ٢٠٠١، سياسة تقوم على تغيير الأنظمة بالقوة واحتلال الدول والتدخل القسري في الشؤون العالمية. مبتدئة باحتلال أفغانستان ثم العراق في أجندته تهدف إلى تغيير الوضع الاستراتيجي في المنطقة. وبالتالي باتت سوريا مهددة على الرغم من كل التنازلات التي قامت بها السلطة من أجل التكيف مع السياسة الأميركية الجديدة. حيث تبدو المسألة أكبر من أن يحلها تكيف السلطة، لأنها تتعلق بوضع سوريا كلها. لهذا يقوم الدور الأميركي على إحداث «تغيير أمريكي» يجعل السلطة «أداة أميركية» تنفذ أجندته تبدأ بالاعتراف بالدولة الصهيونية، وتشمل تفكيك البنية الداخلية بعد أن بات تحكمها تناقضات شتى، وتعزيز رخايتها عبر تعزيز التناقضات الطائفية والدينية والإثنية، لتشكيل دولة هشة. إضافة إلى الدور الممكن في إطار «الحرب على الإرهاب» خصوصاً في لبنان والعراق. وتحويل سوريا إلى قاعدة عسكرية أميركية. وإذا كانت الإدارة الأميركية تعمل على التخلص من كل النظم التي استفادت من «نظام الحرب الباردة»، فهي تسعى الآن إلى بناء نظم دمى، تحكمها التناقضات المؤسسة على التكوينات ما قبل حديثة، وتختضع لقرارات الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

هذا تعيش سوريا لحظة حرجة ووضعاً صعباً نتيجة الأخطار التي نشأ عن المشروع الإمبريالي الصهيوني، كما نتيجة أخطار النهب الداخلي والأزمة المجتمعية التي أوجدها، في وضع تعاني الحركة المعارضة مشكلات حقيقة، بفعل الإرهاب الطويل الذي مارسته السلطة، وكل الآليات التي مارستها من أجل نزع السياسة من المجتمع، ونشوء أجيال ابتعدت عن النشاط السياسي والثأن العام، الأمر الذي أفضى إلى فشل الحركة السياسية في تجديد ذاتها. لكن هذا الوضع الذي تعانيه الحركة هو نتاج مشكلاتها الذاتية أيضاً، سواء في ما يتعلق بضبابية رؤيتها، أو عدم مقدرتها وعي التحولات التي كانت تنشأ منذ سيطرة حزب البعث على السلطة.

وكان اليسار هو الأكثر تأثيراً بكل ذلك، لهذا بات مفككاً وضعيفاً ومهمشاً، من دون قاعدة جماهيرية أو فعل حقيقيٍّ، ومن دون رؤية يسارية. ينحكم لردود الفعل ولصراعات الماضي، ويتأسس تصوراته على انفعالات ما يجعله يوغل في اليمين.

ولأن النطارات متارعة، وأفاق الصراع بات توحّي بأنها تنفتح، سواء نتيجة الدور الإمبريالي الأميركي الصهيوني، أو نتيجة الأزمة المجتمعية وحالة الإفقار التي باتت تُدفع إليها قطاعات متشعة من البشر، وبالتالي ضعف السلطة والتقاضات التي باتت تحكم عناصرها. في هذا الظرف الذي تبدو فيه التحولات محتمة، حيث الأزمة الداخلية تصاعد من دون حلٍّ، وحيث الإمبريالية الأميركيّة قررت تحويل ملاو، البنية الميلادية، الاقتصادية وفق ما يخدم سياساتها. نعتقد بأن اليسار يجب أن ينهض لكي يأخذ الدور الأساس في المواجهة من أجل بلد غير تابع أو محظوظ أو مهمش.

على قراره السياسي والاقتصادي، وأيضاً بلد غير أصولي تسيطر عليه قوى سلفية وينفتح على صراعات مذهبية مدمرة. بلد يتألف عملية التطور التي أجهضت نتيجة ميل الفئة المسيطرة إلى نهب الفائض الاقتصادي وتحويله إلى رأسمال خاص، يهرب إلى البنك الإمبريالي. ومن ثم ميل قطاعات منها إلى تحويل ثروة المجتمع إلى احتكار خاص بعد بدء سياسات المخصصة وتعيم اقتصاد السوق. بلد يحكم من قبل الشعب في إطار تكوين ديموقратي يسمح بتحقق فاعلية كل البني الاجتماعية والسياسية، ويحقق الرقابة الشعبية على القرار السياسي والاقتصادي.

الأمر الذي يفرض العمل من أجل مشروع يسارٌ حقيقي، مجتمعيٌ وفاعلٌ، وذي رؤية واضحة. وهذا يتضمن وضع الخطوط العامة التي يمكن أن تكون أساساً لكتيل كل هؤلاء، بما يتوافق مع حركة مجتمعية ناهضة، معنية بمواجهة الاستبداد السلطوي، كما بالهجوم الإمبريالي الصهيوني. لكنها معنية كذلك بأن يكون لدى الطبقات الشعبية خيار آخر، مختلف عنها هو متداول الآن، سواء بجهة سيطرة الليبرالية الجديدة وتملكها عقول قطاعات واسعة من قوى اليسار، والتي تقوم على تعليم النهب وتحكيم الشركات الاحتكارية الإمبريالية عبر رأسمالين صغار محليين. أو بجهة الدور الذي تزدده الحركة الأصولية التي - وإن كانت تصادمت مع أميركا - فهي تطرح مشروعًا اجتماعياً محافظاً إلى أبعد الحدود، يعمم الاستبداد إلى ما هو شخصي من خلال التركيز على «الأخلاق» والسلوك، وبكرس تخلف التعليم غير رفيع كل نتاج العلم الحديث في ما يتعلق بما هو إنساني، وهذه هي المسائل التي تحظى بالأولوية لديها. كما تطرح مشروعًا اقتصادياً ليبرالياً يقدس التجارة من دون أن تفكّر بناء قوى متوجهة، وخصوصاً في مجال

الصناعة، وبالتالي تتوافق مع السيطرة الإمبريالية في هذا المجال.

الخيار يعبر عن حركة التطور والحداثة من زاوية رؤية اليسار. يدافع عن القضايا المعيشية والمطلبية والاجتماعية للطبقات الشعبية، كما يدافع عن حقوق الإنسان الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل من أجل تحقيق التطور الاقتصادي الاجتماعي والثقافي والعلمي، وأيضاً يقرر مواجهة الهجوم الإمبريالي الصهيوني الذي يسعى إلى إكمال السيطرة على الوطن العربي، وتفاعل مع كل القوى العالمية المناهضة للإمبريالية وللحروب الإمبريالية الأمريكية وللعملة الراهنة، وكذلك لنطق الرأسالية. يفكّر بفلسطين وبالوحدة العربية وبعالِم يسوده التكافُر والمساواة ويكون في خدمة الإنسان المتحرّر من الاضطهاد والاستغلال والاستبداد، وكذلك من الفقر والتهميش والحروب والاحتلال.

الخيار يفتح الأفق لإعادة بناء اليسار وتحوله إلى قوّة فاعلة، من خلال التفاعل والمحوار لبلورة رؤية يسارية تعبّر عن الظرف الراهن، و تعالج مشكلات الواقع القائم الآن، كما تؤسّس لآليات التغيير على ضوء كل ذلك.

كما يتلزم العمل من أجل إعادة بناء الحركة المجتمعية عبر تحقيق استقلال النقابات والاتحادات عن السلطة، والتزامها التعبير عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وكل الفئات المهنية، في مواجهة الإلقاء والنهب والاستغلال والهيمنة المفروضة من قبل السلطة. حيث إن التغيير الأساسي الضروري الآن هو تفعيل حركة الطبقات من أجل الدفع عن مصالحها المعاشرة، والدفع بتحرير النقابات العمالية والفللاحية والاتحادات المهنية من هيمنة السلطة، وتحويلها إلى قوّة مجتمعية فاعلة، لأن دور اليسار كقوّة فاعلة يتحقق فحسب

عبر ذلك ويتداريه. كما إن هذه الخطوة الديموقراطية هي ضرورة من أجل إزالة الاستبداد وتأسيس دولة ديموقراطية. كما إنه الضرورة لبناء المجتمع المدني الحديث ومقاومة الدور الإمبريالي والمشروع الصهيوني، حيث ليس من الممكن أن يُخاض الصراع السياسي من دون الحركة المجتمعية.

الخيار يستند إلى الطبقة العاملة وال فلاحين الفقراء وكل الفقراء والمهتمين، ويعبر عن مصالحهم الراهنة والمستقبلية، يصف رؤيتهم ويفعل نشاطهم لتحقيق التطور المجتمعي. وبالتالي يحدد توافقهم واختلافهم مع الطبقات الأخرى، الأمر الذي يسمح بتحديد التقاطعات التي تجمعهم مع تلك الطبقات في سياق تحقيق التطور المجتمعي ومواجهة الحرب الإمبريالية. إن بلورة الرؤية المعبرة عن هؤلاء هي المبدأ لتحديد التحالفات المبدئية والتكتيكية، وأساس تلمس الحدود التي تفصل بينها وبين الطبقات الأخرى، وهذه عملية ضرورية في إطار الصراع الواقع الذي يفرض التحالف لكنه يفرض كذلك الاختلاف والتناقض، في سياق عملية من الاختلاف والتحالف يفرضها الواقع.

الخيار ينطلق من الماركسية، لكن انطلاقاً من كونها منهجية ورؤوية. ويسعى إلى تحقيق الاشتراكية، لكن عبر تحقيق المهام الديموقراطية. ولهذا فإنّه ينطلق من النضال في سبيل الأهداف التالية:

البرنامج الديمقراطي

١ - تبدأ الديموقراطية من إقرار حق المواطنة، وأن البشر متاؤون وأحرار. لهذا يجب التأكيد على مبدأ المواطنة، وعلى المساواة بين

الموطنين، ورفض التمييز على أساس ديني أو طائفي أو إثنى أو جنسي، في المستوى الشخصي كما في المستوى السياسي.

٢- الأكيد على علمانية الدولة، التي تقرّ بحرية المعتقد الديني وحرية العبادة ومزاولة الشعائر الدينية. لكنها تقرّر فصل الدين عن السياسة وعن الدولة ذاتها، مع رعايتها الشعائر الدينية لكل الأديان على قدم المساواة.

٣- الشعب هو مصدر السلطات، في دولة تقوم على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٤- مع التأكيد على مبدأ المواطنة لكل فئات الشعب، الأكيد على حقوق الأقليات في التحدث بلغاتها والتعبير عن ثقافاتها، عبر إقرار الحقوق الثقافية لكل الأقليات وتأكيد التفاعل في ما بين أفرادها، وخصوصاً هنا الأكراد السوريين. وبالتالي إعادة الجنية لكل الذين جرى تجريدهم منها من الأكراد.

٥- إصدار قانون مدني للأحوال الشخصية يكرّس المساواة بين المرأة والرجل وينطلق من علمانية الدولة.

٦- إقرار حق تشكيل الأحزاب من دون إذن مسبق، انطلاقاً من الالتزام بحق المواطنة ونبذ العنف ورفض التحريرض الطائفي أو الديني أو الإثنى.

٧- إقرار حق تشكيل النقابات العمالية والفلاجية والخدمية والاتحادات

النوعية، وتأكيد استقلاليتها ودورها في التأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

-٨- إقرار حق إصدار الصحف وكل وسائل الإعلام والنشر من دون رقابة مسبقة.

-٩- الانتخاب هو شكل تداول السلطة، وهو عنصر في مجلل العملية الديموقراطية، والتأكد على التساوي في الفرص لكل المرشحين.

-١٠- تأكيد حق الإضراب والتظاهر وكل أشكال الاحتجاج الديموقراطي، من دون إذاً مسبق لكن مع إعلام السلطات المختصة بذلك.

-١١- إعادة بناء أجهزة الدولة على أسس وطنية وديمقراطية، تنطلق من التأكيد على الكفاءة والخبرة والنزاهة وتقدير المصلحة العامة.

-١٢- التأكيد على مهنية الأجهزة الأمنية وتأكيد منعها من التدخل في الشأن السياسي، والمحاسبة القاسية في حال حدوث خروقات. وكذلك منع الاعتقال السياسي.

القضايا المطلبية

١- الاهتمام بالوضع المعيشي للطبقات الشعبية وفرض أجور تاسب حياة إنسانية، وبالتالي ربط الأجور بالأسعار والحفاظ على التاسب الضروري الذي يحقق الحياة الإنسانية.

٢- تأكيد حق العمال الإشراف على المصنع والمؤسسات العامة، وعلى

اختيار إدارتها.

- ٣- ضمان حق العمل والسعى الجاد لحل مشكلة البطالة عبر توفير فرص العمل في سياق السعي لتطوير القوى المتجهة.
- ٤- رفض التخلّي عن حق الضمان الاجتماعي الشامل بما فيه الضمان الصحي، وتطويره بما يمكّن بتحسين الظروف المعيشية والصحية وظروف العمل لكل الطبقات الشعبية.
- ٥- التأكيد على حق الفلاحين في الأرض ورفض العودة إلى عصر كبار المالك والإقطاع، وتنظيم صفوفهم للدفاع عن الأرض التي زرعواها طيلة العقود الماضية.
- ٦- دعم الزارع وتخليله من المحتكرين، ووضع سياسة عقلانية في التعامل مع الأرض وتنقين استهلاك المياه.
- ٧- تعزيز وضع المرأة في العمل وضمان حقوقها.
- ٨- فرض ضريبة متصاعدة على الرأسمال، والتأكيد على العدالة الضريبية في ما يتعلق بالطبقات الشعبية.

قضايا التنمية والتطوير

- ١- لحفظ دور الدولة في قطاعات الإنتاج الرئيسية، والتأكيد على أولوية نشاطها الاقتصادي في الاستثمار في هذه القطاعات. والتعامل مع قطاع الدولة الراهن وفق إستراتيجية تستند إلى برنامج للتطوير

يركز على بناء قوى الإنتاج، وبالتالي معالجة مشكلاته انتلاقاً من ذلك.

٢- رفض التحرير العشوائي لقطاع الدولة وتعيم اقتصاد السوق من دون ضوابط، مع التأكيد على دور الدولة الاستثماري والمحظى، ومحاسبة كل الذين أسهموا في نبه وسوء التخطيط والإدارة فيه، ووضع خطة عقلانية لبناء اقتصاد متوج.

٣- توفير كل الظروف لنشاط الرأسمال الخاص في إطار السياسة العامة المادفة إلى تطوير قوى الإنتاج والبني التحتية، والحد من نشاطه الطفيلي والهامشي، وإيجاد كل الضمانات القانونية لذلك.

٤- إعادة رسم إستراتيجية التعليم بما يؤدي إلى القضاء على الأمية، وبما يسمح بتطوير التعليم الأساسي والجامعي، وبما يؤسس للوعي العلمي، وفي المدارس الذي يخدم التطور المجتمعي.

المسألة الوطنية

١- التأكيد على ضرورة التحضير لمواجهة العولمة العسكرية الإمبريالية التي تفودها الدولة الأمريكية، والتي قاتلت باحتلال أفغانستان والعراق، وتعمل على إخضاع دول أخرى بطرق مختلفة. خصوصاً وأن سورياً باتت مستهدفة.

٢- إن تفعيل الحركة المجتمعية ضرورة من أجل المواجهة، وبهذا يكون فرض الديموقراطية عبر الضغط المجتمعي، خطوة أساسية في سياق

التحضير لرد الهجوم الإمبريالية، ودعم المقاومة في فلسطين والعراق.

٣- التأكيد على تحرير الجولان وفلسطين، وكذلك التأكيد على استعادة لواء الإسكندرية عبر الحوار والتفاعل مع شعوب تركيا.

٤- التأكيد على أن للجيش مهمة وطنية، وبالتالي التركيز على مهنيته وحياديته في الصراع السياسي الداخلي.

الإطار الاستراتيجي

١- إن الهدف الذي يسعى اليه يسار إلى تحقيقه، والذي يؤمن ببناء مجتمع مدنىٌّ وحديثٌ، يقوم على التأكيد على ضرورة تحقيق التطور الاقتصادي المنطلق من تطوير القوى المتوجهة في الصناعة والزراعة، وتطوير البنية التحتية المترافقه مع ذلك. وهذا لن يتم إلا بالصراع مع النمط الرأسمالي العالمي، أي مع الإمبريالية، لأنها يشكل عائقاً أساسياً في صيورة التطور تلك، حيث لا يستقيم النمط الرأسالي إلا بتحريف الأطراف. وهو الأمر الذي يجعل مهمته الأساسية هي تجاوز الرأسمالية في سياق طموحة لتحقيق الاشتراكية.

٢- كما إن التطور من جهة، ومواجهة الهيمنة الإمبريالية من جهة أخرى، يفرضان السعي إلى تحقيق الوحدة العربية كونها لبواقة التي تجمع بتحقيق التطور الاقتصادي، والإطار الذي يجعل المواجهة مع النمط الرأسالي ممكنة. والصيغة التي تعبر عن التكوين الذاتي للشعب.

٣- في هذا الإطار يجب أن يكون واضحاً أن المشروع الصهيوني هو جزء من المشروع الإمبريالي، وهذا يجب بلورة الحل للمسألة الفلسطينية المنطلق من إنهاء الدولة الصهيونية والحل الديمقراطي للمسألة اليهودية التي انوجدت في فلسطين، في إطار السعي إلى بناء الدولة/ الأمة في الوطن العربي.

على الصعيد العالمي

١- رفض العولمة الإمبريالية الراهنة، ورفض الخروب التي تخوضها الإمبريالية الأمريكية للسيطرة على العالم من أجل نهب.

٢- رفض الشراكة الأورومتوسطية، وبالتالي السورية الأوروبية، لأنها دمج للاقتصاد الوطني في اقتصاد متفوق واحتكاري، يفضي إلى تدمير الاقتصاد الوطني عبر منافسة غير متكافئة، ويقود إلى نهب المجتمع.

٣- التأكيد على أن التطور المجتمعي لن يتحقق إلا بالتخليص من الهيمنة الإمبريالية ومواجهة سياساتها الاحتلالية.

٤- تأكيد التحالف مع كل القوى المناهضة للإمبريالية من أجل كسر شوكة الإمبريالية، وتأسيس عالم يقوم على أساس التكافؤ والمساواة والعدل والحرية.

٥- العمل لتأسيس أهمية جديدة توحّد نضالات اليسار العالمي، وتنظيم آليات مواجهتها للإمبريالية، ومن أجل تأسيس عالم اشتراكي.

مهام مباشرة

- ١- إلغاء الأحكام العرفية ووقف العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وعودة المفرين، وإعادة الاعتبار والتعويض لكل الذين اعتقلوا طيلة العقود السابقة. وإعادة الجنحة لكل المجردين منها.
- ٢- مقاومة السيطرة الإمبريالية الأميركيّة الصهيونية، والعمل على بناء قوّة مواجهة عربية، ومواجهة التدخلات الراهنة لتحديد مصير سوريا.
- ٣- زيادة الأجور بما يوازي تصاعد الأسعار وبها يسمح بعض كريم، وبالتالي مضاعفة الأجور ثلاثة مرات على الأقل. والدفاع عن التعليم المجاني والضمان الاجتماعي الشامل.
- ٤- مقاومة الميل لفرض الخصخصة، والعمل على محاسبة كل الذين نهبو قطاع الدولة، أو أساذوا في مجالات الإدارة والتخطيط.
- ٥- تطوير الحركة المجتمعية من أجل فرض الديمقراطية، وصياغة دستور جديد لا يقوم على هيمنة حزب، ويكرس نظاماً رئاسياً مطلقاً للصلاحيات، بل يعتمد نظاماً برلمانياً يقوم على التعددية الحزبية وفصل السلطات والانتخاب الحر، وإخضاع الأجهزة الأمنية لرقابة صارمة بعد تحديد مهماتها غير السياسية.

فهرس الاعلام

أ

بوش، جورج ١٢٧، ٦٨، ١٣٨،
١٣٦، ١٣١

بيرل، ريتشارد ١٢٧، ٧٢

الأتاسي، جمال ٧٦

الأسد، بشار ٤١، ٤٠، ٣٩، ١٤،
٨٣

الأسد، حافظ ٤١، ٤٠، ٣٩، ١٤،
٥٧، ٤٢

حسين، صدام ٧٦

حنا، عبد الله ٢٨

أوباما، باراك ١٦، ١٣

ب

خ

الخوري، فؤاد شحادة ٢٣

بطاطو، حنا ٣٠، ٢٩، ٢٤

البني، أنور ١٤٩

مصالح الشمالية

م

مرزوق، نبيل ١٢١، ١٢٠
المعلم، وليد ١٣٦

ي

ياسين، بو علي ٢٨

الرفاعي، غسان ١٠٨

ذ

الزعيم، عصام ١٢٢، ١٢١، ١١٨

س

سعيفان، سمير ١١٩

سكر، نبيل ١٢٠، ١١٨

سلامة، غسان ٢٢، ٣٠

ش

شرابي، هشام ٢٠

ع

عباس، محمود ١٣٦

عيطة، سمير ١١٩، ١١٨

ق

القلاع، محمد غان ١٢١

ل

لخود، إميل ٧٦، ٧٣

لين، فلاديمير ١٩٠١

فهرس الأماكن

أ

آسيا الوسطى ٢١٨

الاتحاد السوفيتي ٢٣٦، ١٩٩

إسرائيل ١٣٣، ١٣٢، ١٣٠

الإسكندرية ٢٣٠

أفغانستان ٢٥٣، ١٢٧

أمريكا/انظر الولايات المتحدة الأمريكية

أوروبا ١٥٥، ١٣٢، ٧٢، ١٣٦

أوروبا الشرقية ١٧٨

إيران ٧٢، ١٢٧، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٣، ١٢٩

الجلolan ٢٣٨، ٢٣١، ١٣٦، ٢٣٥

ب

بغداد ٧٠

ت

تركيا ١٢٠، ٢٣١، ٢٣٠

تونس ١٢٣، ١٢٠

ج

جبل الدروز ٢٨

الخزيرة العresse ٢٤٢

الجزائر ٢٣

الجلolan ٢٣٨، ٢٣١، ١٣٦

مصالح الشمومية

ص

الصين ١٥

ض

الضفة الغربية ١٣٠

ع

العراق ٧١، ٧٠، ٢٤، ٢٣، ٢١، ١١،
١٢٧، ١١٩، ٩٣، ٧٧، ٧٦، ٧٤، ٧٢
، ١٣٣، ١٣٢، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨
، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٤٥، ١٣٥
، ١٨٣، ١٧٢، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٧
، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢١٦، ٢١٠
٢٥٤، ٢٥٣، ٢٤٢، ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٣٦

عكار ٢٩

ف

فرنسا ٧٣، ٧٢

فلسطين ٢٥، ٢٠، ٧٧، ٧٦، ٤٠،
٢٣٨، ٢١٦، ١٨٣، ١٦٧، ١٥٨

٢٥٥، ٢٥٤، ٢٤٢

ق

قطاع غزة ١٣٠

ح

حلب ٢٣١، ٢٠٣، ٢٩، ٢٨

حاه ٢٩، ٢٨

حص ٢٨

حوران ٢٠٣، ٢٩، ٢٨

د

دمشق ٢٨، ٢٩، ١٢١، ١٤٣،
١٧٤، ١٦٣، ١٦٠، ١٥٦، ١٥١
، ١٩٠، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٤، ١٨٣
٢٣١، ١٩٢، ١٩١

روسيا ١٥

س

العروبية ٢٤٢، ١٢٧، ٧٢

السودان ٢٣، ٢١

السوداء ٢٩

ش

الشرق الأوسط ١٣١، ١٢٩، ١٥

٢٣٧

لهرس الأعلام

ك

اليمن الشهالي ٢١

كردستان ٢٣١

كوبا ١٢٧

كوريا الشمالية ١٢٧، ٧٢

ل

اللادغية ٢٨

لبنان ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ١١٩

٢٣٨، ٢٢٩، ١٣٨، ١٣٣، ١٣٢

م

المشرق العربي ١٢٧

مصر ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٧٢

١٢٧، ١٢٣، ١٢٠

المغرب ١٢٣، ١٢٠

و

الوطن العربي ١٦٠، ١٦٨، ١٨٩

١٩٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٥٥

الولايات المتحدة الأمريكية ١٢

٧٢، ٧٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٧

٢١٦، ٢٠٨، ١٩٩، ١٤٧، ١٣٩

٢٤٢، ٢٤٠، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢١٩

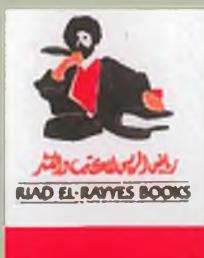
سلامة كيلة



مصائر الشمومية سورية في صيرورة الثورة

يتناول الكتاب التحولات التي عصفت بسوريا على مستويات عدّة. المستوى الأول هو مستوى تكوين السلطة واحتمالات مأهلاً بعد موت حافظ الأسد، وفيه تفسير لماذا تحققت هذه السيطرة وبالشكل الاستبدادي الشمولي الذي عشنّاه؟ المستوى الثاني يتعلّق بالأزمة التي تجتّع عن هذا التكوين، والصراع الذي قادته نخب المعارضة من أجل التغيير. المستوى الثالث يتعلّق بالسياسة الاقتصادية التي حكمت العقد الأخير، واعتمدت على تدمير القطاع العام ونهبها، وتعيّم الخصخصة، وبالتالي انتصار اللبرلة، وأثار ذلك على الاقتصاد والمجتمع. المستوى الرابع يتعلّق بتقييم سياسات المعارضة عموماً، التي كانت قد تبلورت سنة ٢٠٠٥ في إعلان دمشق، والأوهام التي تحكمها، وتتعلّق بعضها بالدور «الخارجي»، وبالتالي انهيار المعارضة وهامشيتها.

من ثم إعادة صياغة واقع سوريا خلال هذا العقد، من حيث مكانت التغيير وحدوده وطبيعة ميزان القوى، والوضع الإقليمي / الدولي في تأثيره، وصولاً إلى تلمس الأزمة المجتمعية واحتمالات السير نحو الثورة. هذا يتضمّن الكتاب ملحاً يتعلّق بالبرنامج الذي كان ضرورياً أواسط ذاك العقد، والذي يبدو أنه لا يزال صالحاً إلى الآن.



ISBN 978-9953-21-589-1



9 789953 215891 >